Public Disclosure Authorized

Public Disclosure Authorized

وثيقة مجموعة البنك الدولي

للاستخدام الرسمي فقط

تقرير رقم: 102746-JO الأردن

البنك الدولي للإنشاء والتعمير
ومؤسسة التمويل الدولية
الوكالة الدولية لضمان الاستثمار

إطار الشراكة
مع المملكة الأردنية الهاشمية

للسنوات المالية 2017– 2022

15 حزيران / يونيو 2016

وحدة الإدارة الخاصة ببلدان المشرق
منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
البنك الدولي للإنشاء والتعمير
مؤسسة التمويل الدولية
الوكالةالدولية لضمان الاستثمار

يتم توزيع هذه الوثيقة بضوابط محدّدة ويجوز للذين يحصلون عليها استخدامها في سياق تأديتهم عملهم الرسمي. وخلافاً لذلك، لا يجوز الإفصاح عن محتوياتها إلّا بموافقة من البنك الدولي.

صدر آخر تقرير مرحلي حول استراتيجية الشراكة مع المملكة الأردنية الهاشمية (للسنوات المالية 2012–2015) في 23 حزيران/ يونيو 2014 (التقرير رقم JO–87054 – الأردن)

أسعار صرف العملات

ابتداءً من 8 حزيران/ يونيو 2016

العملة	الدينار الأردني
1 دولار أميركي	0.709 دينار أردني

السنة المالية

1 كانون الثاني/ يناير	31 كانون الأول/ ديسمبر

الأسماء المُختصرة والمختصرات

ASA	Advisory Services and Analytics	الخدمات التحليلية والاستشارية
bps	Barrels per second	برميل في الثانية
CLR	Completion and Learning Review	استعراض الإنجاز والتعلّم
CPF	Country Partnership Framework	إطار الشراكة
CPS	Country Partnership Strategy	استراتيجية الشراكة
DPF/DPL	Development Policy Financing/ Development Policy Lending	تمويل لأغراض سياسة التنمية/ قرض لأغراض سياسة التنمية
EFF	Extended Fund Facility	مجموعة التسهيلات الائتمانية
EDP	Executive Development Plan	خطة التنمية التنفيذية
ERfKE II	2nd Education Reform for the Knowledge Economy	برنامج تطوير التعليم نحو اقتصاد المعرفة / المرحلة الثانية
ESSRP	Emergency Services and Social Resilience Program	مشروع الخدمات الأردنية الطارئة والصمود الإجتماعي
ESW	Economic and Sector Work	العمل الاقتصادي والقطاعي
FY	Fiscal Year	السنة المالية
GCC	Gulf Cooperation Council	مجلس التعاون لدول الخليج العربية
GDP	Gross Domestic Product	الناتج الإجمالي المحلي

صندوق البيئة العالمية	Global Environment Fund	GEF
الحكومة الأردنية	Government of Jordan	GoJ
غيغاوات في الساعة	Giga watts per hour	Gwh
مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية	Hydrochlorofluorocarbon	HCFC
المؤسسة الدولية للتنمية	International Development Association	IDA
البنك الدولي للإنشاء والتعمير	International Bank for Reconstruction and Development	IBRD
صندوق التنمية المؤسسية	Institutional Development Fund	IDF
مجموعة التقييم المستقلة	Independent Evaluation Group	IEG
مؤسسة التمويل الدولية	International Finance Corporation	IFC
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	Information and Communication Technology	ICT
صندوق النقد الدولي	International Monetary Fund	IMF
خطة الاستجابة الأردنية	Jordan Response Plan	JRP
الغاز الطبيعي المسال	Liquefied Natural Gas	LNG
الغاز النفطي المسال	Liquefied Petroleum Gas	LPG
صندوق ائتماني متعدد المانحين	Multi Donor Trust Fund	MDTF
منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	Middle East and North Africa	MENA
الوكالة الدولية لضمان الاستثمار	Multilateral Investment Guarantee Agency	MIGA
الصندوق الإنتقالي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا– البنك الدولي للإنشاء والتعمير	MENA Transition Fund - IBRD	MNAISA
الشركات الصغرى والصغيرة والمتوسطة	Micro, Small and Medium Enterprises	MSME
الاستراتيجية الوطنية للتشغيل	National Employment Strategy	NES
شركة الكهرباء الوطنية	National Electric Power Company	NEPCO
برنامج السجل الوطني الموحّد	National Unified Registry	NUR
مادة مستنفدة للأوزون	Ozone Depleting Substance	ODS
البرنامج القائم على النتائج	Program for Results	PforR
إدارة الاستثمار العام	Public Investment Management	PIM
الشراكات بين القطاعين العام والخاص	Public Private Partnerships	PPPs
اتفاق استعداد ائتماني	Stand-By Arrangement	SBA

SCD	Systematic Country Diagnostic	التشخيص المنهجي الوطني
SDGs	Sustainable Development Goals	أهداف التنمية المستدامة
SEZs	Special Economic Zones	مناطق اقتصادية خاصة
SMEs	Small and Medium Enterprises	مؤسسات صغيرة ومتوسطة
WBG	World Bank Group	مجموعة البنك الدولي
US	United States	الولايات المتحدة
UN	United Nations	الأمم المتحدة
UNICEF	United Nations Children's Fund	منظمة الأمم المتحدة للطفولة– اليونيسف
UNHCR	United Nations High Commissioner for Refugees	المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

	البنك الدولي	**مؤسسة التمويل الدولية**	**الوكالة الدولية لضمان الإستثمار**
نائب رئيس:	حافظ غانم	ديمتريس تسيتسيراغوس	كارن فنكلستن
مدير:	فريد بلحج	مؤيّد مخلوف	دان بيلر/ ياسر م. ابراهيم
قائد فريق العمل:	تانيا ماير	أحمد عتيقة	(قائمون بأعمال المدير)
			بيرسيفون إيكونوم

إطار الشراكة مع المملكة الأردنية الهاشمية

جدول المحتويات

I. ملخّص تنفيذي 4

II. السياق الوطني والتنمية 7

أ. العوامل الاجتماعية والسياسية والمؤسسية 7

ب. آخر التطورات والتوقعات الاقتصادية 8

ت. الفقر والوظائف 13

ث. القيود المفروضة على جدول أعمال التنمية 14

III. إطار الشراكة مع مجموعة البنك الدولي 17

أ. برنامج الحكومة والاستراتيجية المتوسطة الأجل 17

ب. الإطار المقترح للشراكة مع مجموعة البنك الدولي 19

ت. التنفيذ 33

IV. إدارة المخاطر 35

الملحق 1: نتائج إطار الشراكة 37

الملحق 2: مؤشرات مختارة لأداء محفظة البنك وإدارتها 45

الملحق 3: ملخّص برنامج البنك الدولي للإنشاء والتعمير/المؤسسة الدولية للتنمية الإرشادي 46

الملحق 4: محفظة عمليات البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمنح التي يقدّمها 47

الملحق 5: مؤسسة التمويل الدولية: بيان محفظة الاستثمارات الملتزم بها والاستثمارات غير المسدّدة 48

الملحق 6: بيان التغطيات الضمانية لالوكالة الدولية لضمان الإستثمار في الأردن 49

الملحق 7: استعراض الإنجاز والتعلّم بشأن استراتيجية الشراكة مع المملكة الأردنية الهاشمية 51

الملحق 8: الخريطة 80

الجدول 1: مؤشرات اقتصادية مختارة 10

الجدول 2: أولويات التمويل في خطة التنمية التنفيذية (مليون دولار أميركي) 17

الجدول 3: البرنامج الإرشادي - البنك الدولي 32

الرسم البياني 1: تباطؤ نمو الناتج المحلي الإجمالي للمرة الأولى منذ عام 2010 ..... **9**

الرسم البياني 2: معدّل النمو في الأردن عام 2015 يتماشى عموماً مع معدّل النمو لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا..... **9**

الرسم البياني 3: سهولة ممارسة الأعمال التجارية في الأردن..... **14**

الرسم البياني 4: عملية التصفية لتحديد الأهداف..... **22**

إطار الشراكة مع المملكة الأردنية الهاشمية

I. ملخّص تنفيذي

1. **في ظل سياق إقليمي يزداد سوءاً، حافظ الأردن على توازن حساس.** فالأردن الواقع في وسط إحدى المناطق الأكثر هشاشة في العالم حافظ على استقراره بشكل متماسك، إنطلاقاً من قدرته على مقاومة التحديات، وموقعه الجيوسياسي الفريد، وعقده السياسي المتنوع. ونظراً إلى أن المملكة عرضة للصدمات الخارجية إلى حد بعيد، تأثر الأردن بشكل خاص بتداعيات النزاع الإقليمي، وتقلبات أسعار السلع الأولية، والتحولات في العلاقات الجيوسياسية التي تزيد كلّها من هشاشة الأوضاع في المملكة. ومجموعة هذه الضغوط الداخلية والخارجية الناشئة تهدّد توزان الأردن، أسوة بمن يسير على حبل مشدود والرياح تعصف به.

2. **قد لا تكون التسوية الجيوسياسية التي تساهم في تحقيق استقرار الأردن مستدامة.** فبحسب التشخيص المنهجي للأردن **(SCD)**، ساهم الدعم الدولي في مساندة المملكة على تحمّل عدد من الأزمات الصعبة. لكن الرأسمال الجيوسياسي في الأردن جعل أيضاً الإصلاحات البنيوية تبدو أقل إلحاحاً، مما حد من الاندفاع نحو تكييف العقد الاجتماعي وأبطأ وتيرته نحو مسيرة تحقيق النمو المستدام. بالإضافة إلى ذلك، إن اندلاع الأزمة السورية ووقعها المتزايد على النسيج الاجتماعي والاقتصادي في الأردن، قد يهدد الجهود التي بذلتها المملكة خلال الأعوام الماضية للحفاظ على الاستقرار وقد يؤدي إلى تفشي حالة من الإرباك. في الواقع، تمكّن الأردن حتى اليوم من المحافظة على استقراره مدركاً ضرورة إطلاق إصلاحات بوتيرة أسرع وذات نطاق أوسع من أجل حماية المملكة بفاعلية أكبر في مواجهة الصدمات المفاجئة التي تزعزع استقرارها وذلك بشكل ينسجم مع رؤية صاحب الجلالة الملك عبدالله الثاني.

3. **للأزمة السورية آثار سلبية واسعة النطاق على اقتصاد الأردن.** أصبح دعم الأردن للاستجابة لهذه الأزمة هدفاً أساسياً ضمن استراتيجية التزام مجموعة البنك الدولي في البلد وأصبحت العامود الفقري لهذه الاستراتيجية. وقد زعزعت الأزمة وضع الأردن المالي إلى حد كبير حيث ازدادت الضغوط على تأمين الخدمات الأساسية إلى المواطنين الأردنيين واللاجئين على حد سواء، في بلد يعاني أصلاً من ندرة في الموارد الطبيعية ومن فجوات في أنظمة الخدمات المتوفرة. وقد أثرت على البنى التحتية فيه وباتت الحاجة ملحة إلى جدول أعمال شامل وطموح لدعم المملكة على مواجهة هذه الأزمة وتداعياتها على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. إن استجابة الأردن لهذه الأزمة تأتي ضمن إطار تنموي يركّز على الاستثمار في البنى التحتية وتطويرها. من جهتها، تسعى مجموعة البنك الدولي التي تفعّل مختلف أدوات التمويل بالتعاون مع شركاء من الأردن إلى تعزيز قدرة البلد على الصمود، من خلال جدول زمني طموح يهدف إلى تحويل هذه الأزمة إلى فرصة تنموية من أجل هذا البلد وشعبه.

4. **تعمل الحكومة الأردنية، ومجموعة البنك الدولي، والأسرة الدولية من أجل إحداث تغيير جذري في ردّها الجماعي على أزمة اللاجئين– من خلال اعتماد نهج شمولي يشدّد على التكامل بين الرد الإنساني والأجندة التنموية للمملكة.** اقترحت الاتفاقية بين الجهات المانحة والأردن التي اعتمدت في المؤتمر حول *دعم سوريا والمنطقة* في لندن في 4 شباط/ فبراير 2016 تحويل الأزمة السورية إلى فرصة تنموية تجذب استثمارات جديدة وتعزّز النفاذ إلى سوق الاتحاد الأوروبي مع قواعد لبلد المنشأ مبسّطة. تهدف هذه الاتفاقية إلى خلق فرص عمل للأردنيين واللاجئين السوريين من خلال استحداث الوظائف التي تقتضي يداً عاملة مكثفة ودعم المناطق الاقتصادية الخاصة التي يمكنها جذب القطاع الخاص. سيدعم هذا النهج الاقتصاد السوري في مرحلة ما بعد النزاع وستسعى مجموعة البنك الدولي، من جهتها، إلى دعم الأردن لإنشاء برنامجاً يتيح للمملكة الانخراط في مسيرة إعادة إعمار سوريا. كما يلحظ عقد الأردن أهمية دمج الأطفال

كلهم في أنظمة التعليم، لتفادي فقدان جيل بكامله من السوريين نتيجة لهذا الواقع والحرص على أن يلعب الجيل الصاعد دوراً متكاملاً في إعادة بناء سوريا بعد انتهاء النزاع.

5. في موازاة ذلك، يفرض العقد الاجتماعي ضمنياً على الأردن توفير فرص عمل وخدمات عامة لمواطنيها تحظى بتمويل مركّز. إن الحافز الأحدث لإدخال الإصلاحات يركّز على حاجة الأردن إلى تحقيق الاعتماد على الذات والاستقرار على أساس تحسين الإنتاجية وتعزيز التنافسية والإزالة التدريجية لأموال الدعم والاستدامة المالية. تدعو مباراة الأردن 2025 إلى تحوّل في نموذج الأردن التنموي من أجل زيادة التنافسية ومنح المزيد من فرص تنمية القطاع الخاص وتأمين خدمات أفضل إلى المواطنين. ويكمن الهدف الأبرز لإطار الشراكة الذي يعدّ بشكل مشترك مع مؤسسة التمويل الدولية ووكالة ضمان الاستثمارات المتعددة الأطراف في المساهمة في تجديد العقد الاجتماعي للأردن وتعزيز الدمج الاقتصادي والاجتماعي.

6. **في إطار التزامها الاستراتيجي، ستعتمد مجموعة البنك الدولي نهجاً ذي شقّين** يهدف في الوقت نفسه إلى سد حاجات الأردن الفوريّة نظراً إلى تدهور الوضع الإقليمي واتساع رقعته، من جهة، والإبقاء على الالتزام بتحقيق التنمية على الأمدين المتوسّط والطويل، من جهة أخرى، يكون قائماً على إصلاح الاقتصاد من أجل إتاحة البيئة الملائمة للنمو الشامل الذي يولّد بدوره وظائف عمل. من شأن ذلك توطيد أسس الأردن من أجل تنمية مستدامة وتعزيز قدرته على صد الصدمات، ممّا يخفف من الإرباك المتزايد على الأمد القصير مترافقاً مع تقليص اعتماد المملكة على الدعم الخارجي على الأمد الطويل.

7. **تهدف الركيزة الأولى لإطار الشراكة إلى تعزيز الظروف المؤاتية من أجل تعزيز النمو الموجّه من قبل القطاع الخاص وتحسين فرص العمل للجميع.** ستسعى مجموعة البنك الدولي إلى تحفيز دور القطاع الخاص كمحرّك للنمو، مع الابتعاد عن النموذج الحالي حيث القسط الأكبر من العمالة الرسمية يكون في القطاع العام. مع العمل بموازاة برنامج صندوق النقد الدولي المقبل الذي يُتوقّع أن يركّز على فرص العمل ومناخ الاستثمارات (خدمة الصندوق الموسّعة). وستهدف مجموعة البنك الدولي إلى تحسين الفرص الاقتصادية للأردنيين واللاجئين السوريين، وتوطيد التنافسية الاقتصادية والمناخ الاستثماري، وتعزيز تنمية القطاع الخاص على قاعدة واسعة وتحسين النفاذ إلى التمويل وتطوير المهارات. من أجل تحقيق هذه الأهداف، سيستمر برنامج الاستثمارات الواسع النطاق لمؤسسة التمويل الدولية في دعم الاستثمارات الخاصة في القطاعات الاستراتيجية، على غرار الطاقة، والأسواق المالية، والتصنيع، والخدمات.

8. **أما الركيزة الثانية لإطار الشراكة فتكمن في تحسين النوعية والمساواة في تأمين الخدمات، بما في ذلك القطاع الخاص.** تمحورت التحديات مؤخرا في ما يخص تأمين الخدمات حول ارتفاع عدد حالات انعدام المساواة في تأمين الخدمات وتراجع النوعية، وازدادت بسبب الأزمة في سوريا. وشددت النداءات الأخيرة من أجل إدخال الإصلاحات على الحاجة إلى تحسين الخدمات الأساسية إلى المواطنين، مما يشير إلى الحاجة لإعادة تجديد العقد الاجتماعي وقدرة الدولة على تأمين خدمات ذات نوعية إلى الجميع، بهدف تحسين ظروف عيش السكان. ستستهدف مجموعة البنك الدولي إلى تأمين الخدمات في القطاعات الحساسة والأكثر تأثراً، بشكل خاص المياه، والطاقة والتعليم والخدمات البلدية وتعزيز تنمية المناطق النائية. وبشكل خاص، ستنظر مؤسسة التمويل الدولية في الخيارات المتاحة من أجل تحسين النوعية والنفاذ إلى الخدمات من خلال مشاركة القطاع الخاص، بما في ذلك من خلال شراكات بين القطاعين العام والخاص في قطاعات على غرار الطاقة والمياه والتعليم.

9. **يمتد إطار الشراكة لفترة ستة أعوام.** بينما ستُحَدّد الحاجات المتنامية، وأولويات البلد، والتطورات الاقتصادية العالمية التي تؤثر على قدرة البنك الدولي للإنشاء والتعمير المالية والطلب من مقترضي البنك الدولي الآخرين البرنامج للسنوات الأخرى، من المتوقع أن

يشمل الخط المؤقت للعمليات التي يموّلها البنك الدولي لسنوات التنفيذ الأولى (السنة المالية 2017– 2018): (1) الفرص الاقتصادية لبرنامج الأردنيين واللاجئين السوريين من أجل النتائج؛ و(2) تحسين مشروع الخدمات الأردنية الطارئة والصمود الإجتماعي؛ و(3) قرضاً ثانياً لسياسة التنمية يدعم إصلاحات قطاع المياه والطاقة؛ و(4) ضمان مخاطر جزئية لتمويل محتمل من مؤسسة التمويل الدولية لمشروع المرحلة الأولى للبحر الميت– البحر الأحمر؛ و(5) برنامج من أجل النتائج في مجال التعليم؛ و(6) العمل على تشجيع مؤسسات ناشئة ابتكارية ومؤسسات ميكورية وصغيرة ومتوسطة الحجم؛ و(7) دعم للمناطق النائية. كما يمكن النظر في سلسلة من قروض سياسية التنمية المنهجية لأهداف المتابعة، يُحتمل أن تكون دعماً للعقد الاجتماعي المتجدّد (الحوكمة، والنوع الاجتماعي، والشباب). كما سيشمل برنامج مؤسسة التمويل الدولية الاستثمارات السنوية ضمن هامش 100–150 مليون دولار أميركي، بالإضافة إلى تعبئة موارد إضافية دعماً لهذه الاستثمارات. ومن أجل دعم تنفيذ الإصلاحات والتطرق إلى الفجوات القطاعية، ستكمّل هذه العمليات رزمة من التحاليل والخدمات الاستشارية، بما في ذلك المساعدة الفنية، والعمل القطاعي الاقتصادي، والخدمات الاستشارية لمؤسسة التمويل الدولية دعماً لتنمية القطاع الخاص. نظراً إلى حجم التحديات التي يواجهها الأردن جراء الأزمة السورية، ستتم تعبئة التمويل الميسَّر من أجل تكييف تدخلات مجموعة البنك الدولي دعماً لطلب الحكومة.

10. سينفّذ إطار الشراكة وفق استراتيجية منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا الشمالية (المينا) الجديدة لمجموعة البنك الدولي. يمكن للدمج الاجتماعي والاقتصادي أن يساهم في ترسيخ عقد اجتماعي متجدد في الأردن، بما في ذلك مع بعض فئات السكان المهمّشة، بمن فيها الشباب بشكل خاص. احتلّت أجندة القدرة على الصمود وتدفق اللاجئين المرتبة الأولى مع اندلاع الأزمة السورية ووقعها على الأردن. لذا يحتاج رد مجموعة البنك الدولي أن يكون متعدد الأوجه، يساعد الدول المضيفة على التعامل مع وقع تدفقات اللاجئين الداخلة على نسيجها الاجتماعي والاقتصادي كما يحوّل هذه الصدمة إلى فرصة تنموية. بما أنه لا يتوقع أن يستقر اللاجئون بشكل دائم في الأردن، يجب إيلاء الانتباه إلى بناء رأسمالهم البشري، بشكل خاص من خلال التعليم والوظائف، فيمكنهم العودة إلى سوريا والمساهمة في نمو بلدهم. تعتبر حاجات إعادة الإعمار والإنعاش ذات صلة وستبرز الحاجة إلى أحجام موارد مهمّة لمساعدة الأردن والدول الأخرى في المنطقة لاسترداد عافيتها من الأزمة المندلعة. وأخيراً، تعتبر أجندة التعاون الإقليمي أساسية وغير مستفاد منها في الأردن نظراً إلى موقعه الإقليمي الفريد وقدرته على الاستفادة من قطاعات هامة كالطاقة والمياه والنقل والتجارة.

11. ينسجم إطار الشراكة مع رؤية الحكومة لمبادرة الأردن 2025، وخطة التنمية التنفيذية 2016–2018، وأهداف التنمية المستدامة. تهدف الرؤية العامة للحكومة للسنوات العشرة المقبلة إلى وضع الأردن على مسار نمو أكثر استدامة مع خلق فرص عمل أكثر، وتحسين تأمين الخدمات، وتفعيل مناخ استثمار أكثر ملاءمة، وإشراك المواطنين بشكل أوسع في عملية صنع القرار. ويتماشى إطار الشراكة مع هذه الرؤية العامة وخطة التنمية المستدامة للحكومة. كما تساعد أهداف التنمية المستدامة المعتمدة مؤخراً على توجيه التزام مجموعة البنك الدولي في الأردن، بما أن الحكومة تسعى إلى إدراج أهداف التنمية المستدامة في خططها القائمة من أجل إطار تخطيط دامج للأردن.

12. ستكون القضايا الأساسية للحوكمة والنوع الإجتماعي والشباب راسخة في إطار الشراكة على شكل مواضيع متقاطعة.

- في إطار أجندة مشتركة يتم تحديدها مع الحكومة، تشكّل الحوكمة حافزاً أساسياً بالنسبة إلى أجندة التنمية للأردن. ستهدف مجموعة البنك الدولي إلى تعزيز المساءلة الاجتماعية ودمج إشراك المواطنين في محفظتها وفي مناقشاتها الحساسة حول مبادلات السياسة وستهدف أيضاً إلى تعزيز القدرات المؤسسية لأهداف التنفيذ. سيعزز إطار الشراكة دور البنك الدولي على أنه وسيط شريف يعرض تحليلاً قوياً من أجل المساهمة في تسهيل التوصّل إلى إجماع.

- يعتبر النوع الإجتماعي قيداً أساسياً من أجل تحقيق ازدهار مشترك في الأردن. تُعتبر الفوارق الجندرية في صلب مجموعة من القضايا من فقر وانعدام المساواة وصولا إلى ديناميكية سوق العمل. ستُدرج مجموعة البنك الدولي النوع الإجتماعي في عملياتها، من أجل تعزيز محصلاتها التنموية، وستواصل العمل مع الشركاء التنمويين والقطاع الخاص حول المعوقات الأساسية لمشاركة النساء في الحياة السياسية.
- كما سيُدرج موضوع متقاطع للشباب في العناصر الاستراتيجية والعملية. سيشمل ذلك إدارة مشروع للشباب، وإشراك الشباب كمجموعة لتأمين المعلومات وتأمين الملاحظات المسترجعة حول مشاريع وسياسات التنمية؛ وإجراء عمل تحليلي حول الشباب من أجل إغناء حوار السياسات والأنشطة التشغيلية؛ وتعزيز دمج الشباب.

13. ستكون مبادئ الالتزام لإطار الشراكة الانتقائية والمرونة وقابلية التكيّف والشراكة. يُعتبر إطار الشراكة انتقائياً ويركّز على قطاعات أساسية، انطلاقاً من التشخيص المنهجي وأولويات الحكومة واستراتيجية منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وميزتها المقارنَة، بالإضافة إلى الدروس السابقة المستقاة من تنفيذ استراتيجيات الشراكة مع الأردن. في سياق إطار الشراكة الجديد، ستعمل مجموعة البنك الدولي بالتعاون مع جهات أخرى متعددة الأطراف على بناء وترسيخ علاقات وطيدة مع وكالات الأمم المتحدة والجهات المانحة ومجموعة واسعة من الحريصين على الأردن من أجل تنفيذ الاستراتيجية بشكل يكون أثره جالياً. في بيئة إقليمية متقلّبة، تعتمد مجموعة البنك الدولي إطارا مرناً من أجل التكيف مع الأدوات ونطاق التدخلات ذات الأولوية من خلال إطار الشراكة ومواكبة نمو الطلب والظروف القائمة على الأرض.

II. السياق الوطني والتنمية

أ. <u>العوامل الاجتماعية والسياسية والمؤسسية</u>

14. **تفاقم الضغوط الناجمة عن الأزمة السورية نقاط الضعف الموجودة أصلاً في الأردن.** تعاني التركيبة السكانية في الأردن أصلاً من تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين، لكن حجم الموجة الحالية من اللاجئين السوريين وتأثيرها على الأردن لم يسبق لها مثيل. اعتبارا من حزيران/ يونيو عام 2016، يستضيف الأردن 655,217 لاجئ سوري مسجّل يعيش 80 في المئة منهم في المجتمعات المضيفة. يمثّل هذا الرقم نسبة 10 في المئة من سكان الأردن تقريباً. ووفقا لتعداد أنجز مؤخرا، بلغ عدد السوريين الإجمالي نحو 1.3 مليون نسمة يشكلون 19 في المئة من سكان الأردن[1]. في العامين الأولين من الأزمة السورية، ركزت استجابة المجتمع الدولي بشكل حصري تقريباً على تقديم المساعدة الإنسانية للاجئين. لكن في العامين الماضيين، تحوّل الاهتمام إلى بناء قدرة البلدان المضيفة على التكيّف مع الوضع والتخفيف من تأثير حركة اللجوء على السكان والبنية التحتية والاقتصاد. أدت الضغوط الناجمة عن هذه الزيادة الكبيرة في عدد السكان والتكاليف المتزايدة المتكبّدة لتلبية الطلب الهائل على البنى التحتية والخدمات العامة إلى إرهاق النظم والهيكليات في الأردن إلى حد كبير، لا سيما في مجالات المياه والصرف الصحي والكهرباء وإدارة النفايات الصلبة والصحة والتعليم. وكان للتنافس على فرص العمل والضغط النزولي على الأجور تأثير سلبي على التماسك الاجتماعي. وبالنظر إلى الوضع المتغيّر بسرعة، يجري التركيز حالياً على استكمال السعي إلى تحقيق المرونة بوضع جدول أعمال للتنمية يكون مستداماً ومراعياً للوضع السياسي. ويأخذ هذا النهج بالاعتبار طبيعة هذه الأزمة

[1] http://census.dos.gov.jo/

المطولة ويسعى إلى معالجة أثرها على آفاق التنمية في البلاد. لأغراض التنمية والتخطيط، ينبغي النظر في عدد السكان الإجمالي المقيم في البلاد والمستفيد من البنى التحتية وخدماتها – والذي يصبح، بحكم الأمر الواقع، جزءاً من النسيج الاقتصادي والاجتماعي.

15. **في السنوات الأخيرة، بدأت الدعوة إلى الإصلاحات التي تحسّن الظروف المعيشية للسكان وتعزز الإدماج الاقتصادي والاجتماعي.** ومن شأن هذه الإصلاحات أن تستجيب إلى حالة عدم تكافؤ الفرص والوصول إلى الخدمات والتنمية الاقليمية غير المتوازنة والفقر والبطالة والإقصاء وكذلك النقص الملحوظ في الشفافية والمساءلة العامة. وفي موازاة ذلك، لا يزال العمل جار على تحقيق التحول إلى الديمقراطية التي يكرّسها الدستور. وتسعى الحكومة إلى تحقيق مستويات أعلى من اللامركزية وتحرير الحياة السياسية تدريجياً. ومن المتوقع أن تسجل الانتخابات النيابية الثامنة عشرة المقبلة (في أيلول/ سبتمبر 2016) إنجازاً هاماً في مساعي التحرير المتجددة. أقرت الحكومة قانون البلديات الجديد الذي ينص على إنشاء مجالس محلية لتعزيز تمثيل المواطنين في المجالس البلدية. وكذلك، ينقل قانون اللامركزية سلطة الإدارة المالية والتخطيط إلى مستوى المحافظة وينص على إنشاء مجلس منتخب في كل محافظة يتخذ القرارات بشأن المشاريع التي سيتم تمويلها من الميزانية المخصصة للمحافظة. كما تم مؤخرا إقرار قانون جديد هو قانون النزاهة ومكافحة الفساد الذي ينص على دمج هيئة مكافحة الفساد وديوان المظالم في هيئة واحدة ذات ولاية أوسع نطاقاً (المركز الوطني للنزاهة).

ب. <u>آخر التطورات والتوقعات الاقتصادية</u>

16. **بعد أربع سنوات من الانتعاش المطرد، تباطأ الاقتصاد الأردني في عام 2015 للمرة الأولى منذ عام 2010، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى آثار التداعيات الأمنية.** جاهد الأردن للتصدي لعدد من الصدمات الخارجية بعد الأزمة المالية العالمية، لا سيما انقطاع امدادات الغاز من مصر وتدفق أكبر موجات اللاجئين السوريين في 2012–2013. فبلغ متوسط النمو الاقتصادي 6.5 في المئة في الفترة الممتدة بين العامين 2000 و 2009. وخفت أداء الاقتصاد [2] بشكل أكبر بين العامين 2010 و 2014 إذ بلغ متوسط النمو 2.7 في المئة (أنظر الرسم البياني 1). وعلى الرغم من الانتعاش المطرد الذي انطلق عام 2010 ورفع نسبة النمو إلى 3.1 في المئة في عام 2014، برزت مخاطر عديدة في عام 2015 أدت الى انخفاض النمو الى 2.4 في المئة في عام 2015 واتساع فجوة الإنتاج الأردن. ذلك لأن الإغلاق التام لطرق التجارة البرية مع سوريا والعراق في نيسان/أبريل وتموز/ يوليو 2015، على التوالي، وما رافقه من تحديات أمنية أخرى داخل الأردن أثّر سلباً على التجارة والسياحة والاستثمار والبناء. ولا شك في أن هذه الرياح العكسية أججها أيضاً انخفاض الإنفاق الحكومي نتيجة برنامج ضبط أوضاع المالية العامة الذي أطلقه الأردن في إطار اتفاق مع صندوق النقد الدولي هو اتفاق الاستعداد الائتماني (SBA) للسنوات 2012–2015، ولو أن هذه البرامج ربّما عززت الثقة بالإطار الاقتصادي الكلي. وعلى الرغم من العوائق التي فرضها قطاعا السياحة والبناء على النمو في عام 2015، تحقق النمو بفضل عدد من القطاعات، لا سيما قطاع الخدمات المالية والتأمين والكهرباء والمياه والتعدين واستغلال المحاجر لا سيما أن عام 2015 يعدّ من الأعوام الناجحة من حيث إنتاج البوتاس والفوسفات. وفي ما يتعلق بالطلب، دعم النمو تحسّن صافي الصادرات مع مساهمة بسيطة من الطلب في القطاع الخاص، على الرغم من

[2] شهد العام 2015 موسماً سياحياً خجولا إذ بلغ عدد السواح 4.8 مليون سائح، مسجلا بذلك انخفاضا بنسبة 9.7 في المئة عمّا كان عليه عام 2014. وأثّر تردد السياح في زيارة الأردن في خضم الصراعات القائمة في البلدان المجاورة على إيرادات السفر أيضاً التي انخفضت بنسبة 7.1 في المئة عام 2015. وشهد قطاع البناء انخفاضا بنسبة 9.6 في المئة في معدل التصاريح الممنوحة عام 2015.

التأثير الإيجابي لانخفاض أسعار النفط العالمية على تحسين الدخل المتاح في القطاع الخاص. وفي حين أن أداء النمو الاقتصادي في الأردن عام 2015 يتماشى عموماً مع معدّل النمو لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا البالغ 2.5 في المئة، لا يزال متخلفاً عن معدّل النمو المقدر بـ 4.3 في المئة للبلدان النامية (أنظر الرسم البياني 2).

الرسم البياني 1: تباطؤ نمو الناتج المحلي الإجمالي للمرة الأولى منذ عام 2010

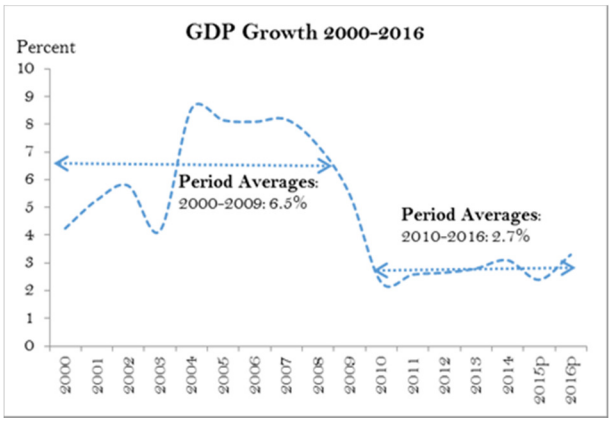

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة وحسابات موظفي البنك الدولي

الرسم البياني 2: معدّل النمو في الأردن عام 2015 يتماشى عموماً مع معدّل النمو لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

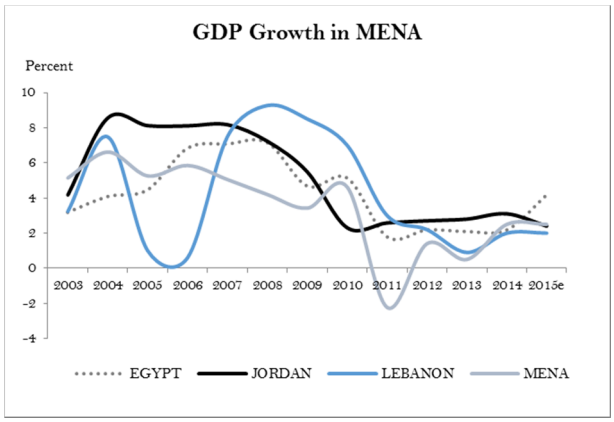

المصدر: توقعات البنك الدولي لنمو الاقتصاد، كانون الثاني/ يناير 2016

17. **في عام 2015، سادت بيئة انكماشية في ظل سياسة نقدية توسعية وسياسة مالية صارمة.** سجل اقتصاد الأردن انكماشاً معتدلاً بنسبة 0.9 في المئة (الفترة المتوسط) في الجزء الأكبر من العام 2015، وذلك بسبب استمرار انخفاض أسعار النفط العالمية وضعف اليورو وفجوة الإنتاج السلبية وتلاشي الضغوط على العرض التي شهدتها السنوات السابقة (لا سيما على أسعار المساكن بعد تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين بين العامين 2012 و 2013). استمر انخفاض أسعار الاستهلاك في خلال شهر نيسان/ أبريل 2016 مسجلا انكماشاً بنسبة 1.2 في المئة (متوسط الفترة، من سنة لأخرى). ومنذ تموز/ يوليو 2013، أصبحت السياسة النقدية توسعية، وترافق ذلك مع تخفيض البنك المركزي ثلاثة أسعار فائدة رئيسة بمعدل 167 نقطة أساس بحلول نهاية شباط/ فبراير 2016. كما واصل البنك المركزي بناء احتياطياته الدولية التي ارتفعت إلى 13.4 مليار دولار أميركي (8.4 أشهر من الواردات) بحلول نهاية شهر آذار/ مارس من العام 2016، متخطية بذلك ضعف المستويات المسجلة في نهاية عام 2012 (6.6 مليار دولار أميركي). وكان العجز المالي أضيق في عام 2015 بفضل انخفاض النفقات والتحويلات إلى شركة الكهرباء الوطنية (NEPCO) التي رجّحت انخفاض الإيرادات والمنح المحلية المتأثرة بتباطؤ الاقتصاد وانخفاض أسعار النفط. وبعد عامين من التمويل المباشر من الحكومة المركزية، لجأت شركة الكهرباء الوطنية الى الاقتراض من البنوك التجارية في عام 2015. لا تزال ديون شركة الكهرباء الوطنية مضمونة من الحكومة كما أنها، بدمجها مع العجز المالي وتباطؤ نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، ساهمت في رفع إجمالي الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 93 في المئة في نهاية عام 2015، وهو معدل مرتفع من المتوقع أن ينحسر مع بداية عام 2016.

18. **بالنظر إلى المستقبل، يتوقع لنمو الناتج المحلي الإجمالي أن ينتعش قليلا فيبلغ معدل 3.3 في المئة بين العامين 2016 و2018 إذا ما بقي الوضع على تحسّن وما لم ينتج عن الأزمة السورية مزيداً من الآثار غير مباشرة.** وتعكس التوقعات تحولاً نزولياً

أكثر انخفاضاً من التوقّعات المتوسطة الأجل السابقة، بسبب تأثير انخفاض سعر النفط لفترة طويلة– من خلال مجلس التعاون لدول الخليج العربية– على الاستثمارات والمنح والتحويلات المالية إلى الأردن من المغتربين الأردنيين العاملين في الخليج. وتشير التوقعات الأساسية أيضاً إلى: (أ) اتفاق حول مجموعة التسهيلات الائتمانية (EFF) لصندوق النقد الدولي يؤدي إلى تصحيح أوضاع المالية العامة اعتبارا من العام 2016 وخفض نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي؛ (ب) الحصول على ما تم التعهد به في مؤتمر لندن للمانحين من منح وتمويل ميسّر الشروط؛ (ج) تحسّن متوقع في عام 2017 في الصادرات المتعلقة بالعقد مع الأردن (Jordan Compact)؛ و(د) توجيه الاقتصاد نحو تحقيق الإنتاج المحتمل ما دامت رؤية الأردن 2025 تأتي ثمارها. تركز الحكومة بشكل خاص على مشاريع البنية التحتية الضخمة (مثل المرحلة الأولى من مشروع البحر الأحمر– البحر الميت) والتوسع في مشاريع الطاقة المتجددة.

الجدول 1: مؤشرات اقتصادية مختارة

	2013	2014	2015	2016	2017	2018
	Act.	Act.	Act.	Proj.	Proj.	Proj.
Real sector						
Real GDP	2.8	3.1	2.4	3.0	3.3	3.6
CPI Inflation (p.a)	4.8	2.9	-0.9	1.3	2.7	1.5
Investment & saving	(percent of GDP, unless otherwise specified)					
Total Investment	28.1	28.0	22.9	23.2	24.8	25.6
Gross National Savings	17.8	20.9	14.0	16.7	18.8	20.2
Government finance	(percent of GDP, unless otherwise specified)					
Total revenues and grants	24.1	28.6	25.5	24.7	24.8	23.5
Domestic Revenue (excluding grants and privatization)	21.5	23.7	22.2	21.8	22.1	22.2
o/w. tax revenue	15.3	15.9	15.4	15.3	15.4	15.4
Foreign Grants	2.7	4.9	3.3	2.9	2.7	1.3
Total expenditure and net lending	35.6	37.7	29.0	27.8	27.1	26.1
Current*	31.4	33.2	24.8	23.7	23.1	22.8
o/w wages and salaries	5.0	4.9	4.7	4.1	4.1	3.9
o/w interest payment	3.1	3.6	3.4	3.3	2.9	3.0
o/w Transfer to utilities (NEPCO and WAJ)	5.9	7.0	0.0	0.0	0.0	0.0
Capital & Net Lending	4.3	4.5	4.2	4.1	4.0	3.3
Overall balance (deficit (-), incl. grants)**	-11.5	-9.1	-3.5	-2.6	-1.3	-1.3
Primary Balance (deficit (-), incl. grants)	-8.4	-5.5	-0.1	0.7	1.6	1.7
External sector	(percent of GDP, unless otherwise specified)					
Current Account	-10.3	-7.1	-8.9	-6.6	-6.0	-5.5
Net Exports	-29.5	-26.2	-22.2	-17.3	-16.3	-13.8
Export FOB	42.5	43.6	37.8	40.0	43.6	47.3
Import FOB	72.0	69.7	60.1	57.3	59.9	61.0
Net Income and transfers	19.2	19.1	13.4	10.7	10.2	8.3
Net Private Investments (FDI and Portfolio)	10.2	8.6	6.8	5.6	7.3	8.0
Gross Reserves (Months of Imports GNFS***)	5.9	6.7	7.5	6.9	6.4	6.4
Memorandum Items:						
Debt to GDP Ratio (%)****	86.7	89.0	93.4	90.1	87.4	84.8
GDP (in million US$)	33,679	35,917	37,612	40,296	42,396	44,920

* Includes adjustment to other receivables for 2012 (0.4% of GDP) and transfers to NEPCO and WAJ. As of 2015, NEPCO and WAJ reverted to government-guaranteed borrowing from commercial banks.

** Includes fiscal gap of 2016 (0.5 % of GDP) and 2017 (1 % of GDP) and 2018 (1.3% of GDP)

*** GNFS: Goods and Non-Factor Services.

****Government and guaranteed gross debt. Includes NEPCO estimated borrowings for 2015-2018.

19. **على الرغم من بعض المخاطر السلبية التي بدأت تظهر في أوائل عام 2016، تشير توقعات عام 2016 إلى نمو بمعدل 3 في المئة بفضل تنامي قطاع المناجم والمحاجر وبعض الاستثمارات في مجال الطاقة وتأثير القاعدة لقطاعي السياحة والبناء.** وتشير الصفقات الأخيرة التي قامت بها شركة مناجم الفوسفات الأردنية وشركة البوتاس العربية إلى ارتفاع حجم صادرات البوتاس والفوسفات والأسمدة في عام 2016. وعلى صعيد الطاقة، يستمر الأردن في تنويع مزيج الطاقة تماشيا مع هدفه المتمثل في إضافة مصادر طاقة متجددة بنسبة 10 في المئة إلى مجموعة مصادر الطاقة بحلول عام 2020، وذلك عبر استخدام الطاقة الشمسية وطاقة الرياح في عدد من المشاريع الجارية في عام 2016. ويُتوقَّع للتضخم في 2016 أن يبلغ 1.3 في المئة بسبب نمو الاقتصاد وارتفاع معدّل أسعار النفط العالمية وتطبيع الطلب في السوق العقاري والتعديلات المتوقعة في أسعار الخدمات العامة. ومن المتوقع أيضاً أن يُسدّ العجز الحالي بنسبة 6.6 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2016 بفضل تحسّن الصادرات من السلع وخدمات السفر. لكن من المرجح أن يتسع هذا العجز أكثر إذا ما استمرت التطورات في مجلس التعاون لدول الخليج العربية بالتأثير سلبا على صادرات الأردن وتحويلاته وعائدات حركة السفر. ومن المتوقع أن تستمر منح مجلس التعاون في تمويل مشاريع النفقات الرأسمالية وقد تعهدت الولايات المتحدة بمبلغ 1,275 مليار دولار للعام 2016 (بما في ذلك مساعدات عسكرية و100 مليون دولار أميركي لبناء خط أنابيب الماء المالح في إطار المرحلة الأولى من مشروع البحر الأحمر–البحر الميت). وتجدر الإشارة إلى أن مخاطر الهبوط تهدد النمو والصادرات والتضخم، ما لم تتحقق هذه العوامل– لا سيما في ظل ضعف الطلب على المستوى العالمي.

20. **يبقى التحدي الأكبر بالنسبة إلى الأردن في إدارة الآثار غير المباشرة المتأتية من سوريا والعراق.** وتتمثل هذه الآثار بمخاطر جدية على غرار التداعيات التي شهدها الأردن في السياحة والتجارة والاستثمار في عام 2015، ناهيك عن بعض المؤشرات على استمرار التأثير على السياحة في أوائل عام 2016. وإذا انتعشت أسعار النفط العالمية فسوف يقضي ذلك على جزء من التقدم المحرز في الطلب في القطاع الخاص، ويساهم في ارتفاع التضخم وزيادة الضغط على العجز المزدوج. ويجري حاليا تخفيف هذه الضغوط التي كانت تشكل في السابق عامل خطر هام. وفي هذا الإطار يسعى الأردن إلى الحد من تأثر سعر النفط فيه بالعوامل الخارجية، من خلال جهود تنويع مصادر الطاقة وإصلاحات قطاع الطاقة، مثل التعديلات الجمركية في شركة الكهرباء الوطنية NECPO. وبطرحه سندات يوروبوند غير مضمونة بقيمة 500 مليون دولار أميركي لأجل عشر سنوات مع سعر خصم يبلغ 6.125 في المئة، أثبت الأردن الإقبال الشديد على الائتمان حيث تم الاكتتاب بأكثر ممّا هو معروض بخمس مرات تقريباً. ومع ذلك، فإن توافر التمويل الخارجي في ظروف سوق رأس المال العالمية غير المستقرة ينطوي على خطر انخفاض (سواء من حيث المنح المتوقعة في المدى المتوسط أو من حيث تمويل القطاع الخاص لدعم إصدارات السوق المحتملة لإعادة تمويل المبالغ المستحقة لليوروبوند).

21. **في عام 2012، شرعت الحكومة في عملية إصلاح كبيرة للإعانات أدت إلى إلغاء كامل لإعانات المنتجات البترولية** (باستثناء اسطوانات الغاز النفطي المسال (LPG) المستخدمة أساسا للطهي). وتنفذ الحكومة أيضا خطة خمسية لتعديل تعرفة الكهرباء تهدف إلى تمكين شركة الكهرباء الوطنية من استرداد كامل التكاليف في عام 2017 (على الرغم من أن تعديل التعرفة بنسبة 7.5 في المئة عام 2015 حقق نصف ما تطمح الخطة الأصلية إلى تحقيقه بسبب انخفاض أسعار النفط. ومنذ نيسان/ أبريل لم تنفذ أي تعديلات على التعريفة الجمركية في العام 2016). ويُتوقّع حالياً أن يصبح استرداد التكاليف بالكامل ممكناً في عام 2016 بفضل تخفيض تكلفة التوليد الناتجة إلى حد كبير عن انخفاض أسعار الوقود. وتستفيد شركة الكهرباء الوطنية أيضاً من عوامل أخرى على غرار الإعفاء الضريبي على الواردات من الغاز الطبيعي المسال (LNG) وعلى رسوم نقل الغاز إلى مصر. قد لا تكون هذه الادخارات الإضافية متوافرة

في الفترة 2017/2016 لأنه قد ينبغي على شركة الكهرباء الوطنية أن تدفع الضرائب على الواردات من الغاز الطبيعي المسال. وللحدّ من تأثير إلغاء إعانات معظم المنتجات النفطية في عام 2012، قدّمت الحكومة خطة للدعم النقدي معروفة باسم "برنامج الدعم النقدي للمحروقات المخصص للأسر (الخطة غير ناشطة حالياً بسبب انخفاض أسعار النفط العالمية، ولكن يمكن إعادة إحيائها عند الاقتضاء). كما فرضت سقفاً على زيادات أسعار الكهرباء للأسر التي تستهلك أكثر من 600 كيلو واط ساعة شهرياً.

22. **إن التقدم المحرز مؤخرا من حيث تنويع مصادر الطاقة والالتزام بإصلاحات مناخ الأعمال يبشران بالخير بالنسبة للنمو على المدى المتوسط، شريطة أن يستمر الأردن في مواجهة تحديات الوضع الأمني المجاور غير المستقر.** يشكل التقدم المحرز في مجال تنويع مصادر الطاقة نقطة إيجابية تحد من اعتماد الأردن على زيوت الديزل والوقود الأكثر تكلفة والملوّثة التي تستخدمها منذ انقطاع الغاز الطبيعي من مصر عام 2011. تعمل محطة الغاز الطبيعي المسال في العقبة منذ شهر تمّوز/ يوليو 2015، وقد نجحت في رفع معدل توليد الطاقة من الغاز إلى أكثر من 80 في المئة بعد أن كان 7 في المئة في عام 2014. لذلك، من المتوقع أن تحقق المحطة المذكورة وفورات بقيمة 820 مليون [3] دينار في الفترة الممتدة بين العامين 2015 و2017. ومن المتوقع للأردن أيضاً، كجزء من استراتيجيته في مجال الطاقة، أن يحقق زيادة في نسبة استخدام الطاقة المتجددة، عن طريق التمويل من القطاع الخاص، إلى 10 في المئة بحلول عام 2017. وتتابع الحكومة أيضاً جهودها الرامية إلى تطوير طرق الإمداد بالغاز عبر أنابيب جديدة من مصادر جديدة مثل العراق ومخزون الغاز الطبيعي في شرق البحر الأبيض المتوسط. أما في ما يتعلق بمناخ الاستثمار، فإن الحكومة الأردنية تعمل على تصميم مبادرات جديدة لتحسين بيئة الأعمال. وسوف تندرج هذه المبادرات الإصلاحية أيضاً في إطار مبادرة الأردن لخلق فرص اقتصادية للأردنيين واللاجئين السوريين. بالإضافة إلى ذلك، سوف يباشر الأردن إصلاح سوق العمل والتجارة وتنمية المناطق الاقتصادية الخاصة في سياق تنفيذ العقد مع الأردن (Jordan Compact). فبموجب هذا العقد، سيتم تزويد 13 منطقة تنمية ومنطقة صناعية بحوافز للاستثمار. ويُتوقَّع من العقد مع الأردن، إذا ترافق مع تسهيل الوصول إلى الأسواق الأوروبية بحلول صيف عام 2016، أن يخلق فرص عمل للسوريين والأردنيين ويعزز حركة التصدير.

23. **النهاية المنتظرة للصراع السوري كفيلة بدفع عجلة الاقتصاد الأردني.** تشير دراسة أصدرها صندوق النقد الدولي عام 2014 قبل ظهور الدولة الإسلامية في العراق إلى أن الأزمة السورية أثرت بشكل سلبي عموماً على النشاط الاقتصادي، إذ بلغت الخسائر في نمو الناتج نحو نقطة مئوية واحدة في عام 2013[4]. في المقابل، إن التوصل إلى حل طويل الأجل لهذه الأزمة من شأنه أن يؤثر إيجاباً على الأردن من خلال قناتين رئيستين هما: (أ) تطبيع النشاط الاقتصادي بين البلدين، بما في ذلك إعادة فتح الطرق التجارية، و(ب) استعداد الأردن لدعم جهود إعادة الإعمار في سوريا، بما في ذلك من خلال البناء والهندسة. فمتى هدأت حالة عدم الاستقرار في العراق، استطاع الأردن استعادة مكانته كمركز تصدير لكل من سوريا والعراق.

24. **الحكومة في حوار مع صندوق النقد الدولي بشأن إطلاق محتمل لبرنامج مجموعة تسهيلات ائتمانية.** يراد من هذا البرنامج أن يكمّل برنامج اتفاق الاستعداد الائتماني SBA الذي اختتم في شهر آب/ أغسطس عام 2015. ومن المرجّح أن تدعم مجموعة التسهيلات الائتمانية بذل مزيد من الجهود لضبط أوضاع المالية العامة والحد من ارتفاع الدين العام الأردني وعجز الحساب الجاري،

[3] حسابات البنك الدولي

[4] صندوق النقد الدولي (2014)،"Jordan: Selected Issues" ، التقرير الوطني رقم 14/ 153، واشنطن العاصمة.

بالتوازي مع تحفيز الإصلاحات الهيكلية التي تعزز النمو وتولّد فرص العمل. تستهدف الإصلاحات المحتملة مناخ الأعمال وتسهيل الحصول على الائتمان وسوق العمل وإدارة المؤسسات العامة. تعمل فرق كلّ من صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي على معالجة هذه المجالات في إطار من التعاون الوثيق.

ت. الفقر والوظائف

25. **في حين تشير آخر الإحصاءات الرسمية إلى أن 14.4 في المئة من سكان الأردن يعيشون في الفقر، يتعرّض الجزء الأكبر من نسبة أربعين في المئة من السكان في الشريحة الأدنى لخطر الفقر العابر والموسمي.** وتشير التقديرات الأخيرة إلى أن عدد الفقراء قد استمر في الانخفاض بشكل بطيء لكن ثابت بين عامي 2010 و 2013. ومع ذلك، يتعرض 18.6 في المئة من السكان غير الفقراء بحسب التعريف الرسمي، للفقر في فصل واحد على الأقل في السنة. يظهر هذا الفقر العابر عبر فئات توزيع الدخل، بما في ذلك بعض أسر الشريحة الدنيا من فئة الدخل المتوسط، وعدد قليل من الأسر ذات الدخل المتوسط. وعموما، يختبر حوالي 33 في المئة من سكان الأردن الفقر في فصل واحد على الأقل في السنة (18.6 في المئة يختبرون الفقر العابر و 14.4 في المئة يختبرون الفقر بحسب تعريفه الرسمي).

26. **تشير بيانات الدخل والفقر في الأردن إلى وجود جيوب فقر وتفاوت في الدخل بين المناطق،** على الرغم من أن عدد الفقراء هو الأعلى في منطقة عمان الكبرى. وتتجلى الفوارق الإقليمية أيضا عبر مجموعة واسعة من المؤشرات، بما في ذلك الحصول على الخدمات الأساسية – كالصحة والتعليم والمياه والصرف الصحي والاستثمارات وفرص العمل والسكن بأسعار معقولة، والعقارات والنقل.

27. **فقر اللاجئين السوريين يشبه الفقر الموجود أصلاً بين فقراء الأردن.** يميل فقراء الأردن إلى العيش في أسر كبيرة ينخفض فيها مستوى التعليم ويرتفع عدد المعالين الشباب (تحت سن 15). تشبه احتياجات فقراء الأردن – من حيث السكن والتعليم ودعم المعالين – احتياجات اللاجئين السوريين. كما أن المهارات الوظيفية للاجئين السوريين تدفعهم أيضاً إلى القطاعات نفسها التي يتواجد فيها فقراء الأردن بشكل غير متناسب، مثل الخدمات غير الرسمية والبناء والنقل.

28. **في ظل النمو الاقتصادي الضعيف، تفاقمت البطالة المرتفعة هيكليا، وسجلت أعلى مستوى لها منذ عام 2007.** ارتفع معدل البطالة من 11.9 في المئة عام 2014 إلى 22.5 في المئة عام 2015. وبلغ معدّل البطالة للإناث أكثر من ضعف معدّل البطالة لدى الرجال. أمّا معدل البطالة بين الشباب فبقي مرتفعاً هيكلياً، حيث بلغ 30.8 في المئة في عام 2015. ولم يشهد معدّل المشاركة في القوى العاملة سوى تحسن طفيف من 36.4 في المئة عام 2014 إلى 36.7 في المئة عام 2015، مع تفاوت كبير قائم على النوع الإجتماعي، إذ بلغت مشاركة المرأة نسبة 13.3 في المئة مقابل 60 في المئة للذكور. يُعتبر معدّل مشاركة المرأة في القوى العاملة في الأردن واحداً من أدنى المعدلات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وعلى مستوى المحافظة، سجلت محافظة معن معدل البطالة المتوسط الأعلى في عام 2015 بنسبة 16.8 في المئة، أي بفارق 5.3 نقطة تفاضلية مئوية مقارنة بالمعدل المسجّل العاصمة.

29. **تميل مساعي خلق فرص العمل للأردنيين إلى أن تكون موجهة إلى الذكور من ذوي المهارات المتدنية، ممّا يؤدي إلى تفاوت كبير بين الأرباح كافٍ لتجاوز خط الفقر والحد الأدنى للأجور لدى الأردنيين الأكثر تعلّماً.** وعلى الرغم من أن 60 في المئة من الوظائف يحصل عليها الأفراد من غير حملة الشهادات الجامعية، ليست هذه الوظائف كافية لاستيعاب الأردنيين ذوي المهارات المتدنية الذين

يواجهون منافسة من العمالة الأجنبية. وتجدر الإشارة إلى أن حوالي 21 في المئة من وظائف القطاع الخاص منحت لموظفين غير أردنيين في عام 2013.

30. **يتركز نصف المساعي الرامية إلى خلق فرص العمل في العاصمة عمّان حيث يقيم الجزء الأكبر من العاطلين عن العمل، على الرغم من أن العاصمة تسجل أدنى معدلات البطالة.** لا يزال هناك تفاوت كبير بين المناطق التي تتركز فيها مساعي خلق فرص العمل والمناطق التي يقيم فيها السكان. فمساعي خلق فرص العمل في بعض المحافظات لا تكفي لاستيعاب العاطلين عن العمل. وتتركز في عمان واربد والزرقاء أعلى نسبة سكان عاطلين عن العمل– وذلك بسبب حجم سكان هذه المناطق– بيد أنها تسجل أدنى معدلات البطالة مقارنة مع المحافظات الأخرى التي تقل فيها مساعي خلق فرص عمل. وعلاوة على ذلك، تبين أن معدلات البطالة لدى الإناث يختلف بحسب الموقع الجغرافي. فوفقاً للاستراتيجية الوطنية للتشغيل 2011–2020 (NES)، إن معدلات البطالة لدى الإناث في شمال أو جنوب الأردن مرتفعة أكثر بكثير مما هي عليه في العاصمة.

31. **تعترف الاستراتيجية الوطنية للتشغيل بالحواجز التي تعترض توظيف الشباب والإناث، بما في ذلك النقل.** تؤدي وسائل النقل غير الفعالة والمكلفة إلى توسع الهوة بين عمان وباقي المناطق. يتركز النشاط الاقتصادي بشكل رئيسي في عمان. وترسخ هذا الواقع رداءة المواصلات وانتقال الصناعات والخدمات إلى العاصمة لتكون أقرب إلى حركة الطلب والمراكز السكانية. لذلك، يمكن القول إن أي جهد يرمي إلى تحقيق اللامركزية يتطلب تحسين قطاع النقل في البلاد.

ث. القيود المفروضة على جدول أعمال التنمية [5]

32. **تشوهات كبيرة في أداء أسواق العمل ورأس المال تعرقل قدرة الاقتصاد على خلق فرص عمل ذات إنتاجية عالية.** يكمن أحد أبرز المعوقات الرئيسية للاقتصاد الأردني في مناخ الأعمال. فتعرّض الأردن للصدمات الإقليمية يؤثر سلباً على ثقة المستثمرين منذ عام 2008. كما أن عوامل السياسات المصنوعة محلياً وحالة عدم الاستقرار الإداري والتنظيمي والجمود المؤسسي والحوافز المشوهة تقوّض قدرة البلاد على استقطاب رأس المال الأجنبي. ووفقاً لمؤشرات ممارسة الأعمال التجارية يبدو الأردن متخلفاً في المجالات الرئيسية لبيئة الأعمال إذ يسبقه العديد من البلدان في منطقة الشرق الأوسط في مجالات الحصول على الائتمان وحماية المستثمرين من الأقليات وتسوية حالات الإعسار وإنفاذ العقود. أقرّ الأردن مؤخرا تشريعات هامة تتناول مواضيع على غرار الشراكات بين القطاعين العام والخاص وقوانين الاستثمار، لكن إحراز تقدم في تنفيذ هذه القوانين هو أمر بالغ الأهمية.

الرسم البياني 3: سهولة ممارسة الأعمال التجارية في الأردن

[5] أبرز القيود التي حددها التشخيص المنهجي الوطني الخاص بالأردن، البنك الدولي، شباط/ فبراير 2016.

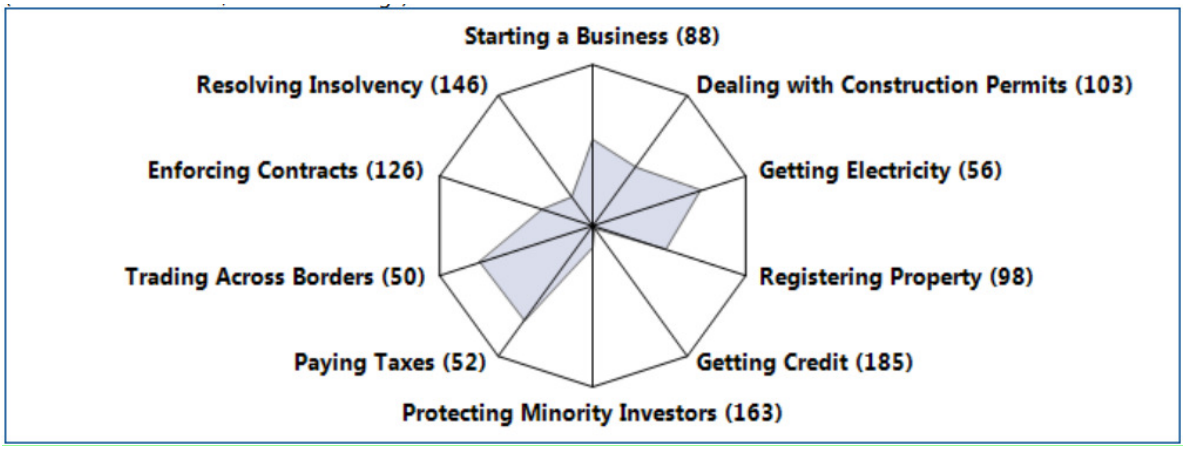

33. **إن ما يطمح إليه الأردن في "رؤية الأردن 2025" من حيث المحافظة على مستويات نمو عالية واستيعاب أعداد أكبر بكثير في الوظائف يتطلب تحسينات كبيرة في القدرة التنافسية الاقتصادية ومناخ الأعمال من أجل تحقيق تعبئة أفضل لإمكانات القطاع الخاص في مجال الاستثمار والتجارة والابتكار وزيادة الإنتاجية وتوسيع قاعدته التصديرية الصغيرة.** ومن الأولويات القصوى تزويد المستثمرين، المحليين والأجانب على حد سواء، بالثقة في أنهم سوف يواجهون بيئة تنظيمية مستقرة ويمكن التنبؤ بها ومدارة بشكل فعال طوال دورة حياة استثماراتهم. في هذا السياق، لا بد من اتخاذ خطوات جدية لتحسين اللوائح المنظّمة للشركات وخلق فرص متكافئة لجميع المستثمرين.

34. **يتمثل القاسم المشترك لتحديات سوق العمل العديدة في التجزئة ومؤشرات السوق المشوهة.** ومن الأمثلة على ذلك: الخيارات التعليمية التي يبدو أنها لا تستجيب لمتطلبات سوق العمل، والأعداد الهائلة المنتظرة شغل الوظائف في القطاع العام، ووجود فجوة كبيرة جدا بين أرباح القطاعين الرسمي وغير الرسمي وبين الحدود الدنيا للأجور والأجور السائدة في المهن الأكثر توافراً، وإحدى أكبر الفجوات المسجّلة في العالم، أي الفجوة القائمة بين الذكور والإناث من حيث المشاركة في القوى العاملة. وعلاوة على ذلك، هناك تدفق إجمالي كبير للأردنيين المهرة إلى دول مجلس التعاون الخليجي وغيرها، يقابله تدفق مهاجرين أقل مهارة نحو الأردن.

35. **كان أداء الأردن في مجالي التعليم والصحة جيدا عبر التاريخ، وقد نجح في تحقيق وصول واسع النطاق وسمعة حسنة في مجال تقديم الخدمات ذات النوعية الجيدة في المنطقة.** لكن المشكلة تكمن حالياً في التفاوت المتزايد في توفير الخدمات والتراجع الحاصل في جودة هذه الخدمات. يملك القطاع الصحي نظام تقديم خدمات على مستويين أو ثلاثة مستويات، وقد كافح النظام التعليمي للحفاظ على المعايير على جميع المستويات، لا سيما في أعقاب تدفق اللاجئين السوريين. ولا تزال المخاوف المتنامية موجودة في المناطق خارج العاصمة، لا سيما في الأجزاء الجنوبية والشمالية من المملكة. وترتبط التوترات المتصاعدة في المحافظات الشمالية جزئيا بتدفق أعداد كبيرة من اللاجئين السوريين والضغوط التي يفرضها هذا الواقع على قدرات المنطقة المستنفدة أصلاً. وعلى الرغم من تحسّن الوضع الغذائي لسكان الأردن على مدى العقد الماضي، يبلغ معدل الإصابة بالتقزم بين الأطفال دون سن الخامسة من العمر 8 في المئة، ومن بين كل أربعة أطفال من هؤلاء طفل يعاني من التقزم الشديد. حال أطفال اللاجئين السوريين الذين يعيشون خارج المخيمات مشابه نسبيا لحال الأطفال الأردنيين الذين ينتشر التقزم عند حوالي 9 في المئة منهم. أما بالنسبة إلى الأطفال الذين يعيشون في المخيمات فيبلغ معدل انتشار التقزّم بينهم 17 في المئة.

36. **لا يزال نظام الحماية الاجتماعية في الأردن مجزأ في مواجهة الحاجة الملحة إلى دعم الأسر في التخفيف من حدة الصدمات.** يستهدف برنامج المساعدة الاجتماعية الرئيسي في الأردن المعروف باسم "صندوق المعونة الوطنية" المستوى المحلي الوطني ويغطي 31 في المئة فقط من فئة الدخل العشرية السفلى. ولا يحصل على مساعدات صندوق المعونة الوطنية إلا ربع ممّن تبيّن أنهم تحت خط الفقر في عام 2010. وفي حين أن برنامج الدعم النقدي للمحروقات الذي أطلق مؤخرا يغطي حوالي 80 في المئة من السكان، أدت أسعار الوقود المنخفضة باستمرار إلى تعليق البرنامج المذكور على مدى العامين الماضيين. وسيتعين على الحكومة الأردنية مواصلة توسيع نطاق استهداف برامج المساعدة الاجتماعية واتخاذ تدابير الإدماج الاقتصادي لتحسين قدرة الأسر على مواجهة الصدمات في المستقبل.

37. **يعاني الأردن أيضاً من مجموعة قيود أخرى تعيق الجودة والمساواة في تقديم الخدمات وتتعلق بمحدودية قدرة البلديات على دعم التنمية الاقتصادية المحلية.** اتخذت الحكومة الأردنية تدابير لتحسين الوضع المالي للبلديات. وتشمل هذه التدابير: (أ) توسيع مصادر التحويلات؛ (ب) تطبيق صيغة أكثر إنصافا في التحويلات البلدية؛ و(ت) إدخال التنقيحات المذكورة أعلاه في قوانين البلديات واللامركزية.

38. **على الرغم من الصعوبات المالية، كانت الاستجابة الإصلاحية الشاملة لقطاع الطاقة قوية ولا بد من إدامتها في السنوات المقبلة.** بدأ ضبط أسعار الطاقة وهو جزء من مسار متعدد السنوات نحو تحقيق استرداد التكلفة. فمحطة الغاز الطبيعي المسال العاملة حاليا وزيادة مصادر الطاقة المتجددة تساعدان في تنويع مجموعة مصادر الطاقة. وتشمل التحديات المتبقية في المديين المتوسط والطويل توحيد استخدام الغاز الطبيعي كوقود لتوليد الطاقة، وتحقيق استدامة استرداد تكاليف تعرفة الكهرباء، وإدارة ديون شركة الكهرباء الوطنية المتراكمة، والحد من خسائر توزيع الكهرباء، وكذلك الحفاظ على زيادة مصادر الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة. علاوة على ذلك، قد يساعد اعتماد آلية ضبط تلقائي للتعرفة الكهربائية في حماية الوضع المالي لشركة الكهرباء الوطنية من ارتداد أسعار النفط، كما قد تخفف مراجعة الإعانات المتبادلة من القدرة التنافسية لدى بعض القطاعات.

39. **وبالنظر إلى ندرة المياه الشديدة، تطرح مسألة المياه مجموعة من القضايا الوجودية بالنسبة إلى الأردن.** يعتبر الأردن واحدا من أكثر البلدان الشحيحة بالمياه في العالم. ويواجه الأردن زيادة حادة في الطلب على المياه نتيجة للنمو السكاني السريع (تدفق اللاجئين السوريين أدى إلى زيادة في الطلب بنسبة 21 في المئة في جميع أنحاء البلاد و 40 في المئة في المحافظات الشمالية) ونمو الدخل والتحضر. لا بد من تسريع جهود الأردن المتواصلة لإعادة توزيع مواردها المائية الشحيحة لاستخدامات ذات قيمة أعلى، لأن الحل البديل الوحيد، والأعلى كلفة طبعاً، الذي تملكه المملكة لتلبية الطلب المتزايد هو تحلية مياه البحر أو معالجة مياه الصرف الصحي وطبقات المياه الجوفية الأحفورية غير المستدامة. وعلى الرغم من أن الأردن نجح في ضبط رسوم المياه، ساهمت زيادة الطلب على المياه بسبب تدفق اللاجئين السوريين وفورة التكاليف الاستثمارية إلى زيادة العبء المالي لقطاع المياه. في عام 2014، أضاف قطاع المياه أكثر من 378 مليون دينار أردني إلى العجز المالي (أي ما يعادل 1.5 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي)، مما أدى إلى زيادة سريعة في مستويات ديون هيئة مياه الأردن.

40. **سوف تكون آثار تغيّر المناخ على الأردن شديدة.** يشير تحليل مخاطر تغيّر المناخ والكوارث في الأردن إلى ثلاثة مخاطر رئيسة من شأنها أن تؤثر على استدامة الأردن، لكن يجب النظر إلى هذه المخاطر على أنها فرص تسمح للأردن بالمضي قدماً نحو تحقيق اقتصاد مستدام. أولا، سوف تؤدي التغيرات في نمط هطول الأمطار إلى فيضانات وانهيارات أرضية مفاجئة، أي إلى انخفاض

توافر المياه عموماً وخسائر في البنى التحتية بسبب الفيضانات. ثانيا، سوف يؤدي ارتفاع درجات الحرارة المتوسطة والقصوى إلى خسارة المحاصيل وزيادة في الطلب على الكهرباء وتعطّل البنى التحتية. ثالثاً، سوف تبقى منطقة أخدود وادي الأردن معرّضة لخطر الزلازل، ومن المرجّح أن يتفاقم هذا الخطر. كل خطر من المخاطر المذكورة يقدّم فرصاً لاتخاذ تدابير جديدة أو مضاعفة التدابير القائمة في مجال تحسين الكفاءة والاستدامة في قطاعي المياه والطاقة، وتنويع العمالة الريفية، وتخطيط التحضر والمستوطنات البشرية على نحو أفضل، وتوفير وظائف أنظف في مجال الطاقة/ التكنولوجيا، واعتماد الزراعة المراعية للمناخ.

41. **تتمحور القيود المتعلقة بالنوع الإجتماعي حول مشاركة المرأة المستقلة في المجتمع**. كشفت دراسة لتقييم المساواة بين الجنسين أجريت في عام 2013 عن قيود مفروضة على إدارة الحياة الشخصية والممتلكات والمشاركة والتعبير عن الرأي وامكانية اللجوء إلى القضاء. اتسعت العقبات التي تحول دون مشاركة المرأة في الحياة السياسية في الأردن في ظل القوانين والأنظمة التي لا تشجع انتقال الشابات من الدراسة إلى العمل. لكن الإصلاحات التشريعية والتنظيمية الأخيرة، في حال تنفيذها على نحو فعال، لديها القدرة على زيادة مشاركة المرأة في الحياة السياسية من خلال توسيع حقوقها وتحسين تقديم الخدمات لها.

III. إطار الشراكة مع مجموعة البنك الدولي

أ. برنامج الحكومة والاستراتيجية المتوسطة الأجل

42. **في شهر أيار/ مايو عام 2015، أطلقت الحكومة الأردنية "رؤية الأردن 2025"، وهي استراتيجية جديدة لمدة عشر سنوات تدعو إلى تحويل النموذج الاجتماعي والاقتصادي للتنمية في الأردن من أجل تحقيق النمو والازدهار على أساس القدرة التنافسية وزيادة فرص العمل.** تحدد هذه الاستراتيجية أسواق التصدير ذات الأولوية بغض النظر عن الأزمة الإقليمية الحالية إذ تسعى لأن يصبح الأردن مركزا إقليمياً لأسواق دول مجلس التعاون الخليجي والأراضي الفلسطينية والعراق وسوريا ومصر وليبيا، والأسواق التركية والإيرانية الأبعد. كما تحدد الاستراتيجية مجموعات الأولويات لدفع عجلة النمو وخلق فرص العمل بالاستفادة من نقاط القوة المتاحة وتحديد الفرص في مجموعات جديدة تقوم على الاتجاهات الناشئة. أما المجموعات التي تم تحديدها على أنها ذات إمكانيات عالية فهي: البناء والهندسة، والنقل والخدمات اللوجستية، والسياحة والفعاليات، والرعاية الصحية، وعلوم الحياة، والخدمات الرقمية وخدمات الأعمال، والخدمات التعليمية والخدمات المالية. واعتماداً على التقدم المحرز، تطرح الاستراتيجية سيناريوهين: الأول هو السيناريو المستهدَف الذي يبلغ فيه معدل النمو الحقيقي 7.5 في المئة بحلول عام 2026 والثاني هو السيناريو القاعدي (أو سيناريو خط الأساس) الذي يبلغ فيه معدل النمو 4.8 في المئة.

43. **لأغراض تنفيذ رؤية الأردن 2025، وضعت الحكومة خطة التنمية التنفيذية 2016–2018** (المرحلة الأولى من تنفيذ رؤية الأردن 2025). تصل الاحتياجات المالية المقدرة لخطة التنمية التنفيذية إلى 14 مليار دولار، خصصت الحكومة 2.47 مليار دولار منها للمشاريع والبرامج ذات الأولوية في 13 قطاعا.

الجدول 2: أولويات التمويل في خطة التنمية التنفيذية (مليون دولار أميركي)

القطاع	المخصصات **2016-2018**

التنمية المحلية	1,336.5
الطرقات	262.7
الصحة	221.5
المياه والري	163.0
الطاقة	125.1
التعليم والتدريب	110.5
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	104.6
الاستثمار	50.0
النقل	35.6
الزراعة	24.7
التشريع والقضاء	18.8
السياحة	16.6
البيئة	5.0
المبلغ الإجمالي	**2,474.7**

44. **تمثل خطة الاستجابة الأردنية (JRP) 2016– 2018 البرنامج الذي تعتمده الحكومة لمدة ثلاث سنوات لتلبية الاحتياجات ذات الأولوية العالية الناتجة عن الأزمة السورية.** تحدد الخطة هذه الاحتياجات للعام 2016[6] بمبلغ 2.79 مليار دولار أميركي الموزّع على المجالات التالية: (أ) التدخلات المباشرة في موضوع اللاجئين؛ (ب) تعزيز صمود المجتمعات المضيفة ونظم تقديم الخدمات والهيئات الحكومية؛ و(ت) الاحتياجات المحددة في مجال دعم الميزانية لتغطية التكاليف وخسائر الدخل الناجمة عن الأزمة، على غرار تكلفة الإعانات وبعض التكاليف الأمنية. وتقدر الحكومة احتياجاتها التمويلية المرتبطة بخطة الاستجابة الأردنية للسنوات الثلاث القادمة بمبلغ 8.25 مليار دولار أميركي (2.79 مليار دولار أميركي لعام 2016 و2.74 مليار دولار أميركي لعام 2017 و2.71 مليار دولار أميركي لعام 2018). وسوف يسعى البنك إلى دعم خطة الاستجابة الأردنية في القطاعات ذات الصلة في خلال فترة تنفيذ هذه الخطة (دعم الخدمات البلدية مثلاً).

45. **يقوم عقد الأردن (Jordan Compact) الذي أقر في مؤتمر لندن للمانحين على الركائز التالية[7]:**

أ. تحويل أزمة اللاجئين السوريين إلى فرصة تنمية تجذب الاستثمارات الجديدة وتفتح سوق الاتحاد الأوروبي مع تطبيق قواعد منشأ مبسّطة وخلق فرص عمل للأردنيين واللاجئين السوريين في سياق دعم الاقتصاد السوري في مرحلة ما بعد الصراع؛

[6] http://www.jrpsc.org/

[7] https://www.gov.uk/government/uploads/system/uploads/attachment_data/file/498021/Supporting_Syria__the_Region_London_2016_-_Jordan_Statement.pdf

ب. إعادة بناء المجتمعات المضيفة الأردنية وتمويلها بشكل كاف من خلال منح خطة الاستجابة الأردنية 2016-2018، مع التركيز على تعزيز صمود المجتمعات المحلية المضيفة؛

ت. تعبئة القدر الكافي من المنح والتمويل الميسر الشروط لدعم الإطار الاقتصادي الكلي ومعالجة احتياجات التمويل في الأردن على مدى السنوات الثلاث المقبلة، وذلك في إطار انضمام الأردن إلى برنامج مجموعة التسهيلات الائتمانية الجديد مع صندوق النقد الدولي.

ب. الإطار المقترح للشراكة مع مجموعة البنك الدولي

الدروس المستفادة من استعراض الإنجاز والتعلّم

46. **حافظ الأردن على استقراره الاجتماعي حتى في خضم مواجهته تداعيات الصراع الإقليمي والاضطرابات.** بالتالي، يكمن التحدي الذي يواجه هذه الشراكة في دعم الأردن في الاستجابة للأولويات الفورية والعمل، في الوقت نفسه، على إحراز تقدم في التصدي لتحديات التنمية طويلة الأمد. وقد اضطلعت مجموعة البنك الدولي بدور هام في مساعدة الأردن في الاستجابة السريعة لأزمة اللاجئين من خلال حسن استخدام الأدوات والسياسات المتاحة لتسريع التقدم. وسوف تهدف هذه الشراكة في ما تهدف إليه إلى فهم كيفية إدامة الاستجابات الطارئة الناجحة وتوسيع نطاقها. والتقدم المحرز في المرحلة الثانية من برنامج تطوير التعليم نحو اقتصاد المعرفة (**ERFKE II**) وفي مشروع الخدمات الأردنية الطارئة والصمود الاجتماعي **ESSRP** يسطّر أهمية دور مجموعة البنك الدولي في المساعدة في توجيه الجهات المانحة نحو الأولويات المشتركة، والأهمية المركزية لسلطة الحكومة والتزامها، وقيمة المقاييس المحددة بوضوح لرصد التقدم المحرز وإرشاد جهود تصحيح المسار.

47. **يجب أن تستند أولويات الدعم المقدّم من مجموعة البنك الدولي إلى تقييم دقيق لقدرة التنفيذ والحوافز المؤسسية.** يوضح التشخيص المنهجي الوطني مدى تعقيد الاقتصاد السياسي وتعرّض البلاد للصدمات الخارجية. ومن الدروس المستفادة من استراتيجيات الشراكة السابقة هو أن التوافق الوثيق بين الإصلاحات المدعومة من البنك وتقدير قدرة الدولة المطلوبة لتنفيذ هذه الإصلاحات بنجاح هو ركيزة نجاح العمليات المموّلة من البنك الدولي. لكن حيث يبالغ تصميم العمليات في تقدير القدرة أو يستخف بالحوافز التنظيمية المقاومة للإصلاح، لا تؤت الإصلاحات بالتأثير نفسه. يقضي أحد النهج المناسبة في هذا السياق بالطلب من فرق العمليات التعبير صراحة عن افتراضاتهم في ما يتعلق بالقدرة على التنفيذ، ومستوى الدعم الحكومي والمخاطر المرتبطة بتحقيق أهداف التنمية.

48. **ينبغي أن تشمل المرونة في الاستجابة الاستعداد لقبول ودعم الانحراف الإيجابي في نتائج المشروع.** تعتمد مجموعة البنك الدولي نهجا مرنا ومزدوج المسار في الأردن يستجيب للتحديات الناشئة مع الحفاظ على التركيز على الإصلاحات على المدى المتوسط. أما التحدي الذي يواجه هذه الشراكة فيكمن في ضمان فهم الدروس المستفادة من التدخلات الفورية والمتوسطة الأجل- ومعرفة ما يصلح وما لا يصلح- وتطبيقها في جميع مراحل البرنامج. وهذا مهم بشكل خاص في حالات الانحراف الإيجابي – حيث تحقق المبادرات الرائدة أو الأساليب المبتكرة نجاحاً غير متوقع يمكن تكراره على نطاق واسع.

49. **ترتيبات الرصد والتقييم المصممة تصميما جيدا أساسية في بيئة سريعة التغير**. تشير أطر النتائج على مستوى المشاريع في الأردن إلى العديد من أوجه القصور المسجّلة أيضاً في مشاريع أخرى للبنك الدولي. فغالبا ما تميل المؤشرات إلى قياس المخرجات بدلا من النتائج؛ ولا تشير أطر النتائج على مستوى المشاريع على منطق تدخل واضح أو تعكس نظرية متطورة في مجال التقييم المحدث للتغيير؛ ويبدو أن ترتيبات الرصد تولى اهتماماً محدوداً في سياق الإعداد والتنفيذ، وبالتالي لا يتم تمييز المؤشرات بشكل منهجي دائماً. وفي سياق عمليات ديناميكي، يقيّد غياب الرصد والتقييم الفعال بشدة إمكانية قياس الأداء أو توفير الإنذار المبكر بضرورة الانتباه والتعديل وتصحيح المسار.

50. **تطلعات الأردن نحو اقتصاد مزدهر يقوده القطاع الخاص تتطلب دعماً مستمراً من مجموعة البنك الدولي**. فالتعاون القائم بين البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الإستثمار قادر على إحداث تأثير جماعي يتخطى ما يمكن لكلّ هيئة من هذه الهيئات الثلاث تحقيقه منفردةً. يتضح هذا بشكل خاص في حالة الطاقة المتجددة. وينبغي على الجهود المستقبلية الرامية إلى ترسيخ نهج "المجموعة الواحدة للبنك الدولي" أن تحدد أيضاً دوراً محفزاً موسعاً لوكالة ضمان الاستثمار المتعددة الأطراف، وذلك، على سبيل المثال، في توفير الضمانات للاستثمارات المحددة في القطاع الخاص المتوقّعة في سياق التعاون المقترح مع مجموعة البنك الدولي لدعم المناطق الاقتصادية الخاصة وفرص العمل البديلة للأردنيين واللاجئين.

51. **لا بد من مراقبة أداء أنشطة مجموعة البنك الدولي وفعاليتها بشكل مستمر وإجراء التعديلات بأسرع وقت ممكن**. بات من المعروف أن الميل إلى إعطاء التحديات العملية وقتا إضافيا على أمل حلّها لا ينجح أحياناً في بيئة الأردن الديناميكية وعالية المخاطر. ويقدم التقرير المرحلي لاستراتيجية الشراكة مع المملكة الأردنية الهاشمية خير مثال على حجم التغيير الذي قد يكون مطلوبا في بعض الأحيان. ففي وجه صدمة تدفق اللاجئين القوية، أدخل التقرير المرحلي تغييرات هيكلية كبيرة على الاستراتيجية والبرنامج والأهداف ومؤشرات النتائج من أجل تكييف برنامج مجموعة البنك الدولي مع بيئة العمليات المتخبطة في حالة تغير دائم.

لمحة عامة عن إطار الشراكة وبرنامجها

52. **يكمن هدف مجموعة البنك الدولي الشامل في المساعدة في تجديد العقد الأردن الاجتماعي الأردن وتعزيز الاندماج الاقتصادي والاجتماعي**. سوف تدعم مجموعة البنك الدولي الأردن في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية الرئيسة وبرامج التنمية، مما يوفّر أساسا أكثر صلابة لتحقيق النمو المستدام وتسريع التقدم نحو تحقيق الهدف المزدوج المتمثل في القضاء على الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك بطريقة مستدامة. وتعتمد مجموعة البنك الدولي، في التزامها الاستراتيجي، نهجاً من شقين يهدف إلى معالجة الاحتياجات الفورية في الأردن في ضوء الوضع الإقليمي الهش، والحفاظ، في الوقت نفسه، على التركيز الدقيق على الإصلاحات السياسية اللازمة لتحقيق النمو وخلق فرص العمل على المدى المتوسط. ولن يفوّت البنك الدولي أي فرصة استراتيجية تسمح له بالانخراط في القطاعات التي تبدي استعداداً لتنفيذ الإصلاحات، وسوف يواصل، في الوقت نفسه، حواره مع الحكومة بشأن السياسات الواجب اعتمادها في المجالات التي تتطلب مزيداً من الوقت والجهود.

53. **تم بناء هذه الاستراتيجية على أساس الأثر المستمر للأزمة السورية على البلاد**. سوف يساعد التمويل بشروط ميسّرة في تمويل الاستثمارات في القطاعات الأكثر تأثراً. وتسعى مجموعة البنك الدولي إلى تعزيز النمو بقيادة القطاع الخاص وخلق فرص العمل مع تحسين مستويات الجودة وتكافؤ الفرص في تقديم الخدمات في جميع أنحاء المملكة، واستهداف جميع السكان. أدى التوتر الناجم عن زيادة

عدد السكان والتكاليف المتزايدة المطلوبة لتلبية ارتفاع الطلب على خدمات البنى التحتية والخدمات العامة إلى فرض تحديات تنموية وتمويلية كبيرة على الأردن. بعض هذه القطاعات يعاني نقصاً في التمويل منذ قبل الأزمة السورية ويتعرض لضغوط هائلة لا سيما في شمال البلاد. في هذا السياق، يلتزم المجتمع الدولي تزويد الأردن بالتمويل الميسّر– بدمج المنح المقدمة من الجهات المانحة مع قروض بنوك التنمية المتعددة الأطراف (أنظر نافذة المعلومات 2) – لمساعدته على مواجهة الضغوط المتزايدة وتمويل جزء من برامجه الإنمائية على المدى المتوسّط. سوف يحتاج الأردن إلى تحديد أولويات المشاريع القائمة والجديدة بما يتماشى مع جهود ضبط أوضاع المالية العامة والقدرة على تحمل الديون.

نافذة المعلومات 2: آلية القروض الميسرة (CFF) الخاصة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

آلية القروض الميسرة (CFF) هي نتاج شراكة مستحدثة بين مجموعة البنك الدولي والأمم المتحدة ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية تهدف إلى تعبئة المجتمع الدولي من أجل تلبية الاحتياجات التمويلية لبلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي تأثرت بأزمة اللاجئين السوريين، مع التركيز أولاً على الأردن و لبنان.

ومن خلال دمج مساهمات الجهات المانحة والقروض المصرفية الإنمائية المتعددة الأطراف، تسعى هذه الآلية إلى تمكين البلدان المذكورة من الاقتراض من بنوك التنمية متعددة الأطراف بشروط ميسرة. والأهم من ذلك هو أن آلية القروض الميسّرة تشكل استجابة منّسقة من جانب المجتمع الدولي لأزمة اللاجئين السوريين، تسد الفجوة بين المساعدات الإنسانية والإنمائية وتعزز التنسيق بين الأمم المتحدة وبنوك التنمية المتعددة الأطراف.

وفي مؤتمر للمانحين عقد في شهر نيسان/ أبريل من العام 2016 في إطار اجتماعات الربيع لمجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، تعهّد المانحون بتقديم مساهمات أولية قدرها 140 مليون دولار أميركي في شكل منح، ومليار دولار أميركي على شكل قروض ميسرة، ممّا يولّد مساهمات منح إضافية لآلية القروض الميسّرة.

54. **في ضوء الدروس المستفادة من تقرير التنمية العالمية 2011 بشأن الصراع والهشاشة والتنمية، سوف تركز مجموعة البنك الدولي بشكل خاص على جدول أعمال الوقاية.** وسيتم التركيز على مفاهيم عدم المساواة في الوصول على الفرص (كالخدمات والوظائف والحرمان من الحقوق والمناطق المتخلّفة) التي يمكن أن إبعاد المواطنين عن المشاركة الفعالة في المجتمع. ويتمثل أحد التحديات الجوهرية في هذا الصدد في استمرار ارتفاع معدل البطالة بين الشباب (30.8 في المئة)، ممّا يشكل خطرا كبيرا ما لم يُعالَج، ويتطلب اهتماما خاصا. وبالإضافة إلى ذلك، سوف يبقى البنك متنبهاً بشكل خاص لتزايد التوترات الاجتماعية بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة.

55. **تستخدم آلية القروض الميسرة، لتحديد مجالات التدخل ذات الأولوية المعايير الانتقائية التالية:** (أ) التركيز على المجالات ذات الأولوية التي حددها التشخيص المنهجيي الوطني كونها ذات أهمية بالغة للحد من الفقر وتحقيق الرخاء المشترك؛ (ب) التوافق مع برنامج الحكومة وطلبات الدعم التي قدمتها لمجموعة البنك الدولي، بما في ذلك الطلبات المتعلقة بالبرامج ذات الأولوية للتمويل بشروط ميسرة؛ (ت) تصميم البرامج بشكل يستفيد من جميع الفرص الاستراتيجية لدعم العمليات واستثمارات القطاع الخاص المندفع نحو الإصلاح والمتقبل للمخاطر؛ و(ث) الميزة النسبية للخبرة ذات الأثر. وقد تم التأكد من أولويات هذه الشراكة في مشاورات رفيعة المستوى مع النظراء. طلبت الحكومة الأردنية دعم مجموعة البنك الدولي في تنفيذ عقد الأردن، لا سيما من خلال التمويل الميسر، التعجيل بإصلاحات مناخ

الاستثمار ودعم النمو الذي يقوده القطاع الخاص. كما اعتبرت الإدارة والتعليم أيضاً من الأولويات الرئيسة لبرنامج مجموعة البنك الدولي المرتقب.

الرسم البياني 4: عملية التصفية لتحديد الأهداف

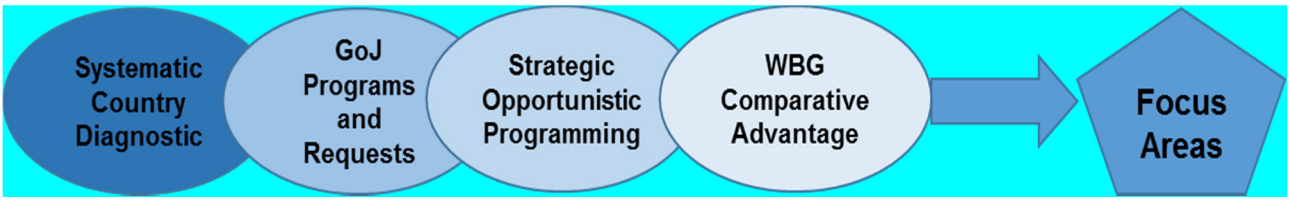

56. **في محاولة لتجنّب إرهاق البرنامج وتعظيم الأثر، لن تغطي تدخلات إطار الشراكة الوطنيفي المدى القريب جميع المجالات ذات الأولوية التي حددها التشخيص المنهجي الوطني.** في حين أنه ينبغي الاعتراف دور الزراعة في الاقتصاد الأردني كمصدر عمالة للأردنيين واللاجئين السوريين، فضلا عن كونه عامل تنويع، لا يبدو أن هناك أي رغبة في تنفيذ تدخل قائم بذاته في هذا المجال وفي هذه المرحلة. والأمر سيان بالنسبة إلى قطاع النقل، الذي يعتبر قطاعا هاما لآفاق التنمية في الأردن ويرتبط بشكل وثيق بمساعي خلق فرص العمل، ولكنه لم يرد في تعهدات مجموعة البنك الدولي التمويلية لأن شركاء آخرين يتولّون حاليا تمويل هذا القطاع (بخاصة الوكالة الفرنسية للتنمية *Agence Francaise de Developpement* والصندوق السعودي للتنمية والبنك الأوروبي للاستثمار). وفي حين أن تعهدات التمويل في المدى القريب لا تتضمن تمويل أي مشاريع في مجال الصحة في هذه المرحلة، يخطط البنك لتحليل تأثير الأزمة السورية على القطاع الصحي، لا سيما لجهة استدامته المالية.

مجالات التركيز والأهداف التي يدعمها برنامج الأنشطة الإقراضية وغير الإقراضية

تهدف الركيزة الأولى للاستراتيجية إلى تهيئة الظروف التي تعزز النمو الذي يقوده القطاع الخاص، وتوفير وفرص عمل أفضل للجميع.

57. **رداً على المعوقات الرئيسية التي تم تحديدها في التشخيص المنهجي الوطني، تهدف مجموعة البنك الدولي إلى تحفيز دور القطاع الخاص كمحرك للنمو وخلق فرص العمل،** مبتعداً بذلك عن النموذج القائل إن القطاع العام ينتج الجزء الأكبر من العمالة الرسمية. وسوف يكمل هذا المسعى برنامج صندوق النقد الدولي المقبل. من شأن بيئة الأعمال المحسنة أن تحفز الاستثمارات في الأردن وتساهم في النمو الاقتصادي. كما أن دعم فرص الحصول على التمويل في الأردن من شأنه أن يسهم أيضاً في النمو، لا سيما من خلال المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة التي تشكل أكثر من 90 في المئة من الاقتصاد والتي تملك قدرة كبيرة على توليد فرص العمل.

58. **سوف تواصل مؤسسة التمويل الدولية الاضطلاع بهذا الدور الرئيسي في مجال تشجيع إشراك القطاع الخاص في الأردن.** حافظت مؤسسة التمويل الدولية على برنامج قوي في الأردن من خلال تمويل استثمارات طويلة الأجل تبلغ قيمتها نحو 1.2 مليار دولار أميركي، تم حشد 470 مليون دولار منها من مستثمرين آخرين منذ شهر كاون الثاني/ يناير 2011 حتى اليوم. على سبيل المثال، تقود مؤسسة التمويل الدولية جهود دعم مشاركة القطاع الخاص في مجال الطاقة المتجددة في الأردن من خلال استثمارات بارزة في مجالي طاقة الرياح والطاقة الشمسية تبلغ قيمتها 430 مليون دولار تدعم أهم مبادرات يقوم بها القطاع الخاص في هذا القطاع الاستراتيجي حتى اليوم في منطقة الشرق الأوسط. زاد حجم محفظة مؤسسة التمويل الدولية في الأردن إلى أكثر من الضعف منذ عام 2010. والأردن ثاني

أكبر محفظة تتولاها مؤسسة التمويل الدولية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ولأن تداعيات الأزمة الإقليمية أثرت بشكل هامشي على عملاء مؤسسة التمويل الدولية، تحرص فرق مؤسسة التمويل الدولية على دعم العملاء المتضررين جراء التداعيات المذكورة.

59. **تملك الوكالة الدولية لضمان الإستثمار حافظة قروض إجمالية متميزة في الأردن تبلغ قيمتها 228 مليون دولار أميركي موزعاً على أربعة مشاريع ناشطة في مجال التصنيع والبنى التحتية (معالجة مياه الصرف الصحي)، والطاقة المتجددة (الطاقة الشمسية).** تمثل هذه الحافظة أكبر حافظة قروض تملكها الوكالة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، سواء من حيث قيمتها وعدد المشاريع التي تنطوي عليها. ستواصل الوكالة دعم الاستثمار الخاص العابر للحدود في الأردن من خلال الضمانات التي تقدمها للتأمين ضد المخاطر السياسية في القطاعات المؤهلة[8]. وستعمل الوكالة أيضاً مع مؤسسة التمويل الدولية بطريقة متكاملة من أجل تقديم ضمانات التأمين ضد المخاطر السياسية للمشاريع الممولة من مؤسسة التمويل الدولية، وسوف تستمر في التعاون مع المستثمرين الموجودين في الأردن والسعي إلى توسيع عملياتها. ستواصل الوكالة أيضاً تقديم ضمانات التأمين ضد المخاطر السياسية للمستثمرين الأردنيين ممّن يسعون إلى المغامرة في الخارج.

<u>الهدف 1.1: تحسين الفرص الاقتصادية للأردنيين واللاجئين السوريين</u>

60. **سوف تموّل مجموعة البنك الدولي برنامجاً قائماً على النتائج PforR لدعم عقد الأردن.** يسعى البرنامج بشكل خاص إلى توفير الفرص الاقتصادية للأردنيين واللاجئين السوريين من خلال (أ) تحسين مناخ الاستثمار في الأردن، والاستفادة من الممارسات العالمية للتجارة والتنافسية المشتركة بين البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية؛ (ب) إصلاح سوق العمل لمنح اللاجئين السوريين حق الوصول إليه وتمكينهم من المساهمة في النمو الاقتصادي في الأردن؛ (ت) دعم التدريب المهني للأردنيين واللاجئين السوريين على حد سواء، من أجل تزويدهم بالمهارات التي تحسّن آفاقهم في مجال خلق فرص العمل والأعمال، بما في ذلك من خلال برامج تدريب Business Edge الخاصة بمؤسسة التمويل الدولية؛ (ث) دعم تيسير التجارة والتجارة في الخدمات لتعزيز خلق فرص العمل التي يطمح إليها الأردنيون؛ (ج) دعم تطوير التصنيع في المناطق الاقتصادية الخاصة وتطوير قدرات تشجيع الاستثمار؛ (ح) تعزيز ريادة الأعمال لدى السوريين. تهدف المنطقة الاقتصادية الخاصة إلى تعظيم استخدام الأراضي الصناعية المزوّدة بالخدمات في المناطق الـ 13 التي تم تحديدها للاستفادة من قواعد المنشأ المبسطة مع الاتحاد الأوروبي، والقريبة من مخيمات اللاجئين وجيوب الفقر في الريف الأردني. وتجدر الإشارة إلى أنه يمكن ترقية هذه المناطق وتحسين العمليات في بعض الحالات عن طريق الاستعانة بمشغّل خاص. وسوف تكون قضايا العمل من المنزل، ورعاية الأطفال، والنقل حاسمة لتوفير بيئة مؤاتية للنساء والشباب. سوف تسعى كل من مؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الإستثمار إلى تكثيف جهودها من أجل تنمية أعمالها، مع التركيز بصفة خاصة على المستثمرين الأجانب المهتمين بتأسيس الشركات في المناطق الاقتصادية الخاصة والمتوقع لهم أن يستفيدوا من قواعد المنشأ المبسّطة للوصول إلى سوق الاتحاد الأوروبي. وسوف تأخذ مجموعة البنك الدولي بالدروس المستفادة من التجربة في المناطق الاقتصادية الخاصة على المستوين المحلي الأردن والعالمي.

[8] تساعد هذه الضمانات على حماية المستثمرين ضد المخاطر السياسية لجهة نزع الملكية، والإخلال بالعقود والقيود على النقل والتحويل، والحروب والاضطرابات الأهلية، بما في ذلك الإرهاب.

61. **سوف يسمح تصميم هذه العملية بتعديلات في متطلبات السوق واحتياجات المستثمرين في سياق التنفيذ**. يمكن استكشاف سبل عديدة مع الاستثمارات وخلق فرص العمل في القطاعات التي لا تنحصر بتصنيع الصادرات إلى الاتحاد الأوروبي، وخاصة بالنسبة للأنشطة التي يتوقع أن يرتفع الطلب عليها. على سبيل المثال، قد يشمل الطلب المستقبلي قطاع البناء والتشييد المرتبط بالزيادة في الطلب على المساكن في الأردن، وربما بارتفاع الطلب على السلع ومواد البناء اللازمة لإعادة إعمار المناطق التي دمّرتها الحرب. ولأغراض دعم مساعي خلق فرص العمل والتنمية الاقتصادية المحلية، سوف يموّل المجتمع الدولي والبنك أيضاً الأشغال العامة كثيفة العمالة في البلديات. وكذلك، سوف يدعم العقد الاجتماعي المقترح (قرض لأغراض سياسة التنمية DPL) في مجال الحوكمة ونوع الجنس والشباب المساعي الرامية إلى خلق فرص العمل.

62. **سوف تضطلع مؤسسة التمويل الدولية بدور رئيسي في جذب القطاع الخاص نحو تصميم المناطق الاقتصادية الخاصة وتشغيلها والاستثمار فيها**. وسوف تحاول مؤسسة التمويل الدولية أيضاً إيجاد فرص الشراكات بين القطاعين العام والخاص التي تعود بالفائدة على المجتمعات المضيفة واللاجئين على حد سواء، في مجالات إدارة النفايات الصلبة، وإسكان ذوي الدخل المنخفض، ومطامر النفايات في المناطق القريبة من مخيمات اللاجئين. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن تعزيز البرنامج القائم المشترك بين منظمة العمل الدولية ومؤسسة التمويل الدولي "عمل أفضل" (Better Work) لضمان إنفاذ حقوق العمال وظروف العمل المناسبة، لا سيما بالنسبة إلى النساء. واعتمادا على قابلية الاستثمار والطلب في السوق، تشمل سائر مجالات دعم مؤسسة التمويل الدولية من أجل تحسين الفرص الاقتصادية للأردنيين واللاجئين السوريين ما يلي: (أ) دعم الشركات التي تستجيب لاحتياجات اللاجئين بالاشتراك مع وكالات الأمم المتحدة (على غرار الشركات المنتجة للسلع والخدمات التي تطلبها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والوكالات الأخرى الداعمة للاّجئين)؛ (ب) تطوير الخدمات المصرفية المتنقلة والخدمات الإلكترونية الأخرى؛ (ت) قروض التمويل الأصغر، (ث) الاستفادة من عملاء مؤسسة التمويل الدولية الحاليين والجدد المحتملين في مجال تحسين تقديم الخدمات الصحية والتعليمية للمجتمعات المضيفة واللاجئين؛ و(ج) تعزيز روح المبادرة من خلال استكشاف الشراكات مع اللاعبين المحليين والإقليميين الناشطين في ريادة الأعمال، وصناديق رأس المال الاستثماري، والشركات الناشئة، وحاضنات الأعمال من أجل إتاحة فرص العمل في القطاعات التكنولوجية المتطورة والقطاعات ذات القيمة المضافة العالية.

63. **وصف التشخيص المنهجي الوطني القدرة التنافسية للاقتصاد الاردني باعتباره أحد العوائق التي تعترض النمو في البلاد**. فعلى الرغم من أن عناصر الالتزام المذكور أعلاه بالمناطق الاقتصادية الخاصة سيعالج مسألة غياب القدرة التنافسية للاقتصاد الأردني معالجة جزئية، من خلال توفير حوافز لاستقطاب الشركات للاستثمار في هذه المواقع، سوف يعمل البنك جنباً إلى جنب مع الحكومة لإيجاد حلول متوسطة الأجل تعزز قدرة الأردن التنافسية. على سبيل المثال، تنظر مجموعة البنك الدولي حاليا في احتمال دعم جهود الحكومة في مجال تنويع الاقتصاد، لأن الأردن يخسر أسواق التصدير التقليدية بسبب حالة عدم الاستقرار السياسي السائدة في البلدان المجاورة، لا سيما في سوريا والعراق. ومن شأن هذه الاستراتيجية أن تحدد الفرص المتاحة لتنويع تشكيلة المنتجات المصدرة وتحسين الجودة والمعايير، وتعزيز فرص الوصول إلى الأسواق من حيث خفض تكاليف المعاملات (العمليات الجمركية مثلاً) وفتح الأسواق غير التقليدية وتعزيز قدرات المصدّرين.

<u>الهدف 1.2: تحسين البيئة المؤسسية والتنظيمية للاستثمارات الخاصة والعامة</u>

64. **سوف تدعم مجموعة البنك الدولي الحكومة في مجموعة من المجالات ذات الصلة بمناخ الاستثمار والتي تشمل الإصلاح القانوني والتنظيمي، والقدرة على التنفيذ، وتخفيف المخاطرة عند المستثمرين.** يتطلب النمو الذي يقوده القطاع الخاص مناخاً استثمارياً متيناً، لكن المستثمرين قالوا إن اللوائح التعسفية وغير المؤكدة تشكل قيوداً كبيرة تحول دون تحقيق المناخ المطلوب. لهذا السبب، تنطوي مبادرة جديدة أساسية على مراجعة التشريعات التجارية القائمة والإجراءات ذات الصلة، مع التركيز بشكل خاص على إيجاد طرق مبتكرة تعزز قدرة الحكومة على تنفيذ الإصلاحات. كما ستولى مشاركة القطاع الخاص ومساعي تيسير الحوار بين القطاعين العام والخاص اهتماماً خاصاً. بالإضافة إلى البرنامج القائم على النتائج المذكور أعلاه، تكمّل هذا المسعى أنشطة مجموعة البنك الدولي الجارية التالية: (أ) تعزيز سياسة الأردن الاستثمارية وقدرته الترويجية عبر بناء القدرة على تنفيذ الإصلاح في مؤسسات مختارة مسؤولة عن سياسة الاستثمار والترويج والخدمات؛ (ب) تبسيط عمليات تفتيش الأعمال؛ (ت) دعم الحكومة في تحديد الأولويات وتنفيذ الإصلاحات في المجالات التي يقيسها إطار ***Doing Business***. تنطوي هذه التدخلات على بعد حوكمي قوي لأن مشاركة أصحاب المصلحة وردود فعلهم على جودة التنفيذ وآليات التظلم سوف تشكلان عاملاً حاسماً لجهة تعظيم أثر هذه التدخلات. كما أن حلقة ردود الفعل بين الحكومة وميدان الأعمال بشأن نوعية إصلاح عمليات تفتيش الأعمال هي بمثابة نهج واعد لمعالجة قضايا التنفيذ والمساءلة، وتحمل امكانية توسيع نطاقها.

65. **يعتبر الأردن من بين أكثر بلدان المنطقة تقدماً من حيث تنفيذ الشراكات بين القطاعين العام والخاص في مجال البنى التحتية.** يملك الأردن سجلا إيجابيا في مجال المياه ومعالجة مياه الصرف الصحي والنقل والكهرباء. وقد بادرت الحكومة، بمساعدة من البنك، إلى إطلاق إطار عمل جديد لتحسين برنامج الاستثمار في الشراكات بين القطاعين العام والخاص من خلال سن قانون جديد ينظم هذا النوع من الشراكات وإصدار اللوائح ذات الصلة. ولكي تؤدي هذه المبادرة إلى زيادة ملحوظة في استثمارات القطاع الخاص في البنية التحتية، يتعيّن على الحكومة تفعيل وحدة خاصة للشراكات بين القطاعين العام والخاص تحظى بالتأييد وتكون مزوّدة بعدد كافٍ من الموظفين يضمن فعاليتها. سوف تضطلع مؤسسة التمويل الدولية بدور هام في تسهيل تمويل الديون والأسهم للمشاريع الضخمة التي يمكن تنفيذها من خلال خطط الشراكات بين القطاعين العام والخاص التي من شأنها أن تجذب القطاع الخاص، في حين أن ضمانات البنك الدولي للإنشاء والتعمير الجزئية ضد المخاطر وضمانات الوكالة الدولية لضمان الإستثمار للتأمين ضد المخاطر السياسية سوف تكون متاحة للمساعدة في التخفيف من مخاطرها.

66. **الحكومة بصدد الموافقة على نظام إدارة الاستثمارات العامة (PIM) الذي يعتبر أساسياً لتحسين إطار الحوكمة الأردني وتم وضعه بمساعدة فنية من البنك.** ولأغراض دعم خطة عمل نظام إدارة الاستثمارات العامة للسنوات 2016-2018، يقوم البنك بتقديم المشورة إلى الحكومة الأردنية بشأن منهجية تقييم اقتصادي مبسطة للمشاريع الاستثمارية العامة من خلال دليل يساعد على اختيار المشاريع وتحديد أولوياتها، بالإضافة إلى خطة تدريبية على نظام إدارة الاستثمارات العامة سيتم تنفيذها مع معهد البنك المركزي للدراسات المصرفية. سيقوم البنك أيضا بالمساعدة في انشاء وحدة مركزية لنظام إدارة الاستثمارات العامة تتولى إدارة تطوير وتشغيل بنك المشاريع المتكاملIntegrated Bank of Projects . وتهدف هذه الأنشطة إلى تعزيز نظام إدارة الاستثمارات العامة الأردني على المستويين المركزي والمحافظات، وضمان فعالية عملية الاستثمار وتعظيم العائد المتوقع من المشاريع الاستثمارية[9]. ومن المتوقع أن يساعد الإطار

[9] يهدف نظام إدارة الاستثمارات العامة الوطني إلى تحسين جودة الاستثمارات العامة الوطنية (برنامج الاستثمار العام والشراكات بين القطاعين العام والخاص)، من خلال تخصيص الموارد العامة للمبادرات التي تنتج أكبر قدر من العائدات الاجتماعية والاقتصادية.

الجديد لنظام إدارة الاستثمارات العامة في دعم تنفيذ خطط التنمية التنفيذية للفترة الممتدة بين العامين 2016 و 2018 وعملية تحديد أولويات المشروع لخطط التنمية التنفيذية المرتقبة (2019–2021، 2022–2025).

الهدف 1.3: تحسين الوصول إلى فرص الحصول على التمويل وتنمية المهارات

67. **يملك كل من البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية محفظة ناشطة من الخدمات الاستشارية والعمليات التي تسعى إلى بناء قطاع مالي أكثر شمولا.** يصف التشخيص المنهجي الوطني الحصول على التمويل باعتباره قيداً أساسياً يحول دون تطوير القطاع الخاص. وردا على ذلك، سوف يستمر دعم البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية بتعزيز الإطار القانوني والتنظيمي من أجل الوصول إلى التمويل، ودعم المؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية، بهدف تعزيز قدرتها على تقديم التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومساعدة مؤسسات التمويل الأصغر على توسيع نطاق المستفيدين المستهدفين والوصول إلى المحافظات المحرومة، وتحسين قدرة الشركة الأردنية لضمان القروض على تزويد السوق بمنتجات وخدمات ضمان القروض. إن الاحتياجات والعقبات التي تواجه النساء والرجال تختلف فيما يتعلق بالحصول على التمويل. وعليه، سوف تؤخذ هذه الاختلافات في الاعتبار لضمان مشاركة المرأة على قدم المساواة. تجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن برنامج "شروق" المخصّص للنساء والذي أطلقه بنك الاتحاد بدعم من التحالف المصرفي العالمي للمرأة هو خير مثال على البرامج التي تسعى إلى معالجة قيود الثقافة المصرفية الداخلية لخدمة الزبائن من النساء وتصميم المنتجات المالية التي تلبي احتياجات سيدات الأعمال . وتستكشف مجموعة البنك الدولي إمكانية تكرار هذا الأسلوب أو توسيع نطاقه.

68. **الإصلاحات القانونية والتنظيمية بشأن المعاملات المضمونة والإعسار التي تطورت على مدى السنوات القليلة الماضية بدعم استشاري من مؤسسة التمويل الدولية وصلت إلى مرحلة حرجة.** ومشاريع القوانين المعلقة حاليا بانتظار موافقة البرلمان عليها، سوف تفتح، فور إقرارها، فرص إقراض جديدة للمشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة عبر إتاحة استخدام الأصول المنقولة كضمان للقرض وتبسيط إجراءات إعلان الإفلاس. والتعديلات التي لا تزال مطلوبة في مشروع قانون الإعسار لترسيخ حقوق الدائن الأولوية بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية تشكل بدورها عاملاً رئيسياً.

69. **سوف تقيّم مجموعة البنك الدولي القدرة على المساهمة في سوق الأسهم الجديد من خلال مشروع مبتكر للمشاريع المبتدئة والصغرى والصغيرة والمتوسطة،** وذلك اعترافا بالأدلة المتزايدة على أن الشركات الناشئة والمتمتعة بقدرة نمو عالية هي التي تولّد معظم الوظائف الجديدة. قد يستتبع دعم مجموعة البنك الدولي تمويل الاستثمارات في الأسهم والمساعدة التقنية. ومن المرجح أن يركز هذا الجهد على المرحلة التمهيدية للتمويل – بما في ذلك تمويل النمو المبكر – لتطوير مجموعة من المشاريع الجديدة قابلة للتمويل وجاهزة لاستيعاب تمويل الأسهم الخاصة، بما في ذلك المشاريع المبتدئة المملوكة من النساء والشباب.

70. **سوف تستخلص مجموعة البنك الدولي الدروس من دعمها التجريبي الحالي للمهارات اللازمة للتشغيل، وتستكشف الآثار المترتبة على استهداف بطالة الشباب والنساء.** يجري حاليا تنفيذ برنامج سوق العمل الناشط المموّل من الصندوق الإنتقالي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ويشمل مشروع تجريبي يتضمن تدريباً أثناء العمل مع مكوّن النوع الإجتماعي. وسوف يركز التقييم المرتقب لهذا المشروع التجريبي الذي يستهدف الشباب المتعلم على قيمة هذا المشروع المضافة من حيث تحسين فرص العمل للشباب، وسوف يساعد على توليد المعرفة بشأن فعالية تدخلات سوق العمل المختارة. وسوف يساعد هذا البرنامج أيضا في تحفيز التفكير في كيفية تصميم برامج تشغيل فعالة تستهدف الشباب والنساء على وجه التحديد، وكيفية توسيع نطاق المشروع التجريبي إذا ثبتت فعاليته. ويفيد هذا المشروع تصميم العقد الاجتماعي المقترح (قرض لأغراض سياسة التنمية DPL) الذي يمكن أن يركز على بطالة النساء والشباب.

تهدف الركيزة الثانية إلى تحسين المساواة والجودة في تقديم الخدمات

71. **يشير التشخيص المنهجي الوطني إلى أن التفاوت المتزايد وتراجع الجودة في تقديم الخدمات يندرجان ضمن القيود الرئيسة التي تعيق إمكانات التنمية في الأردن، لا سيما بسبب تدفق اللاجئين السوريين.** وعليه، سوف تستهدف مجموعة البنك الدولي تحسين تقديم الخدمات في قطاعات المياه والطاقة والتعليم والقطاعات البلدية وسوف تعزز تطوير المناطق المتخلفة. وتعزيز دور القطاع الخاص في تقديم الخدمات، حيثما كان ذلك ممكنا، وبأسعار معقولة للسكان، سوف يساعد أيضا على إنشاء حيز مالي للتمويل العام في المناطق المتخلفة والقطاعات الاجتماعية حيث يصعب تحفيز الاستثمار الخاص (التقدم الذي أحرز مؤخرا في مشاركة القطاع الخاص بقيادة مؤسسة التمويل الدولية– في مجال الطاقة المتجددة هو خير مثال على هذا النهج). ومن شأن هذه التدابير أن تساهم في النمو من خلال تعزيز التنمية دون الوطنية، والتخفيف من الصدمات الاقتصادية التي تضرب الأسر (وبالتالي تحسين الدخل القابل للتصرف، والمساهمة في نمو الطلب) وتحسين نوعية رأس المال البشري.

72. **في ظل الصدمات الاقتصادية غير المتوقعة التي تواجه الأسر في الأردن، يبدو أن استهداف التدخلات المناسبة في مجال الحماية الاجتماعية للفقراء والضعفاء لا يزال يشكل تحديا رئيسيا.** سوف يواصل البنك دعم الحكومة الأردنية في إنشاء نظم متكاملة للبيانات تفيد تصميم البرامج الاجتماعية وتنفيذها والتخطيط لها، وتحسين الربط والتشغيل البيني لقواعد البيانات المحتملة كجزء من السجل الموحد الوطني وبرنامج التوعية. وفي ضوء التطورات الأخيرة (تعليق خطة التعويضات النقدية بسبب انخفاض أسعار النفط واعتماد استراتيجية الأردن للحكومة الإلكترونية) يوف يعاد توجيه تركيز هذا المشروع نحو التواصل بين الجهات الحكومية لاستهداف وتقديم فوائد صندوق المعونة الوطنية. وسوف يقوم البنك أيضاً بدعم دائرة الإحصاءات في إجراء دراسات حول الفقر وتحسين مسح دخل وإنفاق الأسرة المعيشية.

<u>الهدف 2.1: تحسين إدارة قطاعي المياه والطاقة</u>

73. **ستستمر مجموعة البنك الدولي في منح أولوية عالية لمساعي تحسين كفاءة قطاعي الطاقة والمياه واستدامتهما المالية بهدف ضمان توزيع التكاليف بصورة عادلة، وتشغيل نظم البنية التحتية على نحو مستدام، وإدارة الموارد بكفاءة** من خلال سلسلة برامجية تضم قرضين لأغراض سياسة التنمية DPLs (تم صرف مبلغ العملية الأولى عام 2015 بقيمة 250 مليون دولار أميركي). تدعم القروض لأغراض سياسة التنمية إصلاح قطاعي الطاقة والمياه، بما في ذلك تحسين تنويع مصادر الوقود لتوليد الطاقة الصديقة للبيئة والمستدامة، وزيادة الكفاءة في قطاعي الكهرباء والمياه (بما في ذلك تخفيض نسبة خسارة المياه أثناء توزيعها)، وتحقيق الاستخدام الأمثل للمياه من خلال زيادة تخصيص الإمدادات لأنشطة ذات قيمة اقتصادية أعلى. وسوف ترافق أنشطة المساعدة التقنية وبناء القدرات الإصلاحات في قطاع الطاقة والمياه، وتشمل هذه الأنشطة، على سبيل المثال، تقديم المشورة حول التخطيط للسيناريو الأفضل لتحسين مجموعة مصادر الطاقة في الأردن، وخيارات تعزيز وإعادة هيكلة القدرات المؤسسية في شركة الكهرباء الوطنية، والتحديث المؤسسي وتحسين الأداء في مجال إدارة المياه، وأنشطة إضافية لمعالجة ندرة المياه الشديدة في الأردن. قادت مؤسسة التمويل الدولية تمويل استثمارات القطاع الخاص في مجال الطاقة المتجددة في الأردن، وقد بلغ مجموع هذه الاستثمارات في طاقة الرياح والطاقة الشمسية حوالي 430 مليون دولار أميركي. وفي موازاة ذلك، أصدرت الوكالة الدولية لضمان الإستثمار ضمانات للتأمين ضد المخاطر السياسية لتطوير

وبناء وتشغيل محطات الطاقة الضوئية التي تموّلها مؤسسة التمويل الدولية، معززة بذلك الاستثمارات الأجنبية الخاصة في مجال توفير الطاقة المتجددة. وسوف تستمر في تقديم الدعم للمستثمرين من القطاع الخاص في قطاعي الطاقة والمياه.

74. **في ضوء مخاوف نضوب المياه التي تفاقمها التكاليف المالية، وصف التشخيص المنهجي الوطني المياه باعتبارها "الحدود الجديدة للاقتصاد الأردني.** وبالتالي، سوف يكون قطاع المياه قطاع التزام حاسم في هذه الشراكة ليس فقط على المستوى المحلى بل على المستوى الإقليمي أيضاً. تنطوي إدارة المياه على المستوى الإقليمي على بعد هام لبناء السلام سوف يدعمه البنك من خلال عدد من الأنشطة. فبالإضافة إلى القرض الثاني من قروض أغراض سياسة التنمية المخصص للطاقة والمياه، سوف تدعم مجموعة البنك الدولي تطوير المرحلة الأولى من مشروع البحر الأحمر– البحر الميت من خلال ضمان مخاطر جزئي وتمويل محتمل من مؤسسة التمويل الدولية. يعتبر هذا المشروع الرائد أحدث الاتفاقات الثنائية والثلاثية الأوسع نطاقا التي تسعى إلى تعزيز التعاون في مجال المياه الإقليمية بين الأردن والسلطة الفلسطينية وإسرائيل. فهو يهدف إلى زيادة كمية المياه الصالحة للشرب في الأردن، ومن المتوقع أن يكون له تأثير كبير وطويل المدى على الاقتصاد الأردني. وبالإضافة إلى ذلك، يجري إطلاق مبادرة أمن المياه الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لتعزيز بيئة مواتية لمعالجة قضايا الأمن المائي من خلال الحوار، وتبادل المعرفة، وإصلاح السياسات والابتكارات التكنولوجية. لقد نجح الأردن في تمييز نفسه بلداً مبتكِرا في المنطقة، ما يسمح له بالمساهمة في هذا الجهد الإقليمي والاستفادة منه أيضاً.

75. **يضم جدول أعمال التعاون الإقليمي إمكانات كبيرة في قطاع الطاقة.** دخل الأردن في حوار وثيق مع الحكومة العراقية لمد خط أنابيب النفط من حقول النفط العراقية الجنوبية إلى ميناء العقبة الأردني لتصدير النفط العراقي الى الاسواق العالمية عبر البحر الأحمر، وإضافة خط مواز للغاز الطبيعي المخصص للاستخدام المنزلي وتلبية الاحتياجات المصرية من الغاز. لكن الاتجاه العكسي الذي اتخذه خط الغاز العربي مؤخرا والذي يسمح لمصر باستيراد الغاز الطبيعي المسال عن طريق الأردن رسخ دور البلاد المحوري في التعاون الإقليمي في مجال الطاقة. والأردن حريص أيضا على تطوير الربط الكهربائي مع المملكة العربية السعودية المتوقع له أن يزيد من فرص التجارة بالكهرباء بين البلدين ومع مصر فور الانتهاء من بناء خط الربط بين مصر والسعودية. وعلى المدى المتوسط، قد يؤول حل النزاع السوري أيضا إلى فتح نوافذ جديدة من الفرص في مجال نقل الغاز الطبيعي وتصدير الكهرباء إلى سوريا، علماً أن احتياجات هذه الأخيرة إلى الطاقة سوف تكون كبيرة. تحتاج هذه المشاريع إلى نظام شراكات بين القطاعين العام والخاص يكون قادراً على جذب القطاع الخاص، إلى جانب اضطلاع مؤسسة التمويل الدولية بدور رئيسي في تسهيل تمويل الديون والأسهم. وسوف يدعم البنك أيضا وزارة الطاقة والثروات المعدنية من خلال العمل التحليلي على برنامج التكامل الإقليمي في مجال الطاقة. وبالإضافة إلى ذلك، سوف يسعى البنك إلى إشراك الأردن على نحو ناشط في منهاج التكامل الإقليمي للطاقة في منطقة الشرق الأوسط لدعم الدول العربية في بناء مؤسسات التكامل الإقليمي في مجال الطاقة.

76. **سوف تدعم مجموعة البنك الدولي الأنشطة التي تهدف إلى التخفيف من حدة آثار تغير المناخ وحماية البيئة.** وسيستمر مشروع الأردن المعني بمكافحة المواد المستنفدة للأوزون (ODS3) في دعم التحديثات التكنولوجية في شركات تبريد وتكييف الهواء الخاصة المحلية من أجل المساهمة في تحقيق أهداف المناخ العالمي. وسيدعم البنك أيضا مواصلة بناء قدرة الأردن في رصد بيانات غازات الدفيئة والإبلاغ عنها والتحقق من تخفيف حدة آثار تغير المناخ في إطار إدارة تغير المناخ. إن دعم مؤسسة التمويل الدولية المذكور أعلاه لأنشطة الطاقة المتجددة التي يقودها القطاع الخاص يمثل مساهمة رئيسية في إمكانات الاقتصاد الأخضر في الأردن. وسيعاد النظر في الأعمال السابقة في مجال تكلفة التدهور البيئي بهدف التركيز على تنقيد تكلفة أزمة اللاجئين السوريين على التدهور البيئي. وسوف يستمر مشروع النظم البيئية وسبل كسب العيش بالبادية التابع لصندوق البيئة العالمية (GEF) في المساعدة على خلق فرص عمل في واحدة من أفقر جيوب الفقر من خلال السياحة البيئية وحماية النظم البيئية في البادية. وأخيرا، ستدعم مجموعة البنك

الدولي مساعي تعزيز إعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة، انطلاقا من الخبرة الناجحة السابقة في محطة سمرة لمعالجة مياه الصرف الصحي.

الهدف 2.2: تحسين تقديم خدمات التعليم

77. **سوف يُطلق برنامج جديد قائم على النتائج لدعم تنفيذ استراتيجية الحكومة الجديدة في هذا القطاع.** تقوم الحكومة الأردنية، من خلال لجنة رفيعة المستوى معنية بتنمية الموارد البشرية ومعيّنة من قبل الديوان الملكي، بإعداد استراتيجية جديدة للتعليم تركز على الجودة ومدى ارتباط التعلم بسوق العمل. سوف تشمل الركائز الرئيسية للاستراتيجية المرتقبة، من بين أمور أخرى، توسيع مرحلة ما قبل المدرسة، وإصلاح المناهج الدراسية وإضافة مكوّن قوي إليها في موضوع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، واتخاذ مزيد من التدابير لتعزيز مهنة التعليم، وإصلاح هيكلية التعليم الثانوي – بهدف إقامة توازن أفضل بين المسارات الأكاديمية والمهنية – جنبا إلى جنب مع إصلاح جذري للامتحان "التوجيهي". أما الأهداف العامة للعملية الجديدة التي يمولها البنك الدولي فهي مساعدة الأردن على تحسين أداء نظامها التعليمي، وتعزيز مرونتها في الاستجابة لأزمة اللاجئين السوريين الحالية. وبشكل أكثر تحديدا، يهدف هذا البرنامج القائم على النتائج إلى: (أ) إضفاء الطابع المؤسسي على إصلاحات برنامج تطوير التعليم نحو اقتصاد المعرفة في مرحلة الطفولة المبكرة، والتطوير المهني للمعلمين، والمساءلة؛ و(ب) دعم إصلاح التعليم الثانوي، بما في ذلك زيادة التحاق الطلاب السوريين.

الهدف 2.3: تحسين تقديم الخدمات البلدية

78. **من شأن إمكانية توسيع نطاق مشروع الخدمات الطارئة والصمود الاجتماعي (ESSRP) الذي يديره البنك الدولي أن تزيد تركيزه على الأشغال كثيفة العمالة والاستثمارات التي تدعم التنمية الاقتصادية المحلية، وذلك تماشياً مع تزايد الاحتياجات على أرض الواقع.** وقد تم إطلاق المشروع في تشرين الأول/أكتوبر 2013 لمساعدة البلديات الأردنية والمجتمعات المضيفة على معالجة التأثيرات المباشرة لتدفقات اللاجئين السوريين على تقديم الخدمات، وتم إنشاء صندوق ائتماني متعدد المانحين خاص بالمشروع لهذا الغرض. وقد جمع مشروع الخدمات الطارئة والصمود الاجتماعي (ESSRP) مبلغاً إجمالياً قدره 52.7 مليون دولار أمريكي[10] على شكل منح، وقام بصرف ما مجموعه 40 مليون دولار أمريكي. وسيتم توسيع نطاق المشروع ليشمل الأشغال العامة كثيفة العمالة وفرص العمل لكل من السوريين والأردنيين والاستثمارات التي تدعم التماسك الاجتماعي والتنمية الاقتصادية المحلية، تماشياً مع وثيقة العقد مع الأردن وخطة الاستجابة الأردنية. كما سيساعد البنك هذه البلديات على تحسين قدراتها في مجال الإدارة المالية العامة.

79. **وشرع البنك أيضاً بالعمل التحليلي بغية التوصّل إلى فهم أفضل لوضع اللاجئين السوريين والمجتمعات المضيفة لهم ورفاههم وآفاقهم،** وذلك بهدف الاسترشاد به عند وضع السياسات. ويقوم البنك بإجراء دراسات استقصائية متعددة الأقطار حول هاتين المجموعتين في لبنان والأردن والعراق، وكان يعمل بشكل وثيق مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) لمساعدتها على تحليل قاعدة بياناتها الغنية حول اللاجئين بشكل أفضل، وذلك بهدف تحديد التدابير المتعلقة بالسياسات الأكثر فعالية لدعم اللاجئين

[10] اعتباراً من 25 أيار/مايو 2016، شملت مصادر التمويل: صندوق تقوية قدرات الدول وبناء السلام الذي يديره البنك الدولي، وكندا، والمملكة المتحدة، والوكالة السويسرية للتنمية والتعاون، والسويد. ويقدّم الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي التمويل التكميلي لدعم الخدمات البلدية مباشرة من خلال الحكومة.

والمجتمعات المضيفة. وسوف يشمل ذلك بيانات مصنّفة عن النساء والشباب ستساعد على إطلاع واضعي السياسات على ظروفهم الخاصة ومواطن الضعف لديهم واحتياجاتهم. والتقرير الذي صدر مؤخراً "ما مدى فقر اللاجئين"[11] يستطلع وضع اللاجئين الاجتماعي والاقتصادي وفقرهم وضعفهم، ويقيّم السياسات الحالية ويتناول احتمالات الإصلاحات المتعلقة بالسياسات.

80. **ستقوم مجموعة البنك الدولي بدعم المناطق المتخلفة واستهداف التحسينات في التنمية الاقتصادية المحلية من خلال المشاركة على المستوى دون الوطني.** ومن أجل معالجة عدم المساواة في تخصيص الموارد في مختلف المناطق، بوسع البنك دعم الحكومة في صياغة القوانين المحلية والأنظمة بشأن تفويض سلطة صنع القرار إلى المستويات المحلية وضمان نظام خاص بالمخصّصات المالية يتسم بالشفافية. ومن شأن بناء القدرات على مستوى المحافظات والبلديات أن يساعد أيضاً على تحسين نوعية الخدمات المقدّمة وتمكين السلطات المحلية لتخصيص الموارد بطريقة تكون مستجيبة للاحتياجات المحلية. وستنظر مجموعة البنك الدولي أيضاً في اعتماد نهج متكامل للمناطق المتخلفة من خلال دعم برامج الأشغال العامة كثيفة العمالة، وتشجيع استثمارات القطاع الخاص (مع دعم قوي محتمل من مؤسسة التمويل الدولية)، وتحسين الربط بشبكات النقل بغية تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية. كما ستقوم الوكالة الدولية لضمان الإستثمار بإتاحة ضماناتها الخاصة بالتأمين ضد المخاطر السياسية للمستثمرين المحتملين عبر الحدود، لدعم مشاريع القطاع الخاص ومشاريع البنية التحتية في هذه المناطق المتخلفة. ومن خلال عملها على استراتيجية إسكان محدثة، ستساعد مجموعة البنك الدولي الحكومة أيضاً على معالجة النقص في المعروض من المساكن لذوي الدخل المنخفض، وهي مسألة أصبحت حرجة نظراً لتدفق اللاجئين وزيادة الطلب على المساكن بأسعار معقولة. ويمكن أن يشمل هذا الدعم الخدمات الاستشارية المقدّمة من مؤسسة التمويل الدولية بشأن تنظيم برامج الشراكة بين القطاعين العام والخاص لبناء مساكن بأسعار معقولة جديدة للاجئين السوريين في المدن والمجتمعات المضيفة.

81. **وعلى المدى المتوسط، سيستكشف البنك التحسينات الممكنة في مجال الربط بشبكات النقل** من خلال: (أ) تطوير وإعادة تأهيل الطرق الإقليمية والريفية لتحسين الربط والوصول والتي سوف تكون أيضاً كثيفة العمالة، مما يساهم في خلق فرص عمل لذوي المهارات المتدنية، (ب) دعم خدمات النقل العام الإقليمية وبين المدن لتحسين التنقل والربط بين المجتمعات المحلية، وبين المناطق وعمّان. وقد تساعد إمكانية الوصول إلى وسائل النقل العام الآمنة على التصدّي لعائق كبير بالنسبة إلى النساء (وخاصة الفقيرات) في الوصول إلى التعليم الفني/العالي وفرص العمل والأسواق. ومن شأن مشروع النقل العام المقترح أن يوفّر فرصة لتحديد النهج التنفيذية لتلبية الاحتياجات المختلفة للمستخدمين المحتملين من الذكور والإناث. وتمثّل الشراكات بين القطاعين العام والخاص في قطاع النقل، بما في ذلك دعم نظام الباص السريع في عمّان وبين عمّان ومدينة الزرقاء، المجالات التي يمكن أن تدعمها مؤسسة التمويل الدولية من خلال خدماتها الاستشارية والتمويلية. أما في ما يتعلق بجدول أعمال التعاون الإقليمي، فتقوم مجموعة البنك الدولي بدعم حكومتي الأردن والعراق في حوارهما بشأن ممر البصرة–العقبة. وبالرغم من أن التقدّم في هذه المبادرة قد تباطأ بشكل مؤقت بسبب التحديات الأمنية على الحدود، فقد أعربت الحكومتان بشكل مستمر عن رغبتهما في تعزيز الربط الإقليمي للنقل وتحسين المعابر الحدودية.

<u>سوف تُعتبر الحوكمة ونوع الجنس والشباب مواضيع شاملة لعدة قطاعات وجزءاً لا يتجزأ من إطار الشراكة.</u>

82. **الحوكمة.** يفترض التشخيص المنهجي الوطني أن الحوكمة تشكّل منظوراً أساسياً في فهم الدور المعقّد للقطاع العام في الأردن: فالقطاع العام يشكّل جزءاً لا يتجزأ من العقد الاجتماعي، وذلك من خلال توفير فرص العمل والخدمات، ولكن دوره في كثير من الأحيان

[11] "رفاه اللاجئين السوريين: أدلة من الأردن ولبنان"، البنك الدولي–المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2016.

يكون مقلّصاً، لأسباب ليس أقلها أن حجمه يضعف قدرته على تحفيز الأداء الجيد. ويشدّد التشخيص المنهجي الوطني كذلك على أن المسائل المتعلقة بالتنفيذ تشكّل عائقاً رئيسياً أمام جدول أعمال التنمية في الأردن، وكذلك الأمر بالنسبة إلى مشاركة المواطنين في سياق الإصلاحات القطاعية الرئيسية التي لا تزال تشكّل تحدياً رئيسياً. وبغية دعم تحسين إطار الحوكمة، سيهدف برنامج مجموعة البنك الدولي إلى تعزيز المساءلة الاجتماعية، بما في ذلك عن طريق تعزيز مشاركة المواطنين ودعم الجهود الرامية إلى التحوّل إلى أنظمة تقديم خدمات قائمة على الأداء.

أ. **ستهدف مجموعة البنك الدولي إلى بناء دعم المواطنين للمناقشات الصعبة على مستوى السياسات ومشاركتهم فيها، وخاصة في القطاعات الأكثر حساسية سياسياً وغير الشفافة للجمهور**. وهذا الأمر سيعزّز دور مجموعة البنك الدولي كوسيط نزيه يقوم بتقديم عمل تحليلي مهم للمساعدة على تعزيز فهم الجمهور لمختلف التسويات المرتبطة بالخيارات المتعلقة بالسياسات وتسهيل بناء توافق الآراء في ما بين أصحاب المصلحة، وذلك بهدف دعم التنفيذ. وتعترف الحكومة بالنشر نصف السنوي للمرصد الاقتصادي الأردني وتعتبره منصة هامة لإرشاد وتحفيز هذه المناقشة. كما سيقوم البنك باستخدام مجموعة واسعة من الأدوات التي تتيح للمواطنين المشاركة في جميع مراحل تصميم المشروع وتنفيذه ورصده. على سبيل المثال، سيتم حشد مجموعات الشباب كطرف ثالث مراقب في المشاريع المختارة. ويُعتبر إشراك النساء في هذه العمليات أمراً أساسياً، إذ قد تختلف وجهات نظرهن حول الإصلاحات والعمليات المقترحة عن وجهات نظر الرجال. وستشمل العمليات المموّلة من مجموعة البنك الدولي آلية للمساءلة الاجتماعية، والتي سوف تتضمّن آليات لانتصاف المظالم. وسيكون لإشراك المواطنين والحصول على التغذية الاسترجاعية حول التدابير الإصلاحية المقترحة أهمية خاصة في سياق عمليات دعم الميزانية المحتملة، على سبيل المثال في ما يتعلق بالقرض لأغراض سياسات التنمية المقترح ضمن العقد الاجتماعي الذي يُحتمل أن يركّز على النساء والشباب. وفي سياق التزام الحكومة الأردنية بزيادة نزاهة القطاع العام من خلال حوكمة تتمحور حول المواطن[12]، ستبحث مجموعة البنك الدولي خيارات لدعم الحكومة الأردنية في تطوير آليات مركزية لانتصاف المظالم في إطار هيئة النزاهة ومكافحة الفساد في المستقبل. وستقوم مجموعة البنك أيضاً بتعميق انخراطها مع البرلمانيين.

ب. **سيقوم البنك بتعزيز الاندماج الاجتماعي من خلال الأنشطة التي تهدف إلى تحسين وصول الفقراء إلى العدالة.** سيقوم البنك بدعم توفير خدمات المساعدة القانونية للفقراء من الأردنيين والفلسطينيين والعراقيين والسوريين في الأردن بتمويل من صندوق تقوية قدرات الدول وبناء السلام. وتقوم البرامج الحالية بتوفير الخدمات القانونية (المعلومات وتقديم المشورة والتمثيل القانوني) المتعلقة بالمشاكل القانونية العائلية والمدنية والجنائية إلى الفقراء الأردنيين والسوريين والفلسطينيين. وحتى الآن، أكثر من 70 في المئة من المستفيدين هم من النساء الفقيرات، وتشكّل النفقة/إعالة الأطفال نوع القضية الأكثر شيوعاً، ما يعني أن النساء يحصلن على تحويلات مالية لم يكنّ ليحصلن عليها بخلاف ذلك. ومن شأن التعاون الإضافي أن يؤدّي إلى زيادة الخدمات القانونية التي تستهدف ضحايا العنف القائم على نوع الجنس والأحداث المتورطين في مسائل جنائية.

[12] أطلق الأردن عام 2014 ميثاق النزاهة الوطنية والخطة التنفيذية في سعيه إلى خدمة المواطنين والحفاظ على كرامتهم وحماية ممتلكاتهم من خلال تطبيق القوانين والأنظمة والتعليمات السارية المفعول التي تقوم على الشفافية والعدالة والمساواة. ومن المتوقع أن يتم دمج هيئة مكافحة الفساد وديوان المظالم ليصبحا هيئة النزاهة ومكافحة الفساد بغية مواصلة تعزيز الحوكمة التي تتمحور حول المواطن. وسيخوّل قانون النزاهة ومكافحة الفساد لعام 2015 هيئة النزاهة ومكافحة الفساد اتخاذ القرارات اللازمة بشأن الشكاوى المتعلقة بالفساد والمظالم المقدّمة إلى اللجنة.

ج. **وسيتعاون البنك مع الحكومة من أجل التوصّل إلى نظم رعاية صحية وتعليم قائمة على الأداء**، وذلك تماشياً مع القيود المحدّدة في التشخيص المنهجي الوطني في ما يتعلق بتنفيذ الإصلاحات. كما أن التركيز القوي على أداء ومساءلة مقدّمي الرعاية الصحية والمعلّمين هو بأهمية الجهود التي يبذلها الأردن لتحسين الجودة الشاملة لتقديم الخدمات الصحية والتعليمية. ومع وجود حصة كبيرة من الإنفاق على الصحة والتعليم في الأردن مخصّصة لرواتب مقدّمي الخدمات، من شأن ضمان وجود رصد فعّال وحوافز أن يزيد من الكفاءة في تخصيص الموارد العامة وتحسين نوعية الخدمات الصحية والتعليمية. وسيكون هذا الأمر أساسياً للمساعدة على وضع الأردن في طليعة النظم القائمة على الأداء جنباً إلى جنب مع البعض من أكثر البلدان تقدّماً في العالم. كما ستقوم مؤسسة التمويل الدولية باستكشاف فرص جديدة لدعم استثمارات القطاع الخاص في تقديم الخدمات الصحية الخاصة.

83. **نوع الجنس كمحفّز للتنمية**. حدّد التشخيص المنهجي الوطني أن نوع الجنس يشكّل عائقاً رئيسياً أمام تحقيق هدفي مجموعة البنك الدولي، وبالتالي يشكّل مجالاً للتدخّل ذات إمكانات عالية. فنسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة متدنّية بشكل خاص، حتى بالمعايير الإقليمية، ولكن البيانات تؤكد أن الطالبات الإناث قد تفوّقن على الذكور في مختلف التقييمات في جميع المواد الدراسية والصفوف. وهذا يدل على أن فجوة الإنجاز بين الجنسين العكسية موجودة في الأردن. في حين أن أداء النساء العالي في الاختبارات الموحدّة وفي الجامعات يُعتبر من السمات الإيجابية للتطوير التربوي، يشكّل انخفاض أداء الذكور، بالإضافة إلى انخفاض مشاركة المرأة في المجالات الاقتصادية والسياسية، أسباباً تدعو إلى القلق. وبشكل أكثر تحديداً، فإن الركود في التحصيل العلمي للذكور قد يكون مؤشراً على انخفاض فرص العمل وضعف فرص الكسب في المستقبل، لا سيما لذوي الخلفيات الاجتماعية والاقتصادية الأدنى. لذلك، ستقوم مجموعة البنك الدولي بتعميم مراعاة المنظور الجنساني في عملياتها بهدف تعزيز النتائج الإنمائية، مستفيدة من الدروس المستخلصة من فترة إستراتيجية الشراكة السابقة والتجارب الإيجابية حتى الآن، ولا سيما في مجال الحصول على التمويل. كما ستعمل مجموعة البنك الدولي مباشرة مع الحكومة والشركاء المعنيين في هذا المجال لمعالجة المعوّقات الرئيسية، لا سيما عندما يتعلق الأمر بمشاركة المرأة في القوى العاملة (على سبيل المثال، فرص اقتصادية للأردنيين واللاجئين السوريين – البرنامج القائم على النتائج، القرض لأغراض سياسات التنمية في إطار العقد الاجتماعي)، والحصول على التمويل (على سبيل المثال، مشروع دعم الشركات الناشئة والشركات الصغيرة والمتوسطة) والوصول إلى العدالة (على سبيل المثال، مشروع خدمات المساعدة القانونية). وسيستمر دعم مؤسسة التمويل الدولية في مجال الحصول على التمويل للمؤسسات المالية في التركيز على مساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تملكها النساء.

84. **الشباب**. ستقوم مجموعة البنك الدولي بدعم مشروع ممول من الصندوق الياباني للتنمية الاجتماعية (JSDF) يهدف إلى تحسين نوعية حياة الشباب الضعفاء من خلال تقديم الخدمات الاجتماعية المتكاملة من قبل المنظمات غير الحكومية المحلية ومراكز الشباب. وسيتم تنفيذ المشروع في ثلاثة مجتمعات هي محافظات شرق عمّان والزرقاء والطفيلة، وسيكون بمثابة مشروع تجريبي ومنفذ الدخول لانخراط مجموعة البنك الدولي في مجال دمج الشباب، لأن هذا الأمر لا يزال يشكّل أولوية بالنسبة إلى استقرار البلاد. وسيقوم البنك أيضاً بإجراء عمل تحليلي حول الشباب للاسترشاد به عند القيام بالحوار المتعلق بالسياسات والأنشطة التنفيذية، وتضمين "منظور" شبابي في العمليات القادمة حيث يُعتبر الشباب محفّزاً محتملاً للتدخّلات الإنمائية (على سبيل المثال، القرض لأغراض سياسات التنمية في إطار العقد الاجتماعي)، وإشراك الشباب طوال فترة المشروع كمجموعة لتوفير الاستنارة وتقديم التغذية الاسترجاعية بشأن السياسات والعمليات المتعلقة بالتنمية (على سبيل المثال، بشأن الأشغال العامة كثيفة العمالة من خلال مشروع الخدمات الطارئة والصمود الاجتماعي (ESSRP)). كما سيتم استهداف فئات الشباب المختلفة من أجل دعم تعزيز تقديم الخدمات المحلية، بما أن إشراك الشباب كشركاء في هذا السياق يدعم المزيد من الدمج وخلق فرص العمل.

الجدول 3: البرنامج الإرشادي - البنك الدولي

ثانيًا. تحسين الإنصاف والجودة في تقديم الخدمات		أولًا. تحسين الظروف لنمو أقوى يقوده القطاع الخاص وفرص عمل أفضل للجميع	
الالتزام الجاري			
البنك الدولي للإنشاء والتعمير:		***البنك الدولي للإنشاء والتعمير:***	
القرض الأول لأغراض سياسات التنمية لإصلاحات قطاعي الطاقة والمياه	250	*مشروع تطوير الشركات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في الأردن من أجل تحقيق النمو الشامل*	120
برنامج تطوير التعليم نحو اقتصاد المعرفة / المرحلة الثانية	60	**المجموع**	**120**
المجموع	**310**		
المنح**:		***التشخيص والمساعدة الفنية:***	
مشروع الخدمات الطارئة والصمود الاجتماعي (الصندوق الائتماني متعدد المانحين للمشروع)	52.7	الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الأردن (المساعدة الفنية)	
المجموع	**52.7**	*مراجعة حصول الأردن على التمويل (المساعدة الفنية)*	
التشخيص والمساعدة الفنية:		*تطوير الشركات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في الأردن (المساعدة الفنية)*	
تقديم الخدمات في مجالي الصحة والتعليم (المساعدة الفنية)		*التنافسية والاستثمار في الأردن (المساعدة الفنية)*	
تحديث الاستراتيجية الوطنية للإسكان في الأردن (المساعدة الفنية)		*تقرير ممارسة أنشطة الأعمال في الأردن (العمل الاقتصادي والقطاعي)*	
دعم قطاع المياه في الأردن (المساعدة الفنية)		*إصلاح التشريعات المتعلقة بالأعمال في الأردن (المساعدة الفنية)*	
الفقر في الأردن (المساعدة الفنية)		إدارة الاستثمارات العامة (العمل الاقتصادي والقطاعي)	
مراجعة الإنفاق العام في مجال التعليم في الأردن (العمل الاقتصادي والقطاعي)		المرصد الاقتصادي الأردني (العمل الاقتصادي والقطاعي)	
تأثير أزمة اللاجئين السوريين (مسوحات من 3 بلدان) (العمل الاقتصادي والقطاعي)			
دعم الإصلاحات في قطاع الطاقة في الأردن (المساعدة الفنية)			
مجموع الجاري	**362.7**	**مجموع الجاري**	**120**
البرنامج الجديد (السنة المالية 2017-2019)			
البنك الدولي للإنشاء والتعمير:		***البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية:***	
*القرض القائم لأغراض سياسات التنمية لإصلاحات قطاعي الطاقة والمياه (السنة المالية 2017) **	250	*فرص اقتصادية للأردنيين واللاجئين السوريين – البرنامج القائم على النتائج (السنة المالية 2017) **	*** 300
ضمان المخاطر الجزئي لمشروع البحر الميت والبحر الأحمر (السنة المالية 2018)	100	القرض لأغراض سياسات التنمية في إطار العقد الاجتماعي (السنة المالية 2018)	250
برنامج التعليم القائم على النتائج (السنة المالية 2017-2018) *	200	*الشركات الناشئة والشركات الصغرى والصغيرة والمتوسطة المبتكرة (السنة المالية 2018-2019)*	50
عملية المناطق المتخلفة (السنة المالية 2018-2019) *	200	**المجموع**	**600**
المجموع	**750**		
المنح**:		***التشخيص والمساعدة الفنية:***	
توسيع نطاق مشروع الخدمات الطارئة والصمود الاجتماعي (الصندوق الائتماني متعدد المانحين للمشروع) (السنة المالية 2017)	50	دعم تمكين الشباب (المساعدة الفنية)	
المجموع	**50**	*تنويع الصادرات (المساعدة الفنية)*	
التشخيص والمساعدة الفنية:		*إصدار الإقراض المضمون (العمل الاقتصادي والقطاعي)*	
المساعدة الفنية البرامجية لدعم القرض لأغراض سياسات التنمية (المساعدة الفنية)		*اللاجئون السوريون: إعادة الإعمار وفرص العمل (العمل الاقتصادي والقطاعي)*	
مسح نفقات ودخل الأسرة في الأردن 2016 (المساعدة الفنية)		*برنامج قسائم التوظيف في الأردن (التقييم المستقل)*	
تأثير أزمة اللاجئين السوريين (مسوحات من 3 بلدان) (العمل الاقتصادي والقطاعي)		*دعم تنفيذ الإصلاحات (المساعدة الفنية)*	
الأثر البيني للأزمة السورية في الأردن (العمل الاقتصادي والقطاعي)			
مجموع المخطط له	**800**	**مجموع المخطط له**	**600**
المجموع الكلي الجاري والمخطط له	**1162.7**	**المجموع الكلي الجاري والمخطط له**	**720**

ملاحظات: المبالغ بملايين الدولارات الأمريكية
* مرشح للحصول على التمويل الميسّر
** 50 مليون دولار أمريكي وما فوق
*** منها 100 مليون دولار أمريكي مخصّصات استثنائية من المؤسسة الدولية للتنمية
بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية

ت. التنفيذ

85. **تم تحديد أول سنتين من برنامج إطار الشراكة، مع إتاحة المرونة اللازمة للاستجابة للظروف المتغيرة بسرعة في الميدان في السنوات الأخيرة من البرنامج.** يحدّد إطار الشراكة ركيزتين للتدخّل تكونان واسعتي النطاق عمداً، ويطرح التوجّهات الاستراتيجية والتدخّلات ذات الأولوية الإرشادية على المدى القصير. وفي إطار هاتين الركيزتين، ستستمر مجموعة البنك الدولي بتقييم المجالات التي يكون لهاتين الركيزتين أفضل تأثير فيها. وسيكون استعراض الأداء والتعلّم المتوقّع في السنة المالية 2019 فرصة لتقييم التقدّم المحرز والتعديل حسب الحاجة.

86. **سيكون التنسيق بين الجهات المانحة والشراكات حاسماً لتنفيذ إطار الشراكة هذا.** ثمة عدد متزايد من الجهات المانحة الناشطة في الأردن، وغالباً ما تكون مجالات تدخّلها متنافسة وغير مترابطة. ويلاحظ التشخيص المنهجي الوطني أن الشركاء في التنمية في الأردن يمكن أن يسهموا في تحقيق نتائج متباينة بسبب المشاريع المجزأة. ولذلك، من الضروري اتباع نهج تعاوني يعزّز التآزر ويحدّ من التجزئة. وستقوم مجموعة البنك الدولي ببناء وتعزيز علاقات قوية مع وكالات الأمم المتحدة والجهات المانحة ومجموعة واسعة من أصحاب المصلحة لتنفيذ الاستراتيجية بتأثير ذات فعالية عالية. وكان مشروع الخدمات الطارئة والصمود الاجتماعي (ESSRP) وبرنامج تطوير التعليم نحو اقتصاد المعرفة (ERfKE) من المشاريع المتعددة المانحين الناجحة وأمثلة جيدة عن التنسيق بين الجهات المانحة. وعلى نحو مماثل، سيتم تصميم المشاركة الجديدة المقترحة من البنك في مجال التعليم في إطار شراكة وثيقة مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وشركاء آخرين محتملين. وستقوم هذه الشراكة بتوفير الاستنارة للعمل على إصلاح التعليم الثانوي، إذ تتعاون مجموعة البنك الدولي واليونيسف أيضاً في إطار مبادرة التعليم من أجل تعزيز القدرة على المنافسة بشأن جدول أعمال إقليمي لمنطقة الشرق الأوسط

لإصلاح المناهج التعليمية المرتكزة على الكفاءة من أجل تعميم مهارات وقيم القرن الحادي والعشرين في المناهج الدراسية الثانوية الصغرى والعليا.

87. **كما سيكون التركيز المستمر على جودة المحفظة من العناصر الأساسية.** سيستند إطار الشراكة إلى البرنامج الجاري الذي ظل يتطوّر على مدى السنوات الثلاث الماضية للاستجابة إلى وضع البلد سريع التغيّر. واعتباراً من 6 حزيران/يونيو 2016، شملت المحفظة (البنك الدولي للإنشاء والتعمير والصناديق الائتمانية المتلقّية–المنفّذة) عمليات نشطة بالتزامات صافية قدرها 511.8 مليون دولار أمريكي، منها 41.7 مليون دولار أمريكي غير مصروفة. ويشكّل الدعم المقدّم إلى قطاعي الطاقة والمياه (القرض لأغراض سياسات التنمية قيمته 250 مليون دولار أمريكي، ما يمثّل 48 في المئة من الالتزامات) المجال الأكبر للتدخّل، يليه تطوير الشركات الصغرى والصغيرة والمتوسطة والتعليم والخدمات البلدية الطارئة. وقد حدّد التقرير المرحلي حول استراتيجية الشراكة مع المملكة الأردنية الهاشمية التوصيات التي اشترك في وضعها كل من مجموعة البنك الدولي والحكومة الأردنية لتحسين الانتقائية والتقدّم في التنفيذ. وقد أثّر تنفيذ هذه التوصيات بشكل إيجابي على تركيز وأداء المحفظة، فنسبة الصرف تبلغ حالياً 66.4 في المئة، وهي النسبة الأعلى في منطقة الشرق الأوسط، واثنان من المشاريع فقط يعانيان من مشاكل (مشروع التخلّص التدريجي من المواد المستنفدة لطبقة الأوزون – مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية في الأردن والسجل الوطني الموحّد وبرنامج العاملين في مجال الوصول إلى الأفراد). ويخضع كلا المشروعين لإعادة هيكلة جوهرية، وسيتم من بعدها إعادة تقييم تصنيفاتهما.

88. **ونظراً لتركيز إطار الشراكة على إطلاق إمكانيات القطاع الخاص لتحقيق النمو وخلق فرص العمل، فإن الاستجابة المتكاملة من مجموعة البنك الدولي ستكون حاسمة، وسيكون للبنك الدولي للإنشاء والتعمير ومؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الإستثمار أدوار تكميلية.** وسيكون دور مؤسسة التمويل الدولية في حشد القطاع الخاص في مركز الصدارة في هذه الاستراتيجية وسيكون أساسياً لتعزيز الاستثمارات وفرص العمل والنمو. وهناك تآزر قائم بين البنك الدولي للإنشاء والتعمير ومؤسسة التمويل الدولية بشأن مناخ الأعمال والحصول على التمويل والشراكات بين القطاعين العام والخاص ومصادر الطاقة المتجددة. وسيتم البحث في المزيد من الفرص للمشاركة المشتركة، بالاستناد بشكل خاص إلى المزايا النسبية والأدوات الخاصة بكل من مؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الإستثمار لجذب المستثمرين إلى الأردن ومناطقه الاقتصادية الخاصة المحدّدة.

الموارد المالية

89. **يُقدّر الطلب الوطني لانخراط البنك بحوالي 1.4 مليار دولار أمريكي على فترة السنتين الأوليين من إطار الشراكة.** ومن هذا المبلغ، 100 مليون دولار أمريكي هو تمويل من المؤسسة الدولية للتنمية من مخصّصاتها الاستثنائية. وسيعتمد حجم الإقراض الفعلي على الطلب الوطني المتغيّر والأداء العام خلال فترة إطار الشراكة فضلاً عن التطورات الاقتصادية العالمية التي تؤثّر على القدرة المالية للبنك الدولي للإنشاء والتعمير والطلب من قبل المقترضين الآخرين من البنك. وسيتم اللجوء إلى التمويل الميسّر بالنسبة إلى الجزء الأكبر من هذه العمليات التي تساهم في التخفيف من الضغوط في النظم الوطنية الناجمة عن تدفق اللاجئين السوريين (انظر الجدول 3 في الصفحة 33). كما ستستمر مؤسسة التمويل الدولية بتمويل استثمارات القطاع الخاص، استناداً إلى السجل الحافل لتنامي محفظتها في الأردن خلال السنوات الأخيرة، وتتوقّع أن يبلغ تدفق الاستثمار السنوي 100 إلى 150 مليون دولار أمريكي، مع افتراض عدم حدوث مزيد من التدهور في بيئة التشغيل.

الإدارة المالية والشراء

90. **الإدارة المالية.** خلال فترة إطار الشراكة، من المتوقّع أن يتسارع الانتقال إلى الأنظمة الوطنية، وخصوصاً أن البرنامج القائم على النتائج هو قيد الإعداد. ومن المتوقّع أن يشمل هذا التسارع مجالات إعداد الميزانية وتنفيذها والتدقيق الخارجي. في السنوات الأخيرة، أطلقت الحكومة الأردنية نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية في القطاع العام وتم إدراج المشاريع المموّلة من البنك فيه بغية إعداد الميزانية وتنفيذها. وكان ديوان المحاسبة الأردني مسؤولاً عن تدقيق حسابات المنح الصغيرة سنوياً وكان أداؤه مرضياً. وبهدف المضي قدماً، سيبحث البنك مواصلة دعمه لديوان المحاسبة الأردني الذي يمكن في نهاية المطاف أن يمكّن الديوان من تدقيق المشاريع الأوسع نطاقاً التي يموّلها البنك الدولي. وبعد التحسينات الكبيرة التي أجرتها في السنوات الأخيرة، تستمر الحكومة باعتبار إصلاحات الإدارة المالية العامة أولوية لديها، ولا بد من معالجة عدد من القضايا لتحقيق الفوائد بالكامل من الإصلاحات الأخيرة واستعادة الاستدامة المالية. ومن شأن تحسين استقلالية ديوان المحاسبة وتعزيز الضوابط الداخلية أن يحسّنا كثيراً من جودة التدقيق الخارجي، مما يؤدي إلى وجود ضمانات أكثر فعالية بشأن استخدام الأموال العامة. ومن المتوقّع أن يعالج قانون ديوان المحاسبة الجديد عدداً من العقبات ولكنه ما زال بانتظار الحصول على موافقة البرلمان.

91. **الشراء العام.** بالرغم من الجهود الإصلاحية، تبقى عملية الشراء العام مجزأة في الأردن، ووظيفة التظلّم في نظام الشراء محدودة، وليس هناك وحدة مركزية للرقابة مسؤولة عن الإطار التنظيمي المشترك. وقد أعاقت هذه التجزئة التقدّم نحو إنشاء منصة مركزية للشراء الإلكتروني. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الغياب الحالي لقياسات أداء الشراء يعيق كذلك آفاق الإصلاح، بما أن عدم وجود معلومات حول كيفية أداء النظام يجعل من الصعب على الجهات المعنية معرفة ما إذا كان هناك حاجة إلى تحسينات وفي أي مجالات. وبغية المضي قدماً، يجب بذل الجهود من أجل: (أ) توحيد إطار القوانين والسياسات، (ب) رصد أداء الشراء، (ج) التطوير المؤسسي من خلال وضع سياسة متعلقة بالشراء ووظيفة الرقابة، (د) إنشاء بوابة إلكترونية واحدة خاصة بالمشتريات بغية التوصّل إلى نظام شراء إلكتروني موحّد، (هـ) تطوير آلية قوية للشكاوى والتظلّمات خاصة بالشراء، (و) وضع استراتيجية لبناء القدرات وبرامج التدريب المستدامة، (ز) دمج تخطيط الشراء مع إعداد الميزانية.

IV. إدارة المخاطر

92. **النتائج التي يستهدفها إطار الشراكة عرضة لمخاطر إجمالية تُصنّف على أنها جوهرية، وقد تم توضيح فئات المخاطر الأعلى أدناه.**

93. **السياق الجيوسياسي والإقليمي.** تبقى الظروف المتقلّبة في المنطقة والدرجة العالية لاندماج الأردن بجيرانه خطراً رئيسياً على البلاد، وبالتالي على هذه الاستراتيجية. فتفاقم الصراع في سوريا، وصعود الدولة الإسلامية، والعنف المتواصل في العراق، وتصاعد التوترات بين القوى الكبرى في المنطقة، والصراع الإسرائيلي الفلسطيني، قد أدّت كلها إلى مضاعفة المخاطر التي تهدّد الأردن من حيث تأثيرها المحتمل على زعزعة الاستقرار وتأثيرها السلبي على الاقتصاد. ونظراً لحجم التحديات التي تواجه الأردن والطابع الغامر لـ "تأثير الجوار"، يجب الإقرار بأن أساليب وطرق الانخراط التقليدية قد لا تكون فعّالة وحدها. وقد تكون المخاطر الجيوسياسية مرتفعة جداً بالنسبة إلى المستثمرين للتحرّك على نطاق واسع (الركيزة الأولى)، ولا سيما عندما تتفاقم مع مناخ استثماري دون المستوى الأمثل بشكل كبير. وبهدف حث الاقتصاد على النمو وخلق فرص العمل، يجب اتباع نهج أكثر طموحاً، أي "صفقة كبرى" تعتمد على اتفاق التجارة مع أوروبا، وعلى إمكانية إعادة بناء سوريا في المستقبل، وعلى مجموعة كاملة من أدوات ووسائل مجموعة البنك الدولي. من شأن اتباع هذا النهج فقط أن

يساعد على حشد الاستثمارات عند مستويات تتناسب مع حجم التحديات. وتعترف هذه الاستراتيجية صراحة بالخطر الصاعد الذي يمكن أن يحدثه الوضع في سوريا على مدى السنوات الأربع المقبلة. وقد يكون لمثل هذا التحوّل في الأحداث إمكانات نمو كبيرة للأردن وقد يعزّز جهود البنك في هذه الاستراتيجية. أما إذا تحسّن الوضع على المدى القريب، فسيسعى البنك إلى مساعدة الأردن على تحقيق هذه الإمكانات، ويكون بمثابة نقطة انطلاق لإعادة إعمار سوريا.

94. **الناحية السياسية والحوكمة.** تشكّل الحساسيات المتزايدة بشأن تحيّز المجتمع الدولي الواضح حيال دعم اللاجئين السوريين على حساب الأردنيين خطراً رئيسياً على مشاركة البنك. لذلك، سيدرس البنك هذه المخاطر بعناية في جميع عملياته الجديدة وسيضع تدابير تخفيفية من أجل تعزيز التماسك الاجتماعي بين المجتمعات، وسيضمن أن اللاجئين والأردنيين على حد سواء يستفيدون من جميع العمليات، وسيقوم بالإعلان عن مشاركته بشفافية. ويمكن أن تؤدّي الأوضاع الداخلية المتغيّرة والتوقعات الشعبية وعدم اليقين الكبير المتعلق بالأوضاع الإقليمية المتغيّرة أيضاً إلى زيادة تراجع الالتزام السياسي بالإصلاحات الهيكلية التي قد تكون مدعومة بعمليات سياسات التنمية المحتملة. قد يكون نطاق الإصلاحات الاقتصادية محدوداً في بعض المواضيع الأكثر حساسية من الناحية السياسية، ويرجع ذلك جزئياً إلى الآثار غير المباشرة للصراعات الإقليمية، ولكنه أيضاً انعكاس للوضع المحلي. بالتالي، ستحاول مجموعة البنك الدولي أن تنتهز استراتيجياً الفرص في مجالات إصلاحات مختارة، وستهدف إلى دعم المجالات التي تعزّز صمود الأردن أمام الصدمات. ويُعتبر تحسين الإنصاف والجودة في تقديم الخدمات (الركيزة الثانية) جدول أعمال طموحاً حيث تم الشروع في الإصلاحات في الماضي بنسبة نجاح محدودة. وبالتالي، قد يتطلّب تحقيق نتائج ملموسة في إطار هذه الركيزة نهجاً مختلفاً بشكل جوهري يقوم، من بين جملة أمور، بتعزيز القطاع الخاص والحلول المدفوعة باعتبارات المجتمعات المحلية، ويمكن أن تتم مقاومته. وإذ تقر مجموعة البنك الدولي بوجود العديد من القوى السياسية والاجتماعية، يمكنها دعم عملية الإصلاح، حتى في بيئة صعبة، من خلال الاستمرار في أداء دورها الإنمائي كوسيط ذات صلة موثوق به، ومن خلال التعامل مع مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة (البرلمان والمجتمع المدني والقطاع الخاص والشباب والأوساط الأكاديمية) بشأن التسويات المتعلقة بخيارات السياسات الهامة المنتظرة. وستسعى أيضاً إلى ضمان استفادة الفقراء والمهمّشين من جهود الإصلاح.

95. **المخاطر الاقتصادية الكلية.** بالنسبة إلى ميزان المخاطر التي تهدّد النمو، فهو على الجانب السلبي. وسيحتاج الأردن إلى مواصلة إدارة التداعيات الناجمة عن الوضع الإقليمي والتحديات الناجمة عن تدفق اللاجئين السوريين. بالإضافة إلى ذلك، يشكّل انخفاض أسعار النفط باستمرار خطراً بالنسبة إلى الأردن على المدى القصير وعلى المدى المتوسط، وذلك لأن الأردن يستفيد من دول مجلس التعاون الخليجي في ما يتعلق بالتحويلات والصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر والمنح التي تشكّل مصادر ضخمة من النقد الأجنبي. ومن المرجّح أن تكون تدابير التكيّف المالي لاحتواء العجز المالي وارتفاع نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي صعبة التنفيذ نظراً لحساسية الشعب تجاه تدابير التكيّف المالي التي سبق اتخاذها. ومن شأن ارتفاع أسعار النفط العالمية أن يؤثّر سلباً على جهود ضبط أوضاع المالية العامة (إلا إذا تم تنفيذ الإصلاحات التصحيحية، مثل آلية تعديل تلقائي لتعرفة الكهرباء). وعلاوة على ذلك، سيكون الاستعداد لتنفيذ الإصلاحات والسرعة في تنفيذها، وخاصة بغية تحسين مناخ الأعمال، حاسمين لجذب الاستثمارات التي يتطلّع إليها الأردن. وأخيراً، يبقى الأردن عرضة لتدفقات المنح غير المؤكّدة التي تدعم وضعه المالي ووضع حسابه الجاري.

فئات المخاطر	تصنيف المخاطر
السياسة والحوكمة	متوسطة
الاقتصاد الكلي	جوهرية
الاستراتيجيات والسياسات القطاعية	متوسطة
التصميم الفني للمشروع أو البرنامج	متوسطة
القدرات المؤسسية للتنفيذ والاستدامة	متوسطة
المخاطر الائتمانية	متوسطة
المخاطر البيئية والاجتماعية	متوسطة
أصحاب المصلحة	متوسطة
مخاطر أخرى: السياق الجيوسياسي والإقليمي	مرتفعة
المخاطر الإجمالية	جوهرية

الملحق 1: نتائج إطار الشراكة

الركيزة الأولى: تحسين الظروف لنمو أقوى يقوده القطاع الخاص وفرص عمل أفضل للجميع	
تباطأ الاقتصاد الأردني بعد أربع سنوات متتالية من النمو الاقتصادي، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى استمرار انعدام الأمن الإقليمي. ومن المتوقّع أن ينتعش النمو على المدى القريب، ولكن من المتوقّع أن يظل أقل بكثير من النمو اللازم لتلبية الطلب على العمل.	
الهدف 1.1: تحسين الفرص الاقتصادية للأردنيين واللاجئين السوريين	
منطق التدخّل: بعد أربع سنوات من النمو، تباطأ الاقتصاد الأردني بسبب انعدام الأمن في المنطقة والتدفق غير المسبوق للاجئين. ومن المتوقّع أن يتحسّن النمو ولكنه سوف يبقى دون المستوى المطلوب لتلبية احتياجات العمل للمجتمعات المضيفة واللاجئين. ولذلك، ستساعد مجموعة البنك الدولي على دعم الاستجابة الدولية المنسقة لأزمة اللاجئين مع التركيز على توسيع نطاق الوصول إلى الفرص الاقتصادية وفرص العمل للأردنيين واللاجئين، ومعالجة عدم تطابق المهارات وتشجيع زيادة مشاركة المرأة والشباب في القوة العاملة.	
المؤشر 1: عدد تصاريح العمل الصادرة للاجئين السوريين **خط الأساس:** 6,000 (2016) **الهدف:** 50,000 (2017)	**المقترح:** ❖ فرص اقتصادية للأردنيين واللاجئين السوريين – البرنامج القائم على النتائج (المؤسسة الدولية للتنمية/البنك الدولي للإنشاء والتعمير/البرنامج العالمي لتسهيلات التمويل الميسَّر) (السنة المالية 2017)
المؤشر 2: عدد المستفيدين من الخدمات الجديدة المحسّنة لروّاد الأعمال والعمّال (ريادة الأعمال وبناء القدرات وبرامج التدريب) **خط الأساس:** 0 (2016) **الهدف:** 2,000 (2022)	❖ القرض لأغراض سياسات التنمية في إطار العقد الاجتماعي (السنة المالية 2018) ❖ توسيع نطاق مشروع الخدمات الطارئة والصمود الاجتماعي (الصندوق الائتماني متعدد المانحين للمشروع) (السنة المالية 2017) ❖ تنويع الصادرات (الخدمات التحليلية والاستشارية)
المؤشر 3: رفع القيود على العمل من المنزل في قطاعات محددة **خط الأساس:** كلا (2016) **الهدف:** نعم (2018)	
المؤشر 4: عدد أيام العمل التي أوجدتها الأشغال العامة كثيفة العمالة **خط الأساس:** 0 (2016) **الهدف:** 30,000 (2017)	

الهدف 1.2: تحسين البيئة المؤسسية والتنظيمية للاستثمارات الخاصة والعامة	
منطق التدخّل: يعتبر المستثمرون أن التغييرات المتكررة في اللوائح المنظّمة لأنشطة الأعمال وتطبيقها غير المتسق هي عوامل تفسّر انخفاض ثقة المستثمرين ومستويات استثمارات القطاع الخاص المخيّبة للآمال في الأردن. لذلك، ستقوم مجموعة البنك الدولي بدعم التدابير الرامية إلى تعزيز إمكانية التنبؤ بالبيئة التشريعية المتعلقة بالاستثمار، فضلاً عن اعتماد نهج شفاف ومتسق في إدارة الاستثمارات العامة يشمل الاستثمارات العامة والخاصة. وفي السنوات الأخيرة من فترة إطار الشراكة، قد يكون من الممكن تسهيل تتبع زيادة الاستثمارات الخاصة.	
مؤشر إطار الشراكة	**برنامج مجموعة البنك الدولي**
المؤشر 1: نشر مرسوم يدرج إطار إمكانية التنبؤ في إصدار أي أنظمة متصلة بالأعمال **خط الأساس:** كلا (2015) **الهدف:** نعم (2016)	**الجاري:** ❖ إصلاح التشريعات الاقتصادية (الصندوق الإنتقالي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا) (موافق عليه في السنة المالية 2016) ❖ التنافسية والاستثمار في الأردن (المساعدة الفنية) (الصندوق الإنتقالي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا) (موافق عليه في السنة المالية 2014) ❖ ممارسة أنشطة الأعمال (الخدمات التحليلية والاستشارية) ❖ التشخيص الوطني للشراكة بين القطاعين العام والخاص في الأردن (المساعدة الفنية) ❖ إدارة الاستثمارات العامة (العمل الاقتصادي والقطاعي) ❖ إصلاح التفتيش (مؤسسة التمويل الدولية/مجموعة الممارسات العالمية المعنية بالتجارة والقدرة التنافسية)
المؤشر 2: حصة القوانين والأنظمة الجديدة التي تنظّم الأنشطة الاقتصادية الخاضعة لعملية فعّالة لإشعار الجمهور والتشاور تشمل آلية للتظلّم **خط الأساس:** 0% (2016) **الهدف:** 50% (2022)	
المؤشر 3: تحسّنت البيئة التنظيمية والمؤسسية التي تنظّم أنشطة الأعمال في ثلاثة مجالات على الأقل، إذ تم قياس ارتفاع نسبته 30 في المئة في مؤشر بيئة الأعمال المركّب[13] **خط الأساس:** 100 (مؤشر بيئة الأعمال المركّب، 2016) **الهدف:** 130 (مؤشر بيئة الأعمال المركّب – تغيير 30%، 2022)	**المقترح:** ❖ فرص اقتصادية للأردنيين واللاجئين السوريين – البرنامج القائم على النتائج (المؤسسة الدولية للتنمية/البنك الدولي للإنشاء والتعمير/البرنامج العالمي لتسهيلات التمويل الميسَّر) (السنة المالية 2017)

[13] ملاحظة: سيشمل مؤشر بيئة الأعمال المركّب مقياساً مركّبًا مطبّعًا لبيئة الأعمال في المجالات التنظيمية والمؤسسية التي سيدعمها إطار الشراكة، إذ يضع مؤشر خط الأساس عند 100. وسيتضمّن المؤشر المركّب، من بين جملة أمور، (أ) مقياساً للعبء المفروض على الأعمال من قبل التفتيش (الإصلاحات التي يدعمها مشروع المساعدة الفنية المتعلق بإصلاح التفتيش بتمويل من مؤسسة التمويل الدولية/مجموعة الممارسات العالمية المعنية بالتجارة والقدرة التنافسية والمدرج في الفرص الاقتصادية – البرنامج القائم على النتائج)، (ب) مقياساً لعبء الترخيص المفروض على الأعمال، بما في ذلك تكرارية التجديدات وحصة الأنشطة التي تخضع لشروط ترخيص لا لزوم لها والتأخير في الحصول على الرخص و/أو مقياساً للتوفير في تكاليف الامتثال (الإصلاحات التي يدعمها مشروع المساعدة الفنية بتمويل من الصندوق الإنتقالي لإصلاح التشريعات الاقتصادية الأردنية والمدرج في الفرص الاقتصادية – البرنامج القائم على النتائج)، (ج) تحسناً في مقياس المسافة من الحد الأعلى للأداء لمؤشر واحد على الأقل من مؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال (المجال/المجالات التي سيتم تحديدها في سياق نشاط المساعدة الفنية الاستشاري المتعلق بإصلاح ممارسة أنشطة الأعمال).

المؤشر 4: تفعيل قاعدة بيانات متكاملة للمشاريع في إطار إدارة الاستثمارات العامة **خط الأساس:** كلا (2016) **الهدف:** نعم (2019)	

الهدف 1.3: زيادة فرص الحصول على التمويل وتطوير المهارات	
منطق التدخّل: تم تحديد عدم كفاية فرص الحصول على التمويل بشكل مستمر على أنه يشكّل عائقاً أمام النمو الذي يقوده القطاع الخاص وخلق فرص العمل. ولذلك، ستعمل مجموعة البنك الدولي على تعزيز قدرة المؤسسات المصرفية ومؤسسات التمويل الأصغر من أجل زيادة فرص الحصول على التمويل للشركات الصغرى والصغيرة والمتوسطة وتقديم منتجات جديدة في الأسواق التي تعاني من نقص – مع التركيز بشكل خاص على روّاد الأعمال من النساء والشباب. وستقوم مجموعة البنك الدولي أيضاً ببحث الدعم المستقبلي المحتمل لسوق أسهم الشركات الناشئة وللشركات ذات النمو المرتفع التي تبدو واعدة لخلق فرص العمل. وأخيراً، ستقوم مجموعة البنك الدولي باستخلاص الدروس من البرامج التجريبية الحالية في مجال تقديم الدعم لتأمين المهارات اللازمة للعمل وبحث الآثار المترتبة على استهداف البطالة بين الشباب والنساء.	
مؤشر إطار الشراكة	**برنامج مجموعة البنك الدولي**
المؤشر 1: حجم الإقراض للشركات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في إطار التدخّلات التي تموّلها مجموعة البنك الدولي **خط الأساس:** 890 مليون دولار أمريكي (2015) أ) البنك الدولي: 70 مليون دولار أمريكي ب) مؤسسة التمويل الدولية: 820 مليون دولار أمريكي **الهدف:** 1.12 مليار دولار أمريكي (2020) أ) البنك الدولي: 120 مليون دولار أمريكي ب) مؤسسة التمويل الدولية: 1 مليار دولار أمريكي **المؤشر 2:** عدد المستفيدين من قروض الشركات الصغرى والصغيرة والمتوسطة (ونسبة النساء منهم) **خط الأساس:** 9,172 (نسبة النساء منهم: 7,979) (2015) **الهدف:** 13,758 (نسبة النساء منهم: 11,969) (2020) **المؤشر 3:** استفادة الشركات التي يملكها الشباب من خط ائتمان البنك	**الجاري:** <u>البنك الدولي:</u> ❖ مشروع تطوير الشركات الصغرى والصغيرة والمتوسطة لتحقيق النمو الشامل (البنك الدولي للإنشاء والتعمير) (موافق عليه في السنة المالية 2013) ❖ الدعم لبناء سوق عمل نشط (موافق عليه في السنة المالية 2013) (الصندوق الإنتقالي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا) ❖ تعزيز الإطار التنظيمي والمؤسسي لتطوير الشركات الصغرى والصغيرة والمتوسطة (موافق عليه في السنة المالية 2014) (الصندوق الإنتقالي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا) <u>مؤسسة التمويل الدولية:</u> ❖ فينكا الأردن ❖ شركة الشرق الأوسط لتمويل المشاريع الصغيرة ❖ تمويلكم ❖ بنك الاتحاد ❖ كابيتال بنك الأردن

خط الأساس: 4,924 (2015) **الهدف:** 8,254 (2020) **المؤشر 4:** عدد القروض بتمويل متناهي الصغر بعد إدراج مؤسسات التمويل الأصغر في إطار البنك المركزي الأردني **خط الأساس:** 0 (2015) **الهدف:** 1,500 (2018)	❖ الإقراض المضمون (المساعدة الفنية من مجموعة الممارسات العالمية المعنية بالتمويل والأسواق) ❖ الإعسار (المساعدة الفنية من مجموعة الممارسات العالمية المعنية بالتمويل والأسواق) ❖ مكتب الائتمان (المساعدة الفنية من مجموعة الممارسات العالمية المعنية بالتمويل والأسواق) **المقترح:** ❖ القرض لأغراض سياسات التنمية في إطار العقد الاجتماع (البنك الدولي للإنشاء والتعمير) (السنة المالية 2018) ❖ الشركات الناشئة والشركات الصغرى والصغيرة والمتوسطة المبتكرة (البنك الدولي للإنشاء والتعمير) (السنة المالية 2018–2019) ❖ الشركات الناشئة ذات الأسهم (المساعدة الفنية) ❖ استثمارات مؤسسة التمويل الدولية في المؤسسات المالية (حيثما أمكن ذلك)
الركيزة الثانية: تحسين الإنصاف والجودة في تقديم الخدمات	
يشكّل تزايد التفاوت في فرص الحصول على الخدمات وتدهور نوعيتها عقبات كبيرة أمام التنمية في الأردن. وقد تفاقمت هذه التحديات نتيجة لتدفق اللاجئين السوريين. ولذلك، ستقوم مجموعة البنك الدولي بدعم الحكومة لتحسين الإنصاف والجودة في تقديم الخدمات العامة، وفي الوقت نفسه تعالج أيضاً أوجه الخلل في التنمية الإقليمية – وهي جميعها جوانب أساسية من العقد الاجتماعي الذي أعيد تجديده.	
الهدف 2.1: تحسين إدارة قطاعي المياه والطاقة	
منطق التدخّل: لقد أدّت الأزمة في سوريا إلى تفاقم المخاوف القائمة من قبل بخصوص الحصول على المياه والطاقة وجودة تقديم الخدمات. وقد أدى الطلب الإضافي إلى إمداد متقطّع بالمياه واستياء المجتمع ومستويات غير مستدامة من استخراج المياه الجوفية. وإذ تدرك خطورة قضية ندرة المياه، ستقوم مجموعة البنك الدولي بدعم مشروع إقليمي يحتمل أن يكون تحولياً من شأنه أن يزيد إمدادات المياه في الأردن. وستواصل المجموعة دعمها لعدد من الإصلاحات في قطاعي الطاقة والمياه، وستهدف إلى التأكد من إدارة الموارد بكفاءة وتوزيع التكاليف بصورة منصفة. كما ستدعم مؤسسة التمويل الدولية زيادة استثمارات القطاع الخاص في قدرات التوليد من مصادر متجددة للمساعدة على تنويع مزيج الطاقة.	
مؤشر إطار الشراكة	**برنامج مجموعة البنك الدولي**
المؤشر 1: حجم المياه المعالجة المستخدمة لاستعمالات غير منزلية [بملايين الأمتار المكعبة] **خط الأساس:** 110 مليون متر مكعب من مياه الصرف الصحي المعالجة المستخدمة لاستعمالات غير منزلية (2013) **الهدف:** 135 مليون متر مكعب من مياه الصرف الصحي المعالجة المستخدمة لاستعمالات غير منزلية (2017)	**الجاري:** <u>البنك الدولي:</u> ❖ القرض الأول لأغراض سياسات التنمية لإصلاحات قطاعي الطاقة والمياه (البنك الدولي للإنشاء والتعمير) (موافق عليه في السنة المالية 2016) <u>مؤسسة التمويل الدولية:</u> ❖ رياح الطفيلة (مؤسسة التمويل الدولية)

المؤشر 2: تنويع مصادر الطاقة في مزيج توليد الكهرباء **خط الأساس:** (2014) الغاز الطبيعي: 7 في المئة من توليد الكهرباء من الوقود الأحفوري مصدرها الغاز الطبيعي الطاقة المتجددة: توليد الطاقة المتجددة بشكّل 1 في المئة من مزيج التوليد **الهدف:** (2017) الغاز الطبيعي: 70 في المئة من توليد الكهرباء من الوقود الأحفوري مصدرها الغاز الطبيعي الطاقة المتجددة: توليد الطاقة المتجددة بشكّل 10 في المئة من مزيج التوليد **المؤشر 3:** استرداد التكاليف من التعرفة الكهربائية للمستخدم النهائي **خط الأساس:** مستوى استرداد التكاليف 56% (2014) **الهدف:** مستوى استرداد التكاليف 100% (2018) **المؤشر 4:** المرحلة الأولى من البناء والتشغيل والتحويل لمشروع البحر الأحمر–البحر الميت تبلغ الإقفال المالي **خط الأساس:** كلا (2016) **الهدف:** نعم (2022) **المؤشر 5:** الحد من انبعاثات مكافئ ثاني أكسيد الكربون من الطاقة المتجددة **خط الأساس:** 28,147 طن من ثاني أكسيد الكربون (2015) **الهدف:** 122,912 طن من ثاني أكسيد الكربون (2020)	❖ الطاقة المتجددة في الأردن – 7 محطات للطاقة الشمسية (مؤسسة التمويل الدولية) **المقترح:** ❖ ضمان المخاطر الجزئي للبحر الميت والبحر الأحمر (البنك الدولي للإنشاء والتعمير) (السنة المالية 2018) ❖ القرض الثاني لأغراض سياسات التنمية لإصلاحات قطاعي الطاقة والمياه (البنك الدولي للإنشاء والتعمير/البرنامج العالمي لتسهيلات التمويل الميسَّر) (السنة المالية 2017) ❖ البرنامج الثاني للطاقة المتجددة في الأردن (مؤسسة التمويل الدولية) ❖ محطة توليد كهرباء الحسين (مؤسسة التمويل الدولية)

الهدف 2.2: تحسين تقديم الخدمات التعليمية	
منطق التدخّل: يشكّل تدفق اللاجئين السوريين ضغطاً على قدرة نظام التعليم العام، مما يؤثّر على إمكانية الحصول على التعليم وعلى جودته. وقد يؤدّي استحداث نظام الفترتين لاستيعاب عدد كبير من اللاجئين السوريين والحاجة إلى الصفوف والمدارس والمواد التعليمية الأساسية الإضافية إلى تدهور مطوّل في مخرجات التعليم. لذلك، ستقوم مجموعة البنك الدولي بدعم تدابير معالجة تقديم الخدمات التعليمية.	
مؤشر إطار الشراكة	**برنامج مجموعة البنك الدولي**

المؤشر 1: عدد الطلاب الذين يمكنهم الحصول على التعليم في بيئة مادية آمنة وتدار بشكل جيد **خط الأساس:** 859,867 (2008) الهدف: 945,000 (2016) **المؤشر 2:** زيادة في نتائج التقييمات الوطنية تتماشى مع اقتصاد المعرفة **الهدف:** متوسط زيادة بين السنة 4 والسنة 6 بلغ علامة واحدة للرياضيات والعلوم واللغة العربية (2016) **المؤشر 3:** عدد التقارير المدرسية الصادرة عن وحدة المساءلة وجودة التعليم **خط الأساس:** 0 (2015) الهدف: 50 (2017)	**الجاري:** البنك الدولي: ❖ برنامج تطوير التعليم نحو اقتصاد المعرفة/المرحلة الثانية (البنك الدولي للإنشاء والتعمير) (موافق عليه في السنة المالية 2009) ❖ جودة التعليم والمساءلة (الصندوق الائتماني متعدد المانحين للشرق الأوسط وشمال أفريقيا) مؤسسة التمويل الدولية: ❖ مبادرة E4E للشباب العربي (مشروع لومينوس) ❖ المعلومات والتواصل والتكنولوجيا في الأردن **المقترح:** ❖ برنامج التعليم القائم على النتائج (البنك الدولي/البرنامج العالمي لتسهيلات التمويل الميسَّر) (السنة المالية 2018/2017) ❖ استثمارات محتملة في التعليم العالي الخاص (مؤسسة التمويل الدولية)
الهدف 2.3: تحسين تقديم الخدمات البلدية	
منطق التدخّل: أثّر تدفق اللاجئين السوريين بشكل كبير على قدرة وجودة تقديم الخدمات في البلديات الأردنية والمجتمعات المضيفة. ويهدف دعم مجموعة البنك الدولي إلى ضمان أن البلديات يمكنها الحفاظ على معايير تقديم الخدمات مع استيعابها لعدد متزايد من اللاجئين وتعزيز التماسك الاجتماعي والتنمية الاقتصادية المحلية.	
مؤشر إطار الشراكة	**برنامج مجموعة البنك الدولي**
المؤشر 1: العدد الكلي لمشاريع تقديم الخدمات أو البنية التحتية للمجتمع ذات الأولوية التي نفذتها البلديات المشاركة **خط الأساس:** 69 (2015) **الهدف:** 90 (2017) **المؤشر 2:** حصة البلديات المشاركة التي تقوم بتنفيذ/تسهيل مشروعين فرعيين للتنمية الاقتصادية المحلية ذات الأولوية على الأقل المحددين في خطط التنمية الاقتصادية المحلية **خط الأساس:** 33 في المئة (2015) **الهدف:** 75 في المئة (2017) **المؤشر 3:** عدد البلديات التي لديها خطط لاستثمار رؤوس الأموال	**الجاري:** البنك الدولي: ❖ مشروع الخدمات الطارئة والصمود الاجتماعي (الصندوق الائتماني متعدد المانحين) (موافق عليه في السنة المالية 2014) ❖ تحديث الاستراتيجية الوطنية للإسكان (المساعدة الفنية) **المقترح:** ❖ عملية المناطق المتخلفة (البنك الدولي للإنشاء والتعمير) (السنة المالية 2019/2018) ❖ توسيع نطاق مشروع الخدمات الطارئة والصمود الاجتماعي (الصندوق الائتماني متعدد المانحين للمشروع) (السنة المالية 2017) ❖ تعزيز نظم الإدارة المالية البلدية بغية الاستمرار في تقديم الخدمات في البلديات المتضررة من أزمة اللاجئين (الخدمات التحليلية والاستشارية) ❖ التمويل على المستوى دون الوطني لأمانة عمّان الكبرى (مؤسسة التمويل

خط الأساس: 0 (2016) **الهدف:** 16 (2019)	الدولية)

الملحق 2: مؤشرات مختارة لأداء محفظة البنك وإدارتها

اعتباراً من 6 حزيران/يونيو 2016

المؤشر	السنة المالية 2013	السنة المالية 2014	السنة المالية 2015	السنة المالية 2016
تقييم المحفظة				
عدد المشاريع قيد التنفيذ (بما في ذلك الصناديق الائتمانية المتلقية للمنفذة الصغيرة) (أ)	14.0	16.0	13.0	12.0
متوسط فترة التنفيذ لمشاريع البنك الدولي للإنشاء والتعمير (بالسنوات) (ب)	4.0	2.7	2.6	2.8
نسبة المشاريع التي تواجه مشكلات حسب عددها (بما في ذلك الصناديق الائتمانية المتلقية للمنفذة الصغيرة) (أ) (ج)	28.6	12.5	23.0	16.6
نسبة المشاريع التي تواجه مشكلات حسب قيمتها (بما في ذلك الصناديق الائتمانية المتلقية للمنفذة الصغيرة) (أ) (ج)	42.4	19.1	13.4	2.4
نسبة المشاريع المعرّضة للخطر حسب عددها (بما في ذلك الصناديق الائتمانية المتلقية للمنفذة الصغيرة) (أ) (د)	28.6	12.5	30.8	20.0
نسبة المشاريع المعرّضة للخطر حسب قيمتها (بما في ذلك الصناديق الائتمانية المتلقية للمنفذة الصغيرة) (أ) (د)	15.7	1.3	15.5	1.6
نسبة المصروفات للمشاريع الاستثمارية (%) (ه)	23.6	71.0	46.7	66.4
إدارة المحفظة				
استعراض أداء المحفظة القطرية خلال السنة (نعم/كلا)	كلا	كلا	كلا	كلا
موارد الإشراف (المجموع بآلاف الدولارات الأمريكية)	1,060.0	1,380.0	1,320.0	1,414.0
معدّل الإشراف (آلاف الدولارات الأمريكية/المشروع)	96.0	86.0	88.0	94.0

بند المذكرة	منذ السنة المالية 1980	السنوات المالية الخمس الأخيرة
المشاريع التي قيّمتها إدارة تقييم العمليات/مجموعة التقييم المستقلة حسب عددها	75	13
المشاريع التي قيّمتها إدارة تقييم العمليات/مجموعة التقييم المستقلة حسب قيمتها (بملايين الدولارات الأمريكية)	2,716.6	760.2
نسبة المشاريع التي صنفتها إدارة تقييم العمليات/مجموعة التقييم المستقلة ضمن فئة "غير مرضٍ" أو "غير مرضٍ إلى حد ما" أو "غير مرضٍ للغاية" حسب عددها	22.2	53.8
نسبة المشاريع التي صنفتها إدارة تقييم العمليات/مجموعة التقييم المستقلة ضمن فئة "غير مرضٍ" أو "غير مرضٍ إلى حد ما" أو "غير مرضٍ للغاية" حسب قيمتها	22.7	54.5

(أ) كما هو مبيّن في التقرير السنوي حول أداء المحفظة (باستثناء السنة المالية الحالية).

(ب) متوسط عمر المشاريع في المحفظة القطرية للبنك.

(ج) نسبة المشاريع المصنّفة ضمن فئة "غير مرضٍ" أو "غير مرضٍ للغاية" على الأهداف الإنمائية و/أو التقدّم المحرز في التنفيذ.

(د) كما هو محدّد في إطار برنامج تحسين المحفظة.

(ه) نسبة المصروفات خلال السنة إلى الرصيد غير المصروف من محفظة البنك في بداية السنة: مشاريع استثمارية فقط.

* جميع المؤشرات تتعلق بالمشاريع الجارية في المحفظة، باستثناء نسبة الصرف التي تتضمن جميع المشاريع الجارية وكذلك المشاريع التي خرجت من المحفظة خلال السنة المالية.

الملحق 3: ملخّص برنامج البنك الدولي للإنشاء والتعمير/المؤسسة الدولية للتنمية الإرشادي

اعتباراً من 6 حزيران/يونيو 2016

السنة المالية	رقم تعريف المشروع	دولار أمريكي (ملايين)
السنة المالية 2017	فرص اقتصادية للأردنيين واللاجئين السوريين – البرنامج القائم على النتائج *	300**
	القرض لأغراض سياسات التنمية لإصلاحات قطاعي الطاقة والمياه *	250
السنة المالية 2017-2018	برنامج التعليم القائم على النتائج *	200
	ضمان المخاطر الجزئي لمشروع البحر الميت والبحر الأحمر	100
	القرض لأغراض سياسات التنمية في إطار العقد الاجتماعي	250
السنة المالية 2018-2019	الشركات الناشئة والشركات الصغرى والصغيرة والمتوسطة المبتكرة	50
	عملية المناطق المتخلفة *	200
	النتيجة	**1,350**
	المجموع	**1,350**

*** مرشح للحصول على التمويل الميسّر**

**** منها 100 مليون دولار أمريكي مخصّصات استثنائية من المؤسسة الدولية للتنمية**

الملحق 4: محفظة عمليات البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمنح التي يقدّمها

اعتباراً من 6 حزيران/يونيو 2016

المشاريع المنتهية	86

البنك الدولي للإنشاء والتعمير	
إجمالي المصروف (الجاري)	408.4
سُدّد منه	1.3
إجمالي المصروف (المنتهي)	1,456.0
سُدّد منه	1,307.3
إجمالي المصروف (الجاري والمنتهي)	1,864.5
سُدّد منه	1,308.6
إجمالي غير المصروف (الجاري)	21.1
إجمالي غير المصروف (المنتهي)	0.0
إجمالي غير المصروف (الجاري والمنتهي)	21.1

المشاريع الجارية

رقم تعريف المشروع	اسم المشروع	تقرير وضع التنفيذ والنتائج الأخير: تصنيف الإشراف: الأهداف الإنمائية	تقرير وضع التنفيذ والنتائج الأخير: تصنيف الإشراف: التقدم في التنفيذ	السنة المالية	القيمة الأصلية بملايين الدولارات الأمريكية: البنك الدولي للإنشاء والتعمير	القيمة الأصلية بملايين الدولارات الأمريكية: المؤسسة الدولية للتنمية	القيمة الأصلية بملايين الدولارات الأمريكية: المنح	القيمة الأصلية بملايين الدولارات الأمريكية: ملغى	القيمة الأصلية بملايين الدولارات الأمريكية: غير مصروف	الفرق بين المصروفات المتوقعة والفعلية (أ): الشكل المراجع	الفرق بين المصروفات المتوقعة والفعلية (أ): أصلي
البنك الدولي للإنشاء											
P154299	العرض لاعراض سياسات التنميه لإصلاحات قطاعي الطاقه والمياه	مرضٍ	مرضٍ	2016	250.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
P105036	برنامج تطوير التعليم نحو اقتصاد المعرفة / المرحلة الثانية	مرضٍ إلى حد ما	مرضٍ إلى حد ما	2009	60.0	0.0	0.0	0.0	6.9	6.9	6.9
P132314	مسروع تحوير السرحاف الصغرى والصغيره والمتوسطه من أجل تحقيق النمو الشامل	مرضٍ	مرضٍ	2013	120.0	0.0	0.0	0.0	14.2	0.0	0.0
المجموع الفرعي - البنك الدولي للإنشاء والتعمير (ملايين الدولارات الأمريكية)					**430.0**	**0.0**	**0.0**	**0.0**	**21.1**	**6.9**	**6.9**
المنح:											
P147689	مشروع الخدمات الطارئة والصمود الاجتماعي	مرضٍ	مرضٍ	2014	0.0	0.0	52.7	0.0	1.7		
P147875	تطوير الشركات الصغرى والصغيرة والمتوسطة	مرضٍ إلى حد ما	مرضٍ إلى حد ما	2014	0.0	0.0	3.0	0.0	2.1		
P127861	النظام الإيكولوجي وسبل العيش في البادية	مرضٍ إلى حد ما	مرضٍ إلى حد ما	2013	0.0	0.0	3.3	0.0	0.9		
P127702	مسروع التخلص التدريجي من المواد المستنفدة لطبقه الاورون / المرحلة الثالثة	مرضٍ	غير مرضٍ إلى حد ما	2013	0.0	0.0	2.8	0.0	2.0		
P154047	الجودة والمساءلة في مجال التعليم	غير معروف	غير معروف	2015	0.0	0.0	0.6	0.0	0.4		
P144832	السجل الوطني الموحد وبرنامج التعاملين في مجال الوصول إلى الأفراد	مرضٍ إلى حد ما	غير مرضٍ إلى حد ما	2014	0.0	0.0	9.5	0.0	7.7		
P145241	تقديم الدعم لبناء أسواق عمل نشطة	مرضٍ إلى حد ما	مرضٍ إلى حد ما	2014	0.0	0.0	4.8	0.0	3.2		
P128689	تعزيز المساعدة القانونية المدفوعة باعتبارات المجتمعات المحلية	مرضٍ	مرضٍ	2012	0.0	0.0	2.6	0.0	0.0		
	المجموع الفرعي - المنح (ملايين الدولارات الأمريكية)				**0.0**	**0.0**	**79.3**	**0.0**	**18.1**		
	مجموع التزامات البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمنح (ملايين الدولارات الأمريكية)	**509.3**									

* يتم تحديث البيانات المتعلقة بالصرف في نهاية الأسبوع الأول من الشهر.

(أ) المصروفات المعتزمة حتى تاريخه ناقص المصروفات الفعلية حتى تاريخه كما هو متوقع في التقييم.

الملحق 5: مؤسسة التمويل الدولية: بيان محفظة الاستثمارات الملتزم بها والاستثمارات غير المسدّدة

MIS

International Finance Corporation

Report Run Date: 06/13/2016

Statement of IFC's Committed and Outstanding Portfolio

Amounts in US Dollar Millions

Accounting Date as of : 05/31/2016

Region(s):Middle East and North Africa

Country(s) : Jordan

Commitment Fiscal Year	Institution Short Name	LN Cmtd - IFC	LN Repayment - IFC	ET Cmtd - IFC	QL + QE Cmtd - IFC	GT Cmtd - IFC	RM Cmtd - IFC	ALL Cmtd - IFC	ALL Cmtd - Part	LN Out - IFC	ET Out - IFC	QL + QE Out - IFC	GT Out - IFC	RM Out - IFC	ALL Out - IFC	ALL Out - Part
2012	ACWA PowerJordan	0	0	0.97	6.33	0	0	7.30	0	0	0.97	6.33	0	0	7.30	0.00
2014/ 2008	AIG Company	81.05	10.15	0	50.00	0	42.59	173.64	178.64	79.16	0	50.00	0	42.59	171.74	174.39
2015	Adenium 2	11.32	0	0	0	0	0.93	12.25	12.12	9.81	0	0	0	0.83	10.63	10.49
2015	Adenium 3	11.32	0	0	0	0	0.92	12.24	12.12	9.83	0	0	0	0.82	10.65	10.52
2015	Adenium Holdco	0	0	0	12.60	0	0	12.60	0	0	0	12.60	0	0	12.60	0.00
2015	Arabia One Solar	10.53	0	0	0	0	1.41	11.94	0	7.42	0	0	0	1.29	8.71	0.00
2009/ 2010/ 2013/ 2014/ 2011/ 2015/ 2016/ 2008/ 2012	Bank of Jordan	0	0	0	0	0.09	0	0.09	0	0	0	0	0.09	0	0.09	0.00
2009/ 2013/ 2006	CTI Group	8.72	10.54	0	4.05	0	0	12.77	0	8.72	0	4.05	0	0	12.77	0.00
2013/ 2014/ 2000/ 2011/ 2015/ 2016/ 2012	Cairo Amman Bank	0	0	0	0	6.19	0	6.19	0	0	0	0	1.67	0	1.67	0.00
2010/ 2013/ 2009/ 2014/ 2007/ 2011/ 2015/ 2016/ 2008/ 2012	Capital Bank Jor	0	0	16.52	11.11	15.49	0	43.13	0	0	16.52	11.11	15.48	0	43.11	0.00
2014	FINCA Jordan	1.00	1.00	0	0	0	0	1.00	0	1.00	0	0	0	0	1.00	0.00
2015/ 2016	Falcon Maan	9.98	0	0	2.50	0	1.64	14.11	15.50	7.89	0	2.50	0	1.54	11.93	12.25
1993/ 1995/ 1990/ 2003/ 2004/ 1991/ 2012	Hikma Jordan	86.43	45.20	0	0	0	0	86.43	0	86.43	0	0	0	0	86.43	0.00
2012	Hikma UK	0	0	23.09	0	0	0	23.09	0	0	23.09	0	0	0	23.09	0.00
2014/ 2011	JIFCO	115.62	9.38	0	0	0	2.52	118.14	128.37	115.62	0	0	0	2.52	118.14	83.37
2010	JPMC PLC	22.50	27.50	0	0	0	0	22.50	27.00	22.50	0	0	0	0	22.50	27.00
2015	JSO	14.41	0.02	0	0	0	2.39	16.80	11.49	12.13	0	0	0	2.16	14.29	9.67
2014	JWPC	53.30	1.43	0	13.94	0	19.65	86.89	58.30	53.30	0	13.94	0	19.30	86.54	58.30
2014	Luminus	0	0	11.09	0	0	0	11.09	0	0	8.83	0	0	0	8.83	0.00
1999	MAICO	0	0	0.25	0	0	0	0.25	0	0	0.00	0	0	0	0.00	0.00
2013	MEMCC	0.86	1.14	0	0	0	0	0.86	0	0.86	0	0	0	0	0.86	0.00
2015	Shamsuna	6.86	0.13	0	1.01	0	0.63	8.51	8.48	6.51	0	0.96	0	0.61	8.08	8.05
2015	Zahrat	11.32	0	0	0	0	0.93	12.25	12.12	9.85	0	0	0	0.83	10.68	10.55
1997/ 2010/ 2008	Zara	11.63	32.11	1.23	0	0	0	12.86	0	11.63	1.23	0	0	0	12.86	0.00
Total Portfolio		**456.87**	**138.59**	**53.15**	**101.53**	**21.78**	**73.58**	**706.92**	**464.14**	**442.65**	**50.64**	**101.48**	**17.25**	**72.47**	**684.49**	**404.59**

الملحق 6: بيان التغطيات الضمانية لالوكالة الدولية لضمان الإستثمار في الأردن

اعتباراً من 5 أيار/مايو 2016

Host Country: Jordan

A. Issuances

	FY12	FY13	FY14	FY15	FY16 YTD
Number of Projects	1	1	0	2	0
Number of Guarantees	1	5	0	4	0
Gross Exposure ($M)	200	13	0	16	0
Current Exposure ($M)	144	10	0	16	0
Net Exposure ($M)	120	13	0	16	0

B. Runoff

	FY12	FY13	FY14	FY15	FY16 YTD
Cancellations ($M)	0	4	0	0	0
Reductions ($M)	0	0	0	0	0
Expires ($M)	0	0	0	0	0

C. Priority Areas - Issuances

	FY12	FY13	FY14	FY15	FY16 YTD
South South	0	0	0	0	0
Conflict Affected	0	0	0	0	0
Complex	0	13	0	0	0
IDA	0	0	0	0	0
Priority Area	0	13	0	0	0

D. Outstanding Exposure

	FY12	FY13	FY14	FY15	FY16 YTD
Number of Projects	2	2	2	4	4
Number of Guarantees	5	6	6	10	10
Gross Exposure ($M)	204	213	213	228	228
Adjusted Net Exposure ($M)	124	133	133	149	149

E. Risk Profile (Gross Exposure)

	FY12	FY13	FY14	FY15	FY16 YTD
Transfer Restriction	200	200	200	215	215
Expropriation	200	200	200	215	215
War & Civil Disturbance	200	200	200	215	215
Breach of Contract	4	13	13	29	29
NHSFO	0	0	0	0	0

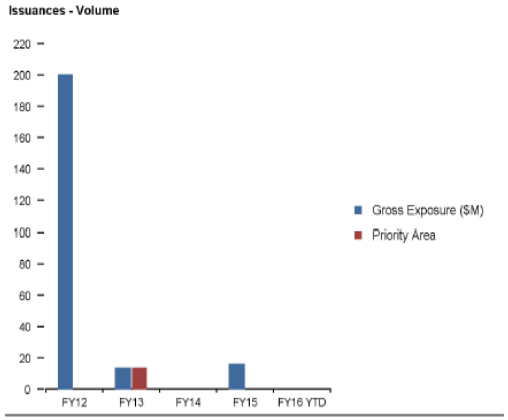

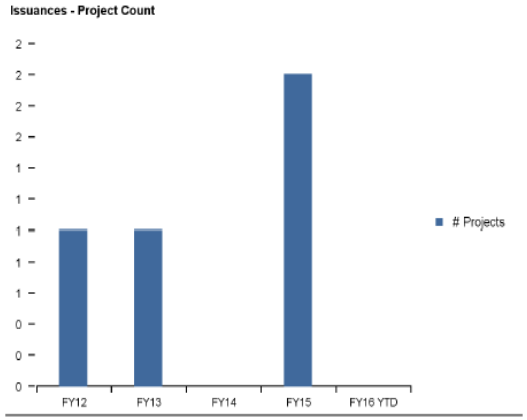

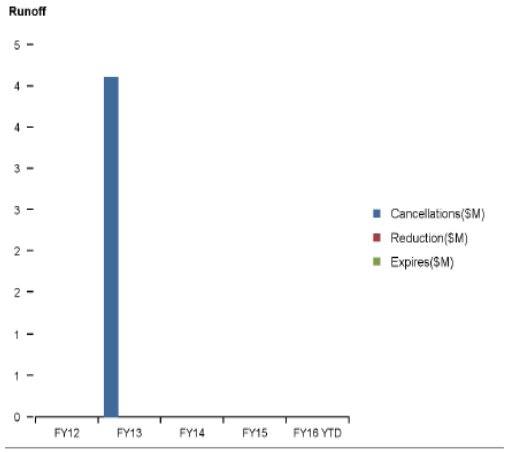

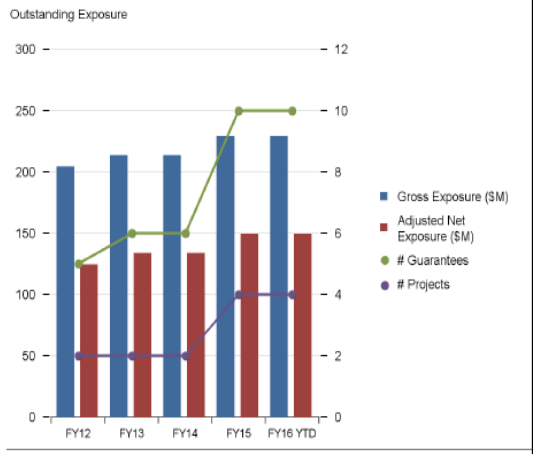

Host Country: Jordan

F. Active Guarantee Detail

Management Sector	Contract	Effective Date	Expiry Date	Investor Name	Project Name	Business Sector	Region Name	Host Country	Investor Country	Priority Area	Risk Covers	Gross Exposure ($USD)	Adjusted Net Exposure ($USD)
AGS	11471-01	06/15/2012	06/14/2027	Albemarle Corporation	Jordan Bromine Company	Manufacturing	Middle East and North Africa	Jordan	United States		TR;EXP;WCD	199,800,000	120,000,000
EEI	13761-01	06/17/2015	06/16/2035	Adenium Solar Jordan Limited	Adenium Jordan - 1	Infrastructure	Middle East and North Africa	Jordan	Cayman Islands		TR;EXP;WCD;BOC	3,150,000	3,150,000
EEI	13760-01	06/17/2015	06/16/2035	Adenium Solar Jordan Limited	Adenium Jordan - 1	Infrastructure	Middle East and North Africa	Jordan	Cayman Islands		TR;EXP;WCD;BOC	3,150,000	3,150,000
EEI	13781-01	06/17/2015	06/16/2035	Adenium Solar Jordan Limited	Adenium Jordan - 1	Infrastructure	Middle East and North Africa	Jordan	Cayman Islands		TR;EXP;WCD;BOC	3,150,000	3,150,000
EEI	13845-01	06/17/2015	06/16/2035	Adenium Solar Jordan Limited	Jordan Solar One	Infrastructure	Middle East and North Africa	Jordan	Cayman Islands		TR;EXP;WCD;BOC	6,120,000	6,120,000
INF	11955-01	06/27/2013	06/26/2033	The Morganti Group Inc.	As Samra	Infrastructure	Middle East and North Africa	Jordan	United States	Complex	BOC	6,300,000	6,300,000
INF	12053-01	06/27/2013	06/26/2033	Infilco Degremeont, Inc.	As Samra	Infrastructure	Middle East and North Africa	Jordan	United States	Complex	BOC	2,070,000	2,070,000
INF	12053-02	06/27/2013	06/26/2033	Infilco Degremeont, Inc.	As Samra	Infrastructure	Middle East and North Africa	Jordan	United States	Complex	BOC	2,025,000	2,025,000
INF	12054-01	06/27/2013	06/26/2033	Suez Environnement SAS	As Samra	Infrastructure	Middle East and North Africa	Jordan	France	Complex	BOC	1,377,000	1,377,000
INF	12054-02	06/27/2013	06/26/2033	Suez Environnement SAS	As Samra	Infrastructure	Middle East and North Africa	Jordan	France	Complex	BOC	1,350,000	1,350,000
Grand Total	10 Contracts											228,492,000	148,692,000

الملحق 7: استعراض الإنجاز والتعلّم بشأن استراتيجية الشراكة مع المملكة الأردنية الهاشمية

تاريخ استراتيجية الشراكة مع المملكة الأردنية الهاشمية (السنة المالية 2012–السنة المالية 2015): تاريخ 1 شباط/فبراير 2012 (تقرير رقم JO–58114)

تاريخ التقرير المرحلي حول استراتيجية الشراكة مع المملكة الأردنية الهاشمية: تاريخ 23 حزيران/يونيو 2014 (تقرير رقم JO–87054)

استعراض الإنجاز والتعلّم من إعداد: بيرس ميريك (MNADE) بمساهمة من وائل عفيفي (CBCD1) وماي إبراهيم (MNC02)

أولاً. المقدّمة

1. ***يقّيم استعراض الإنجاز والتعلّم أداء استراتيجية الشراكة مع المملكة الأردنية الهاشمية، المشتركة بين البنك الدولي للإنشاء والتعمير/المؤسسة الدولية للتمويل للسنوات المالية 2012 – 2015.*** ويقيّم استعراض الإنجاز والتعلّم تحقيق نتائج برنامج استراتيجية الشراكة مع المملكة الأردنية الهاشمية وأداء مجموعة البنك الدولي قبل مناقشة التوافق بين استراتيجية الشراكة مع المملكة الأردنية الهاشمية والأهداف الاستراتيجية لمجموعة البنك الدولي. وهو يهدف بشكل عام إلى تقديم الدروس المستفادة من التنفيذ للاسترشاد بها عند وضع إطار الشراكة المقبل للأردن، وكذلك لتحديد تلك التي يمكن استخدامها على نطاق أوسع.

2. ***وقام مجلس إدارة مجموعة البنك الدولي بمناقشة استراتيجية الشراكة مع المملكة الأردنية الهاشمية بتاريخ 14 كانون الثاني/يناير 2012.*** ومن شأن هذه الإستراتيجية دعم الأردن في جهوده الرامية إلى إرساء أساس للنمو الشامل وذلك من خلال: (1) تعزيز الإدارة المالية وزيادة المساءلة من أجل دعم إدارة المالية العامة، (2) تعزيز أسس التنمية المستدامة مع التركيز على التنافسية، (3) تعزيز الشمولية من خلال تأمين الحماية الاجتماعية والتنمية المحلية.

3. ***أكّد التقرير المرحلي حول استراتيجية الشراكة مع المملكة الأردنية الهاشمية (JO–87054، 23 حزيران/يونيو 2014) على الأهمية الكبرى لإستراتيجية وطنية تهدف بشكل واضح إلى أن تكون مرنة وتستجيب للأولويات المستجدة.*** وبعد مضي أكثر من عامين على إطلاق الإستراتيجية، أصبح تصعيد الصراع في سوريا ومدى آثاره غير المباشرة على الأردن ودول الجوار واضحاً تماماً. وتمثّل الأثر الأكثر وضوحاً في تدفق كبير ومتواصل من اللاجئين الذين نزحوا بسبب الصراع، ولكن أيضاً في الآثار المباشرة على الاستقرار المالي والاقتصادي الكلي وتقديم الخدمات للأردنيين واللاجئين على حد سواء.

4. ***وقدّم التقرير المرحلي فرصة لإعادة النظر في العناصر الرئيسية ضمن استراتيجية الشراكة مع المملكة الأردنية الهاشمية في بيئة متغيّرة وديناميكية.*** وقد تمت إعادة تركيز إستراتيجية الانخراط من خلال زيادة ثلاثة مواضيع إضافية إلى الأهداف الأصلية، والغاية منها دعم بلد متأثر على نحو متزايد بصدمات خارجية كبيرة من المتوقّع أن تستمر خلال الفترة المتبقية من استراتيجية الشراكة: (1) تعزيز القدرة على مقاومة الصدمات الاقتصادية، (2) البحث عن فرص لتعزيز القدرة التنافسية وتحقيق الازدهار المشترك، (ج) الجهود الرامية إلى الحد من الفقر.

5. ***أدّت البيئة السياسية والأمنية الإقليمية المضطربة إلى توقف النمو الاقتصادي إذ كافحت السلطات للتصدّي لارتفاع معدلات البطالة وآثار أزمة اللاجئين المستمرة.*** وقد أضرّت الآثار غير المباشرة السلبية بالاقتصاد الأردني، وخاصة السياحة والبناء والاستثمار والصادرات، مما أسفر عن تباطؤ النمو للمرة الأولى منذ عام 2010. فازداد معدّل البطالة – المرتفع أصلاً – بنسبة 1.4 في المئة منذ 2014 ليصل إلى 13.1 في المئة. كما تشير تقديرات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى أن الأردن يستضيف أكثر من 635,000 لاجئ (كانون الثاني/يناير 2016)، ولكن السجلات العامة تشير إلى أن العدد الفعلي قد يكون أقرب إلى 1.2 مليون لاجئ. وبالإضافة إلى الضغوط الشديدة على الاقتصاد الأردني والمجتمعات المحلية المضيفة والظروف المالية والخدمات العامة، فقد أدّى الصراع في سوريا والعراق إلى إغلاق الطرق التجارية الهامة إلى كلا البلدين.

6. ***أعيد توجيه برنامج مجموعة البنك الدولي لكي يستجيب بصورة مباشرة للآثار المباشرة لأزمة اللاجئين مع الإبقاء على تركيزه على الإصلاحات المتوسطة المدى.*** ففي الواقع، اتّبع التقرير المرحلي نهجاً أكثر رسمية، وهو نهج "المسار المزدوج" الذي يحاول تحقيق توازن بين التصدّي للتبعات الفورية والعاجلة للصراع السوري ومعالجة الإصلاحات الهيكلية الضرورية لدعم القدرة التنافسية للقطاع الخاص وخلق فرص العمل. ويشير الصراع المستمر إلى أن هذا النهج لا يزال صالحاً وينبغي اعتماده في إطار الشراكة المقبل. كما قدّم التقرير المرحلي فرصة مهمة لمراجعة إطار النتائج لكي تعكس التعديلات في الانخراط وفي البرنامج. وتم تعديل أهداف وغايات استراتيجية الشراكة بما يتماشى مع الوقائع المستجدة، وبشكل عام، تم تبسيط الإطار لتوفير أساس عملي وأكثر تركيزاً لتقييم النتائج. ويستخدم استعراض الإنجاز والتعلّم هذا إطار النتائج المعدّل لتقييم الإنجاز.

ثانياً. ملخّص عن نتائج التقييم

7. ***يُعتبر تصنيف النتائج الإنمائية مرضٍ إلى حد ما، وهو تقييم يستند إلى واقع أنه تم إحراز تقدّم[14] نحو تحقيق غالبية النتائج المتوقّعة، وشكّلت الاستجابة الفعّالة لأزمة اللاجئين مجال تأثير استثنائي ولم تكن هناك أوجه قصور رئيسية.*** وتم تقييم أداء مجموعة البنك الدولي على أنه جيد من حيث تصميم وتنفيذ استراتيجية الشراكة مع المملكة الأردنية الهاشمية. وكانت أطر نتائج استراتيجية الشراكة مع المملكة الأردنية الهاشمية (الأصلية والمعدّلة في التقرير المرحلي حول إستراتيجية الشراكة) متناسبة بشكل وثيق مع أولويات الحكومة وسريعة الاستجابة للظروف المتغيّرة.

8. ***استخدمت مجموعة البنك الدولي تصميماً لاستراتيجية الشراكة مع المملكة الأردنية الهاشمية يتّسم بالمرونة بشكل جيد للاستجابة لتأثير الصراع السوري.*** وتم إطلاق عمليتين طارئتين لمواجهة تدفق اللاجئين ومساعدة المجتمعات المحلية الأردنية المضيفة لهم. وكان هذان المشروعان من بين المشاريع الأولى التي تلجأ إلى الفقرة 12 من السياسة التشغيلية OP.10.00: (1) تم إعداد العمليات بسرعة (وقد أُعد أوّلها في ستة أسابيع)، (2) تم تصميمها بشكل صريح لتكون قابلة للتوسّع (أي السماح بالتوسّع السريع في النطاق التشغيلي للاستجابة للظروف المتغيّرة في الميدان). وتعكس استجابة مجموعة البنك الدولي لتأثير الأزمة السورية درساً مهماً من عمليات التحقق التي أجرتها مجموعة التقييم المستقلة على الإستراتيجيات الوطنية السابقة الخاصة بالأردن، ألا وهي أنها تحتاج إلى النظر في المخاطر

[14] من أهداف استراتيجية الشراكة مع المملكة الأردنية الهاشمية الثلاثة عشر، 8 تحققت، 1 تحقق إلى حد كبير، 1 تحقق بشكل جزئي، 3 لم تتحقق. ومن المؤشرات العشرين التي تم رصدها، 14 تحققت أو تحققت إلى حد كبير، 1 تحقق بشكل جزئي، 5 لم تتحقق.

الناجمة عن الاقتصاد السياسي وتحديد النهج البديلة المحتملة في حال تحققت تلك المخاطر. وكان أداء كلا المشروعين مرضٍ، وقامت مجموعة التقييم المستقلة بتقييم المشروع الأول وتصنيفه على أنه مرضٍ إلى حد ما.

9. ***كما استفادت مجموعة البنك الدولي استفادة كاملة من التقرير المرحلي بغية إجراء تصحيح جوهري للمسار.*** وأتى هذا التصحيح استجابة لسرعة تغيّر وتدهور البيئة التشغيلية في ظل تصاعد تأثير الأزمة السورية. ومن ناحية ثانية، قدّم التقرير المرحلي أيضاً فرصة لمواجهة التحديات طويلة الأمد المتعلقة بالقدرة على التنفيذ والالتزام الحكومي. وأكّد التقرير المرحلي حول استراتيجية الشراكة مع المملكة الأردنية الهاشمية الحاجة إلى: إنشاء محفظة بمزيد من التركيز ومشاريع أقل، ضمان التزام وزارة المالية والوزارات المعنية في المراحل الأولى بأن المشاريع ستحظى باهتمام وموارد كافية، تدعيم نجاح تصاميم المشاريع المثبتة، اعتماد نهج برنامجي أكثر تنسيقاً للإصلاح من خلال المساعدة على إيجاد إجماع حول أهداف الإصلاح المشتركة.

10. ***وتم إحراز تقدّم مطّرد في حل القضايا التي تؤثّر على التنفيذ خلال فترة استراتيجية الشراكة مع المملكة الأردنية الهاشمية بالرغم من أن بعض التحديات لا تزال قائمة.*** ويحدّد التقرير المرحلي التوصيات التي تم وضعها بشكل مشترك من قبل مجموعة البنك الدولي والحكومة الأردنية لتحسين الانتقائية وأداء التنفيذ. ومنذ بدء العمل بها، توجد أدلة على أنه تم اعتماد المبادئ وأن الهدف من "العمل معاً بشكل مختلف" يؤثّر إيجابياً على تركيز وأداء المحفظة، إذ زادت نسبة الصرف لتصل إلى 58 في المئة، وهي أعلى نسبة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتم تصنيف مشروعين فقط في المحفظة على أنهما في خطر (مشروع التخلّص التدريجي من المواد المستنفدة لطبقة الأوزون – مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية في الأردن والسجل الوطني الموحّد وبرنامج العاملين في مجال الوصول إلى الأفراد).

11. ***يخضع المشروعان اللذان يواجهان مشاكل لإعادة هيكلة جوهرية ومن بعدها ستتم إعادة تقييم تصنيفاتهما.*** ومن المتوقّع أن يعود تصنيف الاستباقية، البالغ حالياً 50 في المئة، إلى 100 في المئة بمجرد الانتهاء من إعادة هيكلة السجل الوطني الموحّد وبرنامج العاملين في مجال الوصول إلى الأفراد (متوقّع في الربع الرابع من السنة المالية 2016). وكانت مجموعة التقييم المستقلة قد أجرت تقييماً لتسعة مشاريع خرجت من المحفظة (السنوات المالية 2013–2015)، وتم تصنيف 55 في المئة منها على أنها مرضية إلى حد ما أو أكثر، وهذا يُعتبر أقل بقليل من المعدّل الإقليمي البالغ 63 في المئة. كما تظهر محفظة الأردن Candor Gap (وهي الفرق بين نسبة المشاريع التي حصلت على تصنيفات مرضية في ما يتعلق بالنتائج الإنمائية في محفظة جارية لمدة سنة مالية واحدة (بما في ذلك تمويل المشاريع الاستثمارية وتمويل سياسات التنمية) وتصنيفات النتائج المرضية من قبل مجموعة التقييم المستقلة استناداً إلى مشاريع جرى تقييمها على مدى الأشهر الـ 18 الماضية) مهمة تبلغ 25% (مقارنة مع المعدّل الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا البالغ صفر). وسيكون لتحسين تصنيفات Candor ونتائج مشاريع البنك في الأردن الأولوية في فترة تنفيذ إطار الشراكة المقبل.

12. ***برنامج الإقراض من البنك.*** اعتباراً من شهر آذار/مارس 2016، ضمّت محفظة الأردن (البنك الدولي للإنشاء والتعمير والصناديق الائتمانية) عمليات جارية بالتزامات صافية قدرها 515.3 مليون دولار أمريكي، منها 56.3 مليون دولار أمريكي غير مصروفة. وتُضاف إلى العمليات التي يموّلها البنك الدولي للإنشاء والتعمير العمليات المموّلة من الصناديق الائتمانية، وهو مزيج يعكس تفضيل الأردن للتمويل بمنح في المجالات التي تعالج أثر الاجتماعي والاقتصادي المباشر للأزمة على اللاجئين والمجتمعات المضيفة. ويشكّل الدعم المقدّم إلى قطاعي الطاقة والمياه (القرض لأغراض سياسات التنمية قيمته 250 مليون دولار أمريكي، ما يمثّل 48 في المئة من الالتزامات الصافية) المجال الأكبر لتدخّل البنك الدولي للإنشاء والتعمير/الصناديق الائتمانية، يليه تطوير الشركات الصغرى والصغيرة والمتوسطة (28 في المئة) والتعليم والخدمات البلدية الطارئة (12 في المئة لكل منهما).

13. ***تضاعف برنامج مؤسسة التمويل الدولية في الأردن منذ عام 2010 وتُعتبر برامج مؤسسة التمويل الدولية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير متكاملة للغاية.*** اعتباراً من نهاية شهر نيسان/أبريل 2016، بلغت محفظة استثمارات مؤسسة التمويل الدولية الملتزم بها 751 مليون دولار أمريكي مع 24 شركة وتمحورت حول النقل والطاقة المتجددة والأسواق المالية والصناعات التحويلية والقطاعات الكيميائية. وخلال فترة استراتيجية الشراكة مع المملكة الأردنية الهاشمية (السنوات المالية 2012–2015)، بلغ إجمالي التزامات مؤسسة التمويل الدولية في الأردن 797 مليون دولار أمريكي (تم حشد مبلغ 440 مليون دولار أمريكي منه) شمل عدداً من الاستثمارات البارزة والشديدة التأثير. وتشمل بعض الاستثمارات البارزة 221 مليون دولار أمريكي في رياح الطفيلة – أول منشأة للطاقة المتجددة مملوكة للقطاع الخاص، و 208 مليون دولار أمريكي في "الأخوات السبع الشمسية"[15] – أكبر مبادرة من نوعها للطاقة الشمسية الكهروضوئية يقودها القطاع الخاص في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، و 11 مليون دولار أمريكي في لومينوس، وهي شركة خاصة رائدة في مجال التدريب المهني والتقني، والعديد من الاستثمارات في مؤسسات التمويل الأصغر (فينكا، شركة الشرق الأوسط لتمويل المشاريع الصغيرة، تمويلكم) بغية زيادة فرص الحصول على التمويل، وخاصة للنساء. وقد أضيف إلى استثمارات مؤسسة التمويل الدولية برنامج استشاري قوي يركّز على تعزيز البنية التحتية المالية، وخاصة الحصول على التمويل، وتحسين مناخ الاستثمار.

14. وبالإضافة إلى ذلك، التزمت مؤسسة التمويل الدولية بما مجموعه 192.5 مليون دولار أمريكي في السنة المالية 2012 في شركة حكمة فارما، وهي من عملاء مؤسسة التمويل الدولية منذ فترة طويلة، لدعم توسعّها في منطقة الشرق الأوسط والأسواق الناشئة. وفي السنة المالية 2014، حشدت مؤسسة التمويل الدولية 45 مليون دولار أمريكي بشكل قروض محدودة للشركة الأردنية الهندية للأسمدة (JIFCO) لدعم عملياتها التصنيعية والتصديرية.

15. ***والدعم المقدّم من الوكالة الدولية لضمان الإستثمار إلى المستثمرين الأجانب من القطاع الخاص يرسل إشارة قوية بأن الأردن ما يزال وجهة استثمارية جذابة.*** فالاستثمارات الإجمالية غير المسدّدة لالوكالة الدولية لضمان الإستثمار في الأردن تبلغ 228 مليون دولار أمريكي. وفي السنة المالية 2015، أصدرت الوكالة ضمانات بقيمة 15.6 مليون دولار أمريكي لاستثمارات من أدينيوم سولار وجوردان سولار وان.

16. ***ويبقى التأثير المحسّن الذي يمكن أن ينجم عن الدعم المنسّق من مجموعة البنك الدولي أساسياً لعرض القيمة المقدّم من مجموعة البنك الدولي.*** أظهرت عمليات التحقق الماضية التي أجرتها مجموعة التقييم المستقلة على استراتيجيات الشراكة مع المملكة الهاشمية الأردنية الفوائد الناجمة عن إستراتيجية مشتركة جيدة التصميم مع تقسيم واضح للعمل، وتحديداً قدرة كل مؤسسة على المساهمة في تحقيق الأهداف المشتركة في المجالات ذات الميزة النسبية التي تتمتع بها. أثناء تنفيذ استراتيجية الشراكة، تكثّف التعاون بين مؤسسة التمويل الدولية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، مع التركيز بشكل خاص على الطاقة المتجددة ودعم الشركات الصغرى والصغيرة والمتوسطة. يوفّر المرفق الأول تفاصيل عن المحفظة الشاملة، بما في ذلك عمليات الإقراض الجارية والمنجزة المنظّمة بحسب مجال الانخراط في استراتيجية الشراكة.

[15] السنة المالية 2015 – استثمرت مؤسسة التمويل الدولية 208 مليون دولار أمريكي في مجال الطاقة المتجددة في الأردن: شمسنا (35460)، فالكون (35483)، أدينيوم (35467)، أرابيا وان (35474)، جوردان سولار وان (35479).

ثالثاً. أهداف استراتيجية الشراكة ونتائجها

الركيزة الأولى – تعزيز القدرة على مقاومة الصدمات الاقتصادية: تحققت إلى حد كبير.

17. بشكل عام، ***تحققت*** هذه الركيزة ***إلى حد كبير***. وشملت الأنشطة في هذه الركيزة المرحلتين الأولى والثانية في سلسلة من قروض برامجية لأغراض سياسات التنمية (DPLs) بالإضافة إلى الخدمات التحليلية والاستشارية (ASA) في مجالات تشمل ضبط أوضاع المالية العامة والتحليل التوزيعي وبناء القدرات الإحصائية وإصلاح الشراء العام. وقد تم حشد منحة من الصندوق الإنتقالي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا بهدف تعزيز استهداف آليات الحماية الاجتماعية للاستجابة للتأثير المتنامي للأزمة السورية.

18. ركّزت التدخّلات الأولية القائمة على السياسات على تعزيز قدرة الأردن وأدائه في مجالات الحوكمة والإدارة المالية وكفاءة القطاع العام والنمو الذي يقوده القطاع الخاص. وقد أدّت الضرورة المتزايدة لمعالجة أزمة اللاجئين إلى تفاقم التحديات التي تواجه الأردن وإلى زيادة تعقيد استهداف هذا التدخّل مع تحول تركيز الحكومة على قضايا ضبط أوضاع المالية العامة وتحسين الحماية الاجتماعية. أما المرحلة الثانية في سلسلة القروض لأغراض سياسات التنمية، فدعمت تحسين الشفافية المالية والإدارة المالية. وقد تم الإنتقال نحو الأولوية المستجدة، أي الحماية الاجتماعية، من خلال استخدام منحة صغيرة من الصندوق الإنتقالي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وهو آلية متعددة المانحين تم وضعها من أجل تقديم المساعدة الفنية التحفيزية للمبادرات ذات الإمكانيات التحويلية.

1.1 تحسين الأساس لاستهداف الإعانات: لم يتحقق.

السجل الوطني الموحّد موجود ويمكن استخدامه من قبل وكالات أخرى لاستهداف المساعدة الاجتماعية، خط الأساس – كلا (2013)، الهدف – نعم (2015)

19. يبقى إنشاء السجل الوطني الموحّد (NUR) عنصراً أساسياً لنظام حماية اجتماعية أكثر فعالية وكفاءة، ويبقى هدف المشروع بـ "تحسين استهداف برامج شبكة الأمان الاجتماعي" صالحاً. ولكن الانخفاض الملحوظ في أسعار النفط العالمية خلال فترة استراتيجية الشراكة ما دون 100 دولار أمريكي للبرميل الواحد أدّى إلى تعليق خطة الحكومة المتعلقة بالتعويضات النقدية المنبثقة عن إصلاح الاعانات الخاصة بالوقود والتي تؤثّر على الحوار الجاري بشأن إصلاح الإعانات وتقلّل من الأهمية المباشرة لهذا النشاط المموّل من البنك. وبمجرد إزالة الهدف الأساسي من جمع البيانات (مدفوعات دعم الوقود)، بطُل استعمال قاعدة البيانات ولم يتحقق الهدف بوجود السجل بحلول عام 2015. لذلك، ستتم إعادة هيكلة المشروع بصورة جوهرية.

1.2 زيادة فعالية ديوان المحاسبة: تحقق.

السؤال 59 من تقدير المنظمة العالمية للنزاهة للأردن – "هل ديوان المحاسبة فعّال؟" خط الأساس – 63 (2009)، الهدف – 75 (2015)

20. تم دعم هذه النتائج مباشرة من خلال القرض البرامجي الثاني لأغراض سياسات التنمية الخاص بالأردن وتم قياسها وفقاً للنتيجة التي حصل عليها الأردن على مقياس مؤشر النزاهة العالمية. وحقق الأردن النتيجة المستهدفة البالغة 75 في عام 2015. وركّز الهدف بمعظمه على تعزيز فعالية واستقلال ديوان المحاسبة. ووافق مجلس الوزراء على مشروع قانون ديوان المحاسبة، ولكن لم تتم الموافقة عليه

من قبل البرلمان بالرغم من أنه تم تقديمه قبل سنتين. ومع ذلك، وتماشياً مع أفضل الممارسات الدولية، توقّف ديوان المحاسبة عن إجراء عمليات التدقيق المسبقة (قبل الإنفاق) في 98 من أصل 148 هيئة عامة (66 في المئة).

1.3 زيادة وصول الجمهور إلى المعلومات: تحقق.

مؤشر نتيجة الأردن المتعلق بالنزاهة العالمية 1.3 (وصول الجمهور إلى المعلومات الحكومية). خط الأساس – 64.6 (2011)، الهدف – 75 (2015)

21. تم دعم هذه النتائج مباشرة من خلال القرض البرامجي الثاني لأغراض سياسات التنمية الخاص بالأردن وتم قياسها وفقاً للنتيجة التي حصل عليها الأردن على مقياس مؤشر النزاهة العالمية والمتعلقة بحصول الجمهور على المعلومات. اتخذ الأردن خطوات فعّالة لزيادة مستوى وصول الجمهور إلى التشريعات والوثائق الجديدة من أجل تحسين الشفافية. وتمت معالجة طلبات الحصول على معلومات المقدّمة من المواطنين ضمن إطار زمني محدد واستطاع الأردن تحقيق النتيجة المستهدفة البالغة 75 في عام 2015، ما يمثّل تحسناً كبيراً عن نتيجة خط الأساس لعام 2011 (64.6).

الركيزة الثانية – البحث عن فرص لتعزيز القدرة التنافسية والازدهار المشترك: تحققت إلى حد كبير.

22. ***تحققت*** التعديلات التي أجريت في التقرير المرحلي لمواجهة التأثير المتنامي للأزمة السورية على الأردن ***إلى حد كبير***، وهي توفّر أيضاً فرصة للتوفيق بين البرنامج وأهداف مجموعة البنك الدولي المؤسسية بشكل أكثر صراحة. وأكّدت هذه الركيزة تركيزها على الازدهار المشترك الذي يقاس من خلال دخل أفقر 40 في المئة من السكان في الأردن وتتم معالجته من خلال الجمع بين استخدام ثلاث نهج: استهداف أفقر 40 في المئة من السكان مباشرة (على سبيل المثال من خلال الأنشطة الخاصة بالشركات الصغرى والصغيرة والمتوسطة التي تستهدف رائدات الأعمال)، تلبية احتياجات أفقر 40 في المئة من السكان بشكل غير مباشر عن طريق تعزيز النمو (على سبيل المثال، الأنشطة التي تحسّن مناخ الاستثمار لإقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص)، دعم التأثيرات المحلية التي لا يتم استهدافها مباشرة أو التي لا تهدف أن تؤثّر على الاقتصاد ككل (على سبيل المثال، الجهود المبذولة لزيادة كفاءة النقل بين المطار الدولي ومدينة الزرقاء الصناعية الرئيسية).

23. نصحت مؤسسة التمويل الدولية الحكومة الأردنية بإجراء إصلاحات شاملة متعلقة بالتفتيش على الأعمال التجارية في البلاد. وشمل ذلك إنشاء لجنة عليا حول إصلاحات التفتيش ووضع كتيبات التشغيل الخاصة بالتفتيش وإجراءات التشغيل القياسية لتسع إدارات تفتيش وتوفير التدريب المستمر وبناء القدرات للمفتشين حول الإجراءات والمهارات التي تم تطويرها حديثاً وإجراء استعراض قانوني بهدف إلغاء الإزدواجية في القوانين والأنظمة واستحداث الأتمتة الكاملة.

2.1 تحسين النقل: لم يتحقق.

تحسّن الوقت الذي يستغرقه التنقّل من أمانة عمّان الكبرى إلى الزرقاء من خلال استخدام طريق عمّان الدائري: خط الأساس – 60 دقيقة (2010)، الهدف – 40 دقيقة (2014)

24. تم دعم هذا الهدف من خلال مشروع ممر تنمية عمّان. وركّز الدعم المقدّم من البنك الدولي للإنشاء والتعمير على تحسين كفاءة خدمات النقل والخدمات اللوجستية. وتم إنجاز قسم الطريق الدائري المموّل من البنك الدولي للإنشاء والتعمير على عكس بعض الأقسام التي تموّلها جهات ممولة أخرى. وفي تاريخ إغلاق المشروع، تم إنجاز القسمين 2 و 3 من الطريق الدائري (بتمويل من البنك الدولي للإنشاء والتعمير وبنك الاستثمار الأوروبي على التوالي) بالكامل في حين كان القسم 1 منجزاً بنسبة 60%، لذا كانت المرحلة الأولى منجزة بنسبة 85 في المئة. أما بالنسبة إلى جوانب المشروع الأخرى، بما في ذلك تحقيق قدر أكبر من الكفاءة في قطاع الخدمات اللوجستية وتوفير الأراضي للاستثمار المنتج والتنمية الحضرية، فلم تتحقق.

25. قدّم استثمار مؤسسة التمويل الدولية المتكرّر بقيمة 94 مليون دولار أمريكي (تم حشد مبلغ 72.6 مليون دولار أمريكي منه) في السنة المالية 2014 لتوسيع مطار الملكة علياء الدولي تمويلاً طويل الأمد تمس الحاجة إليه للبنية التحتية للنقل في الأردن، ودعم نمو قطاع السياحة، وهو قطاع مهم من الناحية الاستراتيجية للاقتصاد الأردني.

2.2 تحسين توليد الكهرباء، مع التركيز على الطاقة المتجددة: تحقق.

القدرة الإضافية لتوليد الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة: خط الأساس – 1.4 ميغاواط (2011)، الهدف – 70 ميغاواط على الأقل من قدرات التوليد الجديدة من مصادر الطاقة المتجددة قيد الإنشاء (2015)

26. تم دعم هذا الهدف من خلال مشروع تشجيع سوق طاقة الرياح بتمويل من مرفق البيئة العالمية. تم تصنيف تحقيق المشروع لهدفه الإنمائي على أنه مرضٍ إلى حد ما عند استعراض تقرير إنجاز التنفيذ والنتائج في آذار/مارس 2016. ودعمت العملية التشريعات والأنظمة ذات الصلة، وأنشأت آلية تمويل ذات صلة لعمليات طاقة الرياح، وطوّرت عملية نموذجية تجريبية. وتم تجاوز هدف الـ 70 ميغاواط من قدرات التوليد الجديدة وتضاعف تقريباً عند إغلاق المشروع في حزيران/يونيو 2015، ليصل إلى 118.45 ميغاواط.

27. تقود مؤسسة التمويل الدولية عملية دعم القطاع الخاص بهدف إشراكه في قطاع الطاقة في الأردن، وخاصة في ظل برنامج متنامٍ في مجال الطاقة المتجددة. وخلال فترة إستراتيجية الشراكة، استثمرت مؤسسة التمويل الدولية في ثلاثة مشاريع في قطاع الطاقة: في السنة المالية 2012، استثمرت مؤسسة التمويل الدولية 10 ملايين دولار أمريكي في أسهم شركة أكوا جوردان من أجل زيادة القدرة المركّبة وتعزيز منصة الاستثمارات المرتبطة بالطاقة في البلاد. وتنتج أكوا باور حالياً 7،964.3 غيغاواط في الساعة، وتلبّي احتياجات 1.3 مليون عميل. وخلال السنة المالية 2014، خصّصت مؤسسة التمويل الدولية 221 مليون دولار أمريكي لدعم تطوير مزرعة رياح تبلغ طاقتها 117 ميغاوات في الأردن – وهي أول مشروع للطاقة المتجددة على نطاق تجاري في البلاد. وفي السنة المالية 2015، خصّصت المؤسسة تمويلاً بقيمة 208 مليون دولار أمريكي، وتم حشد أكثر من نصفه من مستثمرين آخرين لتطوير مشاريع الطاقة الشمسية الكهروضوئية التي تبلغ طاقتها 91 ميغاواط.

2.3 تحسين خدمات إدارة النفايات الصلبة: تحقق.

قدرة استيعاب مكب الغباوي: خط الأساس – 6 ملايين طن (2010)، الهدف – 8 ملايين طن (2015)

28. تم دعم هذا الهدف أساساً من خلال مشروع إدارة النفايات الصلبة في عمّان – وهو مشروع مبتكر ومتطلّب من الناحية الفنية وشكّل مشاركة البنك الأولى مع مدينة عمّان منذ عقدين. وتم إغلاق المشروع في 30 حزيران/يونيو 2014، محققاً الهدف المتمثّل بسعة استيعاب

مكبات النفايات بشكل كامل. لكن المشروع شهد تأخيراً في مباشرة تنفيذ العقد الخاص بجمع الغازات المنبعثة من المطامر وإنتاج الطاقة المتجددة الذي تبلغ قيمته 25 مليون دولار أمريكي. وتم الاسترشاد بالدروس المتعلقة بتصميم المشروع وتنفيذه عند وضع توصيات التقرير المرحلي.

2.4 تحسين الاستدامة البيئية: تحقق.

(1) إدارة نظام الإنتاج بطريقة مستدامة في المناطق المحمية: خط الأساس – 15,500 هكتار (2011)، الهدف – 23,000 هكتار (2014)، (2) الاستهلاك السنوي لمركّبات الكربون الهيدروكلورية فلورية (HCFC): خط الأساس – 83 طن كل عام، الهدف – 74.4 طن كل عام

29. لا يقاس المؤشر (1) المستمد من التقرير المرحلي مباشرة من خلال المنحة الخاصة بالنظم الإيكولوجية وسبل كسب العيش في البادية التي تساهم في تحقيق هذا الهدف. ولكن التقدّم المحرز نحو مؤشر مماثل من إطار نتائج المشروع، *"مناطق جديدة خارج المناطق المحمية تكون صديقة للتنوع البيولوجي (هكتار). خط الأساس – 0، الوضع الحالي – 3000 هكتار، الهدف – 3000 هكتار"* تم قياسه وتحقيقه واستخدامه في هذا الاستعراض كأساس للتصنيف.

30. يهدف مشروع التخلّص التدريجي من المواد المستنفدة لطبقة الأوزون – مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية (بتمويل من مرفق البيئة العالمية) إلى مساعدة الأردن على الوفاء بالتزاماته في إطار بروتوكول مونتريال بالتخلّص التدريجي من مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية، ويساهم في تحقيق هدف استراتيجية الشراكة من خلال المؤشر (2). ويقدّم المشروع منحاً لثلاث شركات من أجل مساعدتها على التحول إلى استخدام مواد ذات تأثير مستنفد لطبقة الأوزون منخفض. ويبقى الأردن على المسار الصحيح لناحية الوفاء بالتزاماته في إطار بروتوكول مونتريال، وتلقّى البنك الدولي طلباً من الحكومة ليكون بمثابة الوكالة الرائدة في الجولة المقبلة من عمليات التخلّص التدريجي وفقاً لبروتوكول مونتريال. يخضع المشروع حالياً لإعادة هيكلة ستشمل أيضاً هدفاً نهائياً أكثر طموحاً يتمثّل بخفض مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية. وبعد إعادة هيكلته، من المتوقّع أن تتم ترقية وضع المشروع وسيبدأ العمل على توفير تمويل إضافي لمواجهة الجولة المقبلة من التزامات بروتوكول مونتريال.

2.5 تحسين فرص حصول الشركات الصغرى والصغيرة والمتوسطة على التمويل: تحقق.

(1) المستفيدون من الشركات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في إطار خط الائتمان: خط الأساس – 0 (2013)، الهدف – 1,000 وتمثّل الشركات المملوكة للنساء 35 في المئة (2015)، (2) عدد القروض الصغيرة غير المسدّدة: خط الأساس – 90,289 (2011)، الهدف – 108,000 (2015)

31. تم دعم هذه النتائج جزئياً من خلال القرض البرامجي الثاني لأغراض سياسات التنمية في الأردن وهدفه المتفق عليه المتمثّل بإنشاء مكتب ائتمان وكذلك من خلال عملية الإقراض لمشروع تطوير الشركات الصغرى والصغيرة والمتوسطة من أجل تحقيق النمو الشامل. وعملت مؤسسة التمويل الدولية على إنشاء أول مكتب خاص للائتمان، وهو الأكثر تقدّماً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وقد بدأ العمل به تماشياً مع التاريخ المستهدف المتفق عليه، أي أيلول/سبتمبر 2015.

32. في غضون 18 شهراً من الموافقة عليه، تم صرف مخصّصات مشروع تطوير الشركات الصغرى والصغيرة والمتوسطة بشكل كامل، وفي ظل التقدّم المطّرد، وافق البنك على تمويل إضافي. وتم تجاوز الهدف الأصلي البالغ 1,000 مستفيد من الشركات الصغرى والصغيرة والمتوسطة ليصل إلى 9,172. وعلاوة على ذلك، بلغت نسبة المستفيدات 87 في المئة، متجاوزة بذلك الهدف الأصلي البالغ 35 في المئة. وفي فترة 2012–2015، وفي ما يتعلق بالمؤسسات المالية التي تدعمها استثمارات مؤسسة التمويل الدولية، فقد ازدادت محفظة قروضها غير المسدّدة الخاصة بالشركات الصغرى والصغيرة والمتوسطة من 253 مليون دولار أمريكي إلى 820 مليون دولار أمريكي. كما ارتفع عدد القروض الصغيرة غير المسدّدة بشكل كبير من 73,866 (بقيمة 33 مليون دولار أمريكي) إلى 109,979 (بقيمة 76 مليون دولار أمريكي)، محققاً بذلك هدف هذا المؤشر.

33. بين السنوات المالية 2012 و 2015، استثمرت مؤسسة التمويل الدولية ما مجموعه 6 ملايين دولار أمريكي في ثلاث مؤسسات للتمويل الأصغر[16]، مما ساهم في زيادة عدد القروض الصغيرة غير المسدّدة بشكل كبير من 73,866 (بقيمة 33 مليون دولار أمريكي) إلى 109,979 (بقيمة 76 مليون دولار أمريكي). وبالإضافة إلى ذلك، وفي ما يتعلق بالمؤسسات المالية التي تدعمها استثمارات مؤسسة التمويل الدولية، فقد ازدادت محفظة قروضها غير المسدّدة الخاصة بالشركات الصغرى والصغيرة والمتوسطة من 253 مليون دولار أمريكي إلى 820 مليون دولار أمريكي خلال الفترة نفسها. أما على الصعيد الاستشاري، فدعمت مؤسسة التمويل الدولية بنك الاتحاد لزيادة قدرته على تلبية احتياجات الشركات الصغيرة والمتوسطة المصرفية، بما في ذلك الشركات المملوكة للنساء.

34. قدّمت مؤسسة التمويل الدولية الخدمات الاستشارية المعمّقة والمصمّمة خصيصاً للعديد من الشركات المتوسطة والصغيرة. وبالتعاون مع بيت الحوكمة الأردني للتدريب، أجرت مؤسسة التمويل الدولية ورش عمل وندوات تستهدف الشركات الصغيرة والمتوسطة لأكثر من 500 شركة، وقامت بتدريب أكثر من 1000 من أعضاء مجلس الإدارة وكبار المديرين على ممارسات حوكمة الشركات. كما ساعدت المؤسسة العشرات من الشركات على تنفيذ إصلاح الحوكمة وتحسين الأداء. ودعمت المؤسسة أيضاً قسم مراقبة الشركات التجارية في وزارة الصناعة والتجارة الأردنية في صياغة ونشر قواعد الممارسات حول حوكمة الشركات للشركات الصغيرة والمتوسطة. ونشرت بالاشتراك مع بيت الحوكمة الأردني للتدريب دراسة مقارنة للأنظمة المتعلقة بحوكمة الشركات ذات الصلة بالشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات المدرجة في البورصة والبنوك. كما بدأت مؤسسة التمويل الدولية مناقشات حول التنوع بين الجنسين في مجالس إدارات الشركات وأجرت بحوثاً حول التأثير الإيجابي للغاية للتنوع بين الجنسين على الأداء المالي للشركات.

2.6 بيئة قانونية مناسبة لتنظيم الشراكات بين القطاعين العام والخاص: تحقق إلى حد كبير.

ينطبق قانون الشراكات بين القطاعين العام والخاص الجديد على جميع معاملات الشراكات بين القطاعين العام والخاص الجديدة والوحدة الخاصة بالشراكات بين القطاعين العام والخاص قامت بتحديد تدفق أولي لخمسة مشاريع شراكات بين القطاعين العام والخاص محتملة، مع مراعاة التحقق منها: خط الأساس – غياب قانون الشراكات بين القطاعين العام والخاص وغياب وحدة خاصة بالشراكات بين القطاعين العام والخاص (2011)، الهدف – التطبيق الفعال لقانون الشراكات بين القطاعين العام والخاص الجديد والاستخدام الفعال للوحدة الخاصة بالشراكات بين القطاعين العام والخاص في وزارة المالية (2015)

[16] في السنة المالية 2013، استثمرت مؤسسة التمويل الدولية مليوني دولار أمريكي في القرض الثاني لشركة الشرق الأوسط لتمويل المشاريع الصغيرة (# 31262) ومليوني دولار أمريكي في القرض الثاني لتمويلكم (# 32606)، وفي السنة المالية 2014، استثمرت مليوني دولار أمريكي في فينكا الأردن (# 31217).

35. تم دعم هذه النتائج من خلال القرض البرامجي الثاني لأغراض سياسات التنمية وهدفه الذي ركّز على تعزيز إطار الشراكات بين القطاعين العام والخاص. واتخذت الحكومة خطوات فعالة لتحقيق هذه النتائج. فقد أنشئت وحدة خاصة بالشراكات بين القطاعين العام والخاص بمجموعة كاملة من الموظفين كما هو مطلوب في وزارة المالية. وبالرغم من أنه تمت الموافقة على إطار قانوني شامل للشراكات بين القطاعين العام والخاص، لم يكن ممكناً حتى الآن تحديد مدى تطبيق القانون في الممارسة العملية.

2.7 تحسين بيئة التعلّم: تحقق.

(1) المدارس التي تنفّذ خطط التحسين (العدد): خط الأساس – 789 (2008)، الهدف – 3,000 (2015)، (2) عدد الطلاب بدوام كامل في برامج عميل مؤسسة التمويل الدولية المختلفة: خط الأساس – 5,663 (2013)، الهدف – 6,491 (2015)

36. يرتبط تقديم الدعم لهذه النتائج بالمرحلة الثانية من برنامج تطوير التعليم نحو اقتصاد المعرفة الذي يموّله البنك، وكذلك بدعم مؤسسة التمويل الدولية لقطاع التعليم في البلاد. ويقاس المؤشر الأول بعدد المدارس التي تواصل تنفيذ خطط التحسين. وقد تم تجاوز الهدف البالغ 3,000 في عام 2015 ليصل إلى 3,027. وفي إطار مبادرة التعليم من أجل التوظيف E4E للشباب العربي، استثمرت مؤسسة التمويل الدولية 11 مليون دولار أمريكي في الأسهم في لومينوس، الشركة الخاصة الأردنية الرائدة في توفير التدريب المهني والتقني. وبفضل هذا الاستثمار، تمكّن 7,033 طالب من الحصول على التدريب في عام 2014، ومن بينهم 1,628 من الإناث. ويُعدّ هذا الاستثمار مكمّلاً للعمل الاستشاري الذي تقوم به مؤسسة التمويل الدولية من أجل تعزيز نهج مستدام ومنسّق يزوّد الأردنيين الشباب بالمهارات اللازمة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتنامي في الأردن.

الركيزة الثالثة – التخفيف من الضعف للتخفيف من الفقر: تحققت جزئياً.

37. تعكس هذه الركيزة التركيز الواضح على الهدف المؤسسي للحد من الفقر في سياق تفاقمت فيه أوجه الضعف القائمة في الأردن بفعل الأزمة السورية. وقد تم الاسترشاد بالمساعدة التي قدّمها البنك في إطار هذه الركيزة لإجراء الحوار الدولي بشأن اللاجئين والمشرّدين داخلياً في منطقة الشرق الأوسط، فضلاً عن توفير تجربة متعلقة بالتنفيذ تحدّد نهجاً للمرونة أصبح منذ ذلك الحين مدمجاً في الإستراتيجية الخاصة بالشرق الأوسط. وإذ تُعتبر استجابة مجموعة البنك الدولي في الأردن على نحو متزايد كاستجابة تشمل "الترابط بين المجالين الإنساني والإنمائي" بنجاح، فهي تجمع ثلاث سمات مهمة مع إمكانية تطبيقها على نطاق أوسع: (1) الاستجابة السريعة للأزمات المستجدة، (2) الاستخدام الخلاق للأدوات والشراكات، (3) اختيار وحشد الجهات المانحة بصورة فعّالة.

38. وكانت الاستجابة الطارئة لتزايد أعداد اللاجئين السوريين الفارين إلى الأردن من بين الاستجابات الأولى التي استفادت من الأحكام التي أُدخلت حديثاً في إطار السياسة التشغيلية OP/BP10.00. وأتى هذا الاستعداد القصير في وقت كانت المساعدة في الوقت المناسب حاسمة للمحافظة على النظم الرازحة تحت ضغط شديد وعرضة لخطر انهيارها الوشيك. إضافة إلى ذلك، فإن القدرة على توفير حصة متزايدة من التمويل بأثر رجعي واستخدام قائمة إيجابية بالسلع المؤهلة لعملية شراء مبسّطة قد حسّنت بشكل جوهري توقيت ونطاق المساعدة المقدّمة.

39. كما تتيح سياسة البنك مرونة أكبر في العمل مع الشركاء بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة. وقد استطاع البنك، من خلال الاستجابات الأولية لأزمة اللاجئين، أن ينشئ شراكة قوية وفعّالة مع منظومة الأمم المتحدة. وبفضل هذه الشراكة، تحسّن التنسيق وتأثير الاستجابة وتم وضع نموذج للأنشطة على صعيد الترابط بين المجالين الإنساني والإنمائي. وأخيراً، ساهمت الاستجابة السريعة والفعالة في تحديد المجالات التي يمكن فيها استهداف موارد المانحين. فالعمليتان الطارئتان في الأردن جمعتا موارد مقدّمة من المانحين كبيرة، وربما الأهم من ذلك، ساعدتا على تحديد قضية اللاجئين على أنها منفعة عامة عالمية تتطلّب دعماً استثنائياً من المجتمع الدولي. ويشكّل هذا المبدأ أساساً للإطلاق الناجح للبرنامج العالمي لتسهيلات التمويل الميسَّر لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (2016) الذي أنشئ لتزويد البلدان المتوسطة الدخل التي تستضيف لاجئين بإمكانية الحصول على التمويل بشروط ميسّرة.

3.1 تحسين الوصول إلى شبكات الأمان والخدمات الاجتماعية: تحقق جزئياً.

(1) المستفيدون من برامج شبكات الأمان (الإعانات): خط الأساس – 0 (2014)، الهدف – 2,500,000 (2016)، من بينهم 48.5% من النساء، (2) عدد العمّال الذين تشملهم المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي: خط الأساس – 810,000 (2010)، الهدف – 1,000,000 (2014)، (3) الأسر الضعيفة التي وصل إليها العاملون الاجتماعيون في مجال الوصول إلى الأفراد الذين تم توظيفهم من قبل المنظمات غير الحكومية: خط الأساس – 0 (2013)، الهدف – 6,000 (2015)

40. تحقق المؤشر (1) عام 2015 من خلال المشروع الطارئ لمساعدة الأردن على التخفيف جزئياً من وطأة الصراع السوري. وأكدّت هذه الاستجابة السريعة لتأثير الصراع السوري على المجتمعات المضيفة أهمية قنوات المساعدة الاجتماعية القائمة في حالات الطوارئ. كما يرتبط المؤشران (2) و (3) بمجموعة النتائج 1.1، ويشملان السجل الوطني الموحّد وبرنامج العاملين في مجال الوصول إلى الأفراد. إلا أن أهداف هذين المؤشرين لم تتحقق.

3.2 تحسين قدرة البلديات والمجتمعات المحلية للتصدّي لتأثير تدفق اللاجئين السوريين: تحقق.

(1) المستفيدون من جهود التصدّي لتأثيرات تدفقات اللاجئين السوريين على تقديم الخدمات المباشرة في البلديات المستهدفة: خط الأساس – 0 (2014)، الهدف – 545,000 (2016)، 245,250 منهم من النساء، السكان المستضيفون – 395,000، اللاجئون – 150,000، (2) البلديات الأكثر تضرراً من تدفق اللاجئين السوريين التي تحرص على ضمان مستويات ما قبل الأزمة من نصيب الفرد من الاستثمارات في مجالين على الأقل من المجالات التالية: النفايات الصلبة، الطرق المحلية، تنظيف الشوارع، الحدائق العامة/الأماكن الترفيهية، الخدمات المجتمعية: خط الأساس – 0 (2014)، الهدف – 50 في المئة (2016)، (3) عدد الأطفال المحصنين (0–6 سنوات) يبقى عند خط الأساس أو فوقه: خط الأساس – 1.1 مليون (2012)، الهدف – 1.1 مليون (2015)

41. ساهم مشروع الخدمات الطارئة والصمود الاجتماعي إلى حد كبير في تحقيق هذه النتائج. وهذا النشاط يدعم البلديات والمجتمعات المضيفة الأردنية في التصدّي لتأثيرات تدفقات اللاجئين السوريين على تقديم الخدمات المباشرة. فقد أدّت الأعداد الغفيرة من اللاجئين إلى وضع ضغط كبير على البنية التحتية والخدمات الحضرية، الأمر الذي أثّر على كل من الأردنيين واللاجئين. وكان الهدف من هذه العملية المساعدة على الحفاظ على مستويات الخدمات الأساسية ما قبل الأزمة. وتم تجاوز عدد المستفيدين المستهدف، ليصل إلى أكثر من ثلاثة ملايين عام 2016. إضافة إلى ذلك، تم تحقيق هدف الوصول إلى 45.8 في المئة من المستفيدات والإبقاء عليه. أما في ما يتعلق بنسبة البلديات التي أبقت على مستويات ما قبل الأزمة من نصيب الفرد من الاستثمارات، فتم تجاوز هدف الـ 50% ليصل إلى 100 في المئة. وبالنسبة إلى الهدف المتعلق بالتحصين، فتم تحقيقه من خلال المشروع الطارئ لمساعدة الأردن على التخفيف جزئياً من وطأة الصراع السوري. وقد تحقق الهدف المتمثّل بإبقاء التحصين عند مستوى خط الأساس ما قبل الأزمة.

3.3 تحسين حماية الأسر الفقيرة والفقيرة العابرة بطريقة فعّالة من حيث التكلفة. لم يتحقق.

عدد الفقراء والفقراء العابرين الذين يستفيدون من تحسين استهداف التحويلات النقدية: خط الأساس – 0 (2012)، الهدف – 36,000 (2015). لم يتم قياسه.

42. من أجل تطوير فهم أعمق لديناميات الفقر في الأردن، ولاستخدام هذه البيانات بغية تحسين استهداف المساعدة الاجتماعية، عمل البنك الدولي مع الحكومة على تحليل بيانات الفقر لتقييم الأشخاص الأكثر عرضة لخطر الوقوع في براثن الفقر. ومن خلال الاستفادة من منهجية المسح الربع سنوية في الأردن، كان من الممكن تحديد الأشخاص الذين تجاوز استهلاكهم السنوي مستوى الفقر، ولكنهم مع ذلك شهدوا ظروفاً عرضية من الفقر خلال العام – وهي مجموعة تم وصفها بـ "الفقراء العابرون". وقد أدّى شمول الفقراء العابرين في التقديرات المتعلقة بالفقر إلى توسّع كبير في عدد الأشخاص الذين قد يكونون مؤهلين للحصول على المساعدة الاجتماعية. ومن خلال شمول الفقراء العابرين في التقديرات المتعلقة بالفقر، ازداد معدّل الفقر في الأردن من 14.4 في المئة إلى 33 في المئة (معدّل الفقر بما في ذلك الفقراء العابرين). وكان من المتوقّع أن تساعد المسوحات والدراسات الاستقصائية المتكررة على استهداف المساعدة الاجتماعية على نحو أكثر فعالية. في أي حال، لم يكن من الممكن توليد بيانات المقارنة، وهذا الواقع، جنباً إلى جنب مع عدم إحراز تقدّم في وضع السجل الوطني الموحّد، قد أدّى إلى انخفاض الفرص بتوفير الاستنارة للأنشطة التي يدعمها البنك.

رابعاً. أداء مجموعة البنك الدولي

43. ***تم تصنيف أداء مجموعة البنك الدولي في تصميم وتعديل ودعم تنفيذ برنامج استراتيجية الشراكة مع المملكة الأردنية الهاشمية على أنه جيد.*** ويستند هذا التقييم إلى عوامل عدة، منها: (أ) الأهمية العالية المستمرة لأهداف إستراتيجية الشراكة، (ب) التنفيذ الفعّال للبرنامج بما في ذلك تحليل مشترك (البنك الدولي والحكومة) للتحديات التي تواجه التنفيذ، (ج) الاستجابة السريعة والمبتكرة للأزمة المستجدة (تدفق اللاجئين السوريين)، (د) إعادة تعديل شاملة لإطار نتائج استراتيجية الشراكة مع المملكة الأردنية الهاشمية من أجل مواجهة الظروف المتغيّرة في وقت إعداد التقرير المرحلي، (هـ) التنسيق الفعّال مع مؤسسة التمويل الدولية، (و) التأكيد على الشراكة وتنسيق المساعدات.

44. ***بقيت أهداف استراتيجية الشراكة ذات أهمية كبيرة في تحقيق الأهداف الإنمائية في الأردن.*** حتى بمقاييس المنطقة، تم تنفيذ إستراتيجية الشراكة في الأردن خلال فترة تشهد تحديات كبيرة. وقليلون هم الذين توقّعوا أن يكون الصراع السوري بهذه الشدة أو أن تطول مدته، وكذلك الأمر بالنسبة إلى التهجير القسري لملايين السوريين الذي نجم عنه. ولحسن الحظ، كانت استجابة البنك الدولي لهذه الظروف سريعة، وبدلاً من محاولة إيجاد حل مؤقت لهذه التحديات، حاول البنك التصدّي لها مباشرة. فقد ساعدت إعادة تركيز أهداف وأولويات ونتائج استراتيجية الشراكة في وقت إعداد التقرير المرحلي على ضمان بقاء دعم مجموعة البنك الدولي متماشياً بشكل جيد مع أولويات الدولة، وقدّمت أيضاً فرصة لتحقيق التوافق بين استراتيجية الشراكة واستراتيجية مجموعة البنك الدولي ونهج مشاركته الوطنية. وعلى وجه الخصوص، شكّل التشديد على الفقر وتعزيز الازدهار لأفقر 40 في المئة من السكان إطاراً استراتيجياً مرجعياً تم الاسترشاد به على نحو مفيد لتقديم الدعم من مجموعة البنك الدولي إلى الأردن.

45. ***تمت معالجة التحديات التي تواجه التنفيذ بصراحة واتخاذ الإجراءات المشتركة لتحسين تأثير الدعم المقدّم من البنك الدولي.*** أدّت الأزمة السورية إلى تفاقم المشاكل في الأداء التي تؤثّر على محفظة البنك الدولي في الأردن. وقدّم التقرير المرحلي فرصة لمناقشة هذه المشاكل مع النظراء الحكوميين، للتأكيد بشكل مشترك على أهمية تحسين أداء (وتأثير) الأنشطة المموّلة من المنح أو من البنك الدولي للإنشاء والتعمير ووضع نهج مشترك للتصدّي لهذه التحديات بشكل منهجي. ومن المتوقّع أن يتم الاسترشاد بالتأثير الدائم لهذا الالتزام المشترك عند اتباع النهج في إطار الشراكة المقبل (انظر على سبيل المثال الدروس المستفادة المتعلقة بالقدرات المؤسسية والحوافز)، وإن كان هناك بالفعل بعض التحسّن في أداء المحفظة في ما يتعلق بالمصروفات (باستثناء تمويل سياسات التنمية) التي شهدت زيادة من متوسط قدره 44 مليون دولار أمريكي (السنوات المالية 2011– 2015) إلى 71 مليون دولار أمريكي في السنة المالية 2016 حتى تاريخه.

46. ***تؤكّد الاستجابة السريعة والمبتكرة لتأثير الأزمة في سوريا على الحاجة إلى الإبقاء على المرونة.*** فتجارب مجموعة البنك الدولي في الأردن وفي جميع أنحاء الشرق الأوسط عزّزت باستمرار الحاجة إلى المرونة في التنفيذ. وقد حثّ تدفق اللاجئين إلى بلد متوسط الدخل على التفكير من الناحية المؤسسية على كيفية التعامل مع المنافع العامة العالمية من دون الحصول على تمويل بمنح بشكل كاف ومن دون وجود أي نموذج قائم ومعمول به لتطبيقه. وأثبتت الاستجابة الأولية للبنك الدولي في المشروعين الطارئين – مع استخدام جيد للأحكام المتعلقة بالسياسات التي أُدرجت حديثًا بالنسبة إلى الأنشطة في حالات الحاجة الملحة – أن البنك الدولي يستطيع التحرّك بسرعة وبنجاح لتلبية الاحتياجات ذات الأولوية المستجدة. وهذه الاستجابة توفّر الاستنارة للعمليات المبتكرة في الأردن مثل الدعم المقدّم للمناطق الاقتصادية الخاصة لتوفير فرص العمل للأردنيين والسوريين، وكذلك في البلدان الأخرى التي تستضيف أعداداً كبيرة من النازحين قسراً.

47. ***استفاد البنك ومؤسسة التمويل الدولية من التقرير المرحلي لإجراء تغييرات كبيرة على نطاق وتركيز استراتيجية الشراكة.*** في سياقات تشغيل أقل تقلباً، غالباً ما يقتصر التقرير المرحلي على إعادة تأكيد أهمية الأهداف الاستراتيجية الأصلية. أما في الأردن، فتطلّبت التغييرات الأساسية في سياق التشغيل إعادة تقييم منهجي للأولويات ولنطاق وحجم برنامج مجموعة البنك الدولي. وفي هذا الصدد، يُعتبر التقرير المرحلي أداة متكاملة في تنفيذ نهج "يتسم بالمرونة".

48. ***وكان التعاون بين البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية جانباً مهماً من هذه الاستراتيجية والاستراتيجيات السابقة وستكون له أهمية متزايدة مع سعي الأردن إلى تعزيز النمو الذي يقوده القطاع الخاص.*** وقد ساعد التقسيم الواضح للعمل على أساس التنسيق القوي والمزايا النسبية على تحقيق إمكانات نهج "مجموعة بنك دولي واحدة" في الأردن. ويشكّل التنسيق في قطاع الطاقة مثالاً جيداً حيث قدّم البنك الدولي الدعم لإصلاح السياسات (بما في ذلك سحب إعانات الطاقة) ودعمت مؤسسة التمويل الدولية الاستثمارات الأولى للقطاع الخاص في مجال الطاقة المتجددة.

49. ***أكّدت الاستجابة للأزمة السورية على الأهمية المحورية للشراكات وتنسيق المساعدات الفعّال.*** فالأزمة السورية أدّت إلى صعوبة التمييز بين المساعدة الإنسانية والإنمائية. ونظراً لأهميته الجيوسياسية، تلقّى الأردن حصة كبيرة من المساعدات الخارجية، وتمكّن البنك من الاستفادة بشكل فعّال من هذه العلاقات لحشد الجهود المنسّقة وتحفيز الدعم الدولي. كما طوّر البنك تعاوناً قوياً مع وكالات الأمم المتحدة وخاصة تلك العاملة في المجال الإنساني. وبما أن الاستجابة للأزمة السورية في الأردن تحظى باهتمام دولي، فمن المتوقّع أن يقوم البنك الدولي بدعم التنسيق الفعّال للجهات المانحة من أجل تجنّب الازدواجية وتعزيز الأثر الإنمائي. أما مؤسسة التمويل الدولية، فسيكون لها دور رئيسي في تقديم الحلول والمنتجات المالية للقطاع الخاص بهدف دعم المجتمعات المضيفة. وكذلك، بدأ عملاء مؤسسة التمويل الدولية في الأردن بالمساهمة في الجهود الوطنية الرامية إلى التصدّي لأزمة اللاجئين السوريين.

التوافق مع الأهداف المؤسسية

50. ***وفقاً لاستعراض الإنجاز والتعلّم، فإن إستراتيجية الشراكة مع المملكة الأردنية الهاشمية متوافقة بشكل وثيق مع أهداف مجموعة البنك الدولي المتعلقة بالقضاء على الفقر المدقع وتعزيز الازدهار المشترك بطريقة مستدامة.*** وقد ساعدت تجربة التنفيذ الأخيرة في الأردن على تحديد نهج لتحقيق أهداف مجموعة البنك الدولي في البلدان المتوسطة الدخل الهشة، وأصبحت الدروس المستفادة من التنفيذ خلال فترة إستراتيجية الشراكة منذ ذلك الحين جزءاً أساسياً في الاستراتيجية الخاصة بالشرق الأوسط. فهذه الاستراتيجية الخاصة بالشرق الأوسط تشمل ركيزة تركّز بشكل خاص على تعزيز القدرة على مقاومة الصدمات الناجمة عن النازحين/اللاجئين وتمت صياغتها لمعالجة أسباب ونتائج العنف في المنطقة بشكل أكثر مباشرة – وهي قرارات استراتيجية تعكس الدروس الرئيسية من مشاركة البنك في الأردن.

خامساً. الدروس الرئيسية

51. ***استطاع الأردن الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي رغم أن البلد يواجه الصدمات التي أعقبت الصراع والاضطرابات الإقليمية. وسيتمثّل التحدي الذي يواجهه إطار الشراكة في دعم الأردن في الاستجابة للأولويات الفورية وفي الوقت نفسه إحراز تقدّم في مجال التصدّي للتحديات الإنمائية الطويلة الأمد.*** وقد كان لمجموعة البنك الدولي دور هام في مساعدة الأردن على الاستجابة بسرعة لأزمة اللاجئين من خلال الاستخدام الجيد للأدوات والأحكام المتعلقة بالسياسات المتاحة لتسريع التقدّم. ولذلك، ينبغي أن يكون أحد أهداف الاستراتيجية المقبلة فهم كيفية استدامة الاستجابة الطارئة الناجحة وتوسيع نطاقها. كما يؤكّد التقدّم المحرز في برنامج تطوير التعليم نحو اقتصاد المعرفة / المرحلة الثانية (ERFKE II) ومشروع الخدمات الطارئة والصمود الاجتماعي على أهمية دور المجموعة في مساعدة الجهات المانحة على التوافق بشأن الأولويات المشتركة، والأهمية المركزية لملكية الحكومة والتزامها، وأهمية المقاييس الواضحة المعالم لرصد التقدّم المحرز وتوفير الاستنارة لتصحيح المسار.

52. ***بالنسبة إلى أولويات الدعم، على مجموعة البنك الدولي أن تسترشد بتقييم دقيق للقدرة على التنفيذ والحوافز المؤسسية.*** يوضّح التشخيص المنهجي الوطني تعقيد الاقتصاد السياسي وضعف البلاد أمام الصدمات الخارجية. أحد الدروس الهامة المستخلصة من استراتيجية الشراكة مع المملكة الأردنية الهاشمية هو أن التوافق الوثيق بين الإصلاحات المدعومة وتقييم قدرة الدولة اللازمة لتنفيذها بنجاح هي سمات أساسية لنجاح العمليات التي يموّلها البنك الدولي. وعلى النقيض من ذلك، لم يكن لديها التأثير نفسه عندما تمت المبالغة في تقدير قدرة التصميم التشغيلي أو التقليل من أهمية الحوافز التنظيمية لمقاومة الإصلاح. وقد تشمل إحدى النهج المتّبعة الطلب من الفرق التشغيلية الوضوح في افتراضاتهم في ما يتعلق بالقدرة على التنفيذ ومستوى الدعم الحكومي والمخاطر المرتبطة بتحقيق الأهداف الإنمائية.

53. ***ينبغي أن تشمل المرونة في الاستجابة الاستعداد للاعتراف بالانحراف الإيجابي في نتائج المشروع ودعمه.*** فقد قامت مجموعة البنك الدولي بتعميم نهج مرن مزدوج المسار في الأردن، يستجيب للتحديات المستجدة مع إبقاء التركيز على الإصلاحات على المدى المتوسط. والتحدي الذي يواجه إطار الشراكة المقبل هو التأكد من أن الدروس المستفادة من التدخّلات الفورية والمتوسطة الأجل – أي تلك الناجحة وغير الناجحة – يتم اعتمادها وتطبيقها خلال البرنامج. وهذا الأمر مهم بشكل خاص في حالات الانحراف الإيجابي – حيث تحقق المبادرات التجريبية أو الأساليب المبتكرة نجاحاً غير متوقّع يمكن تكراره على نطاق واسع.

54. ***تُعتبر ترتيبات الرصد والتقييم المصمّمة تصميماً جيداً بالغة الأهمية في بيئة سريعة التغيّر.*** وتظهر أطر النتائج على مستوى المشاريع في الأردن العديد من أوجه القصور المشار إليها في أماكن أخرى في البنك الدولي. فكثيراً ما تنحرف المؤشرات نحو قياس المخرجات بدلاً من النتائج، وأطر النتائج على مستوى المشاريع لا تعتمد منطقاً واضحاً للتدخّل أو تعكس نظرية متطورة حول التغيير، ما يجعل التقييم والإسناد صعبين بشكل خاص، ويبدو أنه لا يتم إيلاء ترتيبات الرصد الاهتمام الكافي خلال الإعداد والتنفيذ، فتكون النتيجة أن نتائج المؤشرات لا تكون دائماً دقيقة بشكل منهجي. وفي سياق تشغيل ديناميكي، يحدّ غياب الرصد والتقييم الفعّالين بشدة من إمكانية قياس الأداء أو توفير الإنذار المبكر للحاجة إلى الاهتمام والتعديل وتصحيح المسار.

55. ***ستتطلّب تطلّعات الأردن في تعزيز اقتصاد مزدهر يقوده القطاع الخاص دعماً مستمراً من مجموعة البنك الدولي.*** ومن شأن تعاون البنك الدولي/مؤسسة التمويل الدولية/الوكالة الدولية لضمان الإستثمار أن يكون له تأثير جماعي أكبر مما يمكن تحقيقه عن طريق العمل كل بمفرده. وهذا واضح بشكل خاص في حالة الطاقة المتجددة (الهدف 2.2). وعلى الجهود المستقبلية لترسيخ نهج "مجموعة بنك دولي واحدة" أيضاً أن تحدّد دوراً تحفيزياً موسّعاً لالوكالة الدولية لضمان الإستثمار، على سبيل المثال في تقديم الضمانات لاستثمارات محدّدة في القطاع الخاص والمتوخاة كجزء من التعاون المقترح من مجموعة البنك الدولي لدعم المناطق الاقتصادية الخاصة وتوفير فرص العمل للأردنيين واللاجئين.

56. ***يجب رصد أداء وأهمية أنشطة مجموعة البنك الدولي باستمرار وإجراء التعديلات بأسرع وقت ممكن.*** أثبت إيلاء المزيد من الاهتمام والوقت للتحديات التشغيلية على أمل حلها في بعض الأحيان أنها غير فعّالة في بيئة ديناميكية وعالية المخاطر كالأردن. والتقرير المرحلي حول استراتيجية الشراكة خير مثال على حجم التغيير الذي قد يكون مطلوباً في بعض الأحيان. ولمواجهة الصدمة الكبيرة الناجمة عن تدفق اللاجئين، أجرى التقرير المرحلي تغييرات هيكلية كبيرة على الاستراتيجية والبرنامج والأهداف ومؤشرات النتائج من أجل التوفيق بين برنامج مجموعة البنك الدولي وبيئة تشغيل في حالة تغيّر مستمر.

57. ***توفّر الاستراتيجية الخاصة بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا أساساً استراتيجياً قوياً لبرنامج مجموعة البنك الدولي في الأردن.*** وقد تم وضعها استجابة للاضطرابات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في المنطقة، وهي تشمل أربع ركائز تهدف إلى تعزيز الاندماج الاقتصادي والاجتماعي من أجل تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة من خلال: (أ) تجديد العقد الاجتماعي، (ب) تعزيز التعاون الإقليمي، (ج) زيادة القدرة على مقاومة الصدمات الناجمة عن النازحين/اللاجئين، (د) دعم الإنعاش وإعادة الإعمار، وتوفّر أساساً قوياً لتنظيم برنامج مجموعة البنك الدولي. ويشكّل تحقيق التوازن الملائم بين الأنشطة على المدى القصير والمتوسط وبين الأدوات والقطاعات تحدياً كبيراً في ظل الظروف الراهنة. لذلك، من شأن اعتماد الجوانب ذات الصلة من الاستراتيجية الخاصة بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا أن يساعد على تركيز دعم مجموعة البنك الدولي في الأردن بطرق تعكس التداخل بين الأولويات الوطنية والميزة النسبية لمجموعة البنك الدولي والتقدّم نحو تحقيق أهداف القضاء على الفقر المدقع وتعزيز الازدهار المشترك بطريقة مستدامة.

المرفق الأول: استراتيجية الشراكة مع المملكة الأردنية الهاشمية (السنوات المالية 2012–2015) – استعراض الإنجاز والتعلّم – ملخّص عن التقييم والوضع

*[ملاحظة: المؤشرات التي تحمل علامة * تشمل البعد الجنساني]*

الهدف الاستراتيجي 1: تعزيز القدرة على مقاومة الصدمات الاقتصادية – تحقق إلى حد كبير			
الأهداف الإنمائية الوطنية **1.1 تحسين الأساس لاستهداف الإعانات** **1.2 زيادة فعالية ديوان المحاسبة** **1.3 زيادة وصول الجمهور إلى المعلومات**			
نتائج ومؤشرات استراتيجية الشراكة المعدلة	**ملخّص عن التقييم والوضع (اعتباراً من نيسان/أبريل 2016)**	**أنشطة مجموعة البنك الدولي التي ساهمت في تحقيق النتائج**	**الدروس المستفادة**
1.1 تحسين الأساس لاستهداف الإعانات – لم يتحقق			
- السجل الوطني الموحّد موجود ويمكن استخدامه من قبل وكالات أخرى لاستهداف المساعدة الاجتماعية. خط الأساس: كلا (2013) الهدف: نعم (2015)	**لم يتحقق.** قوّضت الأحداث على أرض الواقع تصميم المشروع الأصلي ولم يتم إنشاء السجل الوطني الموحّد بعد. ويجري البنك الدولي حالياً مناقشات مع الحكومة بهدف إعادة هيكلة المشروع. من شأن التغييرات في التصميم التي تعكس الممارسات الدولية الجيدة الحالية أن تضمن وجود سجل أكثر مرونة وسهل الإدامة وأكثر قدرة على دمج البيانات واستهداف مجموعة واسعة من المنافع الاجتماعية. وتم إحراز بعض التقدّم في مجال تحسين الإدارة المالية والشفافية الحكومية.	<u>التمويلات/الخدمات التحليلية والاستشارية الجارية أو المنجزة:</u> • القرض البرامجي الأول لأغراض سياسات التنمية • بناء القدرات الإحصائية (الصندوق الائتماني لبناء القدرات الإحصائية) • دراسة ضبط أوضاع المالية العامة (العمل الاقتصادي والقطاعي) • التحليل التوزيعي (العمل الاقتصادي والقطاعي)	• في بيئة ديناميكية، الافتراضات المتعلقة بالتصميم التي ترشد الحلول المؤقتة سرعان ما تصبح قيوداً ملزمة. يجب أن يقوم تصميم المشروع بالتمييز بين التدخّلات القصيرة الأجل وأنشطة التنمية المؤسسية على المدى الطويل التي يتعين الشروع بها بسرعة ولكن يمكن استدامتها على المدى الطويل. • تفرض الحاجة إلى تغييرات غير متوقّعة وجوهرية في تركيز المشروع أو التصميم أعباء على القدرات التي تُحمّل أصلاً فوق طاقتها أو التي قد تكون غير مؤهلة لتحمّل مسؤوليات جديدة.

نتائج ومؤشرات استراتيجية الشراكة المعدلة	ملخص عن التقييم والوضع (اعتباراً من نيسان/أبريل 2016)	أنشطة مجموعة البنك الدولي التي ساهمت في تحقيق النتائج	الدروس المستفادة
1.2 زيادة فعالية ديوان المحاسبة – تحقق			
- السؤال 59 من تقدير المنظمة العالمية للنزاهة للأردن – "هل ديوان المحاسبة فعّال؟" خط الأساس: 63 (2009) الهدف: 75 (2015)	**تحقق.** وقد اتخذت خطوات نحو تعزيز الضوابط الداخلية: • وضع نظام داخلي موحّد للضوابط المالية يتم تطبيقه على جميع المؤسسات الحكومية • قانون جديد لديوان المحاسبة • مذكرة تفاهم بين وزارة المالية وديوان المحاسبة يتبنى خارطة طريق لتعزيز قدرات وحدات الرقابة الداخلية في الوزارات والهيئات المعنية للسماح لديوان المحاسبة بالانسحاب من أنشطة الرقابة المسبقة (قبل التدقيق) والتركيز على التدقيق اللاحق.	<u>التمويلات/الخدمات التحليلية والاستشارية الجارية أو المنجزة:</u> • تعزيز قدرة وكفاءة ديوان المحاسبة الأردني (صندوق التنمية المؤسسية) • بناء قدرات جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين (صندوق التنمية المؤسسية)	
1.3 زيادة وصول الجمهور إلى المعلومات – تحقق			
- مؤشر نتيجة الأردن المتعلق بالنزاهة العالمية 1.3 (وصول الجمهور إلى المعلومات الحكومية). خط الأساس: 64.6 (2011) الهدف: 75 (2015)	**تحقق.** أجرت الحكومة الأردنية تعديلات على اللوائح التي تنظّم عمل المكتب التشريعي. واعتمد مجلس الوزراء هذه التعديلات. ونتيجة لذلك، يجب أن يتم نشر جميع مشاريع القوانين والأنظمة الداخلية على موقع إلكتروني لمدة لا تقل عن عشرة أيام بهدف المشاورة العامة. وكان هذا النظام الداخلي ساري المفعول منذ شباط/فبراير 2013.	<u>التمويلات/الخدمات التحليلية والاستشارية الجارية أو المنجزة:</u> • البرنامج الإقليمي حول آليات الشكاوى في القطاع العام (المساعدة الفنية) • إصلاح الحوكمة (المساعدة الفنية) • إصلاح الشراء العام (صندوق التنمية المؤسسية) • دعم بناء قدرات ديوان المظالم (صندوق التنمية المؤسسية)	

الهدف الاستراتيجي 2: البحث عن فرص لتعزيز القدرة التنافسية والازدهار المشترك – تحقق إلى حد كبير			
الأهداف الإنمائية الوطنية **2.1 تحسين النقل** **2.2 تحسين توليد الكهرباء، مع التركيز على الطاقة المتجددة** **2.3 تحسين خدمات إدارة النفايات الصلبة** **2.4 تحسين الاستدامة البيئية** **2.5 تحسين فرص حصول الشركات الصغرى والصغيرة والمتوسطة على التمويل** **2.6 بيئة قانونية مناسبة لتنظيم الشراكات بين القطاعين العام والخاص** **2.7 تحسين بيئة التعلّم في المدارس المستهدفة**			
نتائج ومؤشرات استراتيجية الشراكة المعدلة	**ملخّص عن التقييم والوضع (اعتباراً من نيسان/أبريل 2016)**	**أنشطة مجموعة البنك الدولي التي ساهمت في تحقيق النتائج**	**الدروس المستفادة**
2.1 تحسين النقل – لم يتحقق			
- تحسّن الوقت الذي يستغرقه التنقّل من أمانة عمّان الكبرى إلى الزرقاء من خلال استخدام طريق عمّان الدائري. خط الأساس: 60 دقيقة (2010) الهدف: 40 دقيقة (2014)	**لم يتحقق.** الوقت الذي يستغرقه التنقّل من أمانة عمّان الكبرى إلى الزرقاء تحسّن من 60 دقيقة (2010) إلى 48 دقيقة (2014).	<u>التمويلات/الخدمات التحليلية والاستشارية الجارية أو المنجزة:</u> • ممر تنمية عمّان (البنك الدولي للإنشاء والتعمير) • الاستثمار الثاني لمؤسسة التمويل الدولية في مطار الملكة علياء	

نتائج ومؤشرات استراتيجية الشراكة المعدلة	ملخص عن التقييم والوضع (اعتباراً من نيسان/أبريل 2016)	أنشطة مجموعة البنك الدولي التي ساهمت في تحقيق النتائج	الدروس المستفادة
2.2 تحسين توليد الكهرباء، مع التركيز على الطاقة المتجددة – تحقق			
- القدرة الإضافية لتوليد الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة. خط الأساس: 1.4 ميغاواط (2011) الهدف: 70 ميغاواط على الأقل من قدرات التوليد الجديدة من مصادر الطاقة المتجددة قيد الإنشاء (2015)	**تحقق.** تم تجاوز الهدف المتمثّل بـ 70 ميغاواط من قدرات التوليد الجديدة من مصادر الطاقة المتجددة ليصل إلى 118.45 ميغاواط (2016).	<u>التمويلات/الخدمات التحليلية والاستشارية الجارية أو المنجزة:</u> • القرض البرامجي الثاني لأغراض سياسات التنمية • دعم الاستثمار في كفاءة الطاقة (مرفق البيئة العالمية) • قطاع الطاقة (المساعدة الفنية) • الشبكات الذكية للنمو الأخضر (المساعدة الفنية) • دعم إصلاح قطاع الطاقة في الأردن (المساعدة الفنية) • محطة توليد كهرباء شرق عمّان (ضمان المخاطر الجزئي) • تشجيع سوق طاقة الرياح (مرفق البيئة العالمية) • تمويل من مؤسسة التمويل الدولية لأكوا جوردان • تمويل من مؤسسة التمويل الدولية للطفيلة: حزمة تمويل إجمالية بقيمة 221 مليون دولار أمريكي شملت مزيج من القروض (أ) و (ب) و(ج) • تمويل من مؤسسة التمويل الدولية لـ "الأخوات السبع الشمسية" (IFC/R2014-0296)	• أتاح التنسيق المحدّد جيداً بين البنك الدولي للإنشاء والتعمير ومؤسسة التمويل الدولية تحقيق المزيد في مجالات مثل الطاقة المتجددة أكثر مما كان يمكن أن يحققه كل منهما بشكل منفصل.
2.3 تحسين خدمات إدارة النفايات الصلبة – تحقق			
- قدرة استيعاب مكب الغباوي. خط الأساس: 6 ملايين طن (2010) الهدف: 8 ملايين طن (2014)	**تحقق.** تحقق الهدف المتمثل بقدرة استيعاب مكب الغباوي البالغة 8 ملايين طن.	<u>التمويلات/الخدمات التحليلية والاستشارية الجارية أو المنجزة:</u> • مشروع إدارة النفايات الصلبة في عمّان (البنك الدولي للإنشاء والتعمير)	

نتائج ومؤشرات استراتيجية الشراكة المعدلة	ملخّص عن التقييم والوضع (اعتباراً من نيسان/أبريل 2016)	أنشطة مجموعة البنك الدولي التي ساهمت في تحقيق النتائج	الدروس المستفادة
2.4 تحسين الاستدامة البيئية – تحقق			
- إدارة مناطق جديدة خارج المناطق المحمية تكون صديقة للتنوع البيولوجي (هكتار). خط الأساس: 0 الهدف: 3000 هكتار - تقليل استخدام مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية. خط الأساس: 83 طن كل عام الهدف: 74.4 طن كل عام	**تحقق.** **على المسار الصحيح نحو التحقق.**	<u>التمويلات/الخدمات التحليلية والاستشارية الجارية أو المنجزة:</u> • إدارة النظم البيئية المتكاملة في أخدود وادي الاردن (مرفق البيئة العالمية) • التخلّص التدريجي المواد المستنفدة للأوزون / المرحلة الثانية (فريق العمل المعني بطبقة الأوزون) • مشروع تبادل المعرفة والتنسيق بشأن برنامج النظم الإيكولوجية وسبل كسب العيش في الصحراء (DELP) (مرفق البيئة العالمية الإقليمي) • الإدارة البيئية الاستراتيجية للنظام البيئي للبحر الأحمر وخليج عدن (مرفق البيئة العالمية الإقليمي) • مشروع النظام الإيكولوجي وسبل كسب العيش في البادية (مرفق البيئة العالمية) • التخلّص التدريجي من المواد المستنفدة للأوزون / المرحلة الثالثة (فريق العمل المعني بطبقة الأوزون) • التنسيق بشأن تحسين برنامج إدارة الموارد المائية وبناء القدرات (مرفق البيئة العالمية الإقليمي)	

نتائج ومؤشرات استراتيجية الشراكة المعدلة	ملخّص عن التقييم والوضع (اعتباراً من نيسان/أبريل 2016)	أنشطة مجموعة البنك الدولي التي ساهمت في تحقيق النتائج	الدروس المستفادة
2.5 تحسين فُرص حصول الشركات الصغرى والصغيرة والمتوسطة على التمويل – تحقق			
- المستفيدون من الشركات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في إطار خط الائتمان. خط الأساس: 0 (2013) الهدف: 1,000 وتمثّل الشركات المملوكة للنساء 35 في المئة * (2015)	**تحقق.** تم تجاوز الهدف الأصلي البالغ 1,000 مستفيد من الشركات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، ليصل إلى أكثر من 9,000. وبلغت نسبة المستفيدات 87 في المئة، متجاوزة بكثير الهدف الأصلي البالغ 35 في المئة.	<u>التمويلات/الخدمات التحليلية والاستشارية الجارية أو المنجزة:</u> • تعزيز الإطار التنظيمي والمؤسسي لأغراض تطوير الشركات الصغرى والصغيرة والمتوسطة (الصندوق الإنتقالي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا) • مشروع تطوير الشركات الصغرى والصغيرة والمتوسطة من أجل تحقيق النمو الشامل (البنك الدولي للإنشاء والتعمير) • تطوير الشركات الصغرى والصغيرة والمتوسطة (المساعدة الفنية) • تقييم مناخ الاستثمار للشركات الصغيرة والمتوسطة (المساعدة الفنية) • أنظمة الدفع (المساعدة الفنية) • تعاون مؤسسة التمويل الدولية مع البنك المركزي لإنشاء أول مكتب للائتمان • إصلاح أنظمة الإعسار (المساعدة الفنية من مؤسسة التمويل الدولية مع الوكالة الأمريكية للتنمية) • الخدمات الاستشارية من مؤسسة التمويل الدولية المتعلقة بإصلاحات ممارسة أنشطة الأعمال • أنشطة الخدمات الاستشارية من مؤسسة التمويل الدولية حول المناخ الاستثماري: التبسيط التنظيمي والإنصاف وتعزيز قواعد وأنظمة الاستثمار الأجنبي المباشر وتقديم الخدمات الاستثمارية وقدرتها • استثمارات مؤسسة التمويل الدولية في ثلاث مؤسسات للتمويل الأصغر (الاستثمار الثاني في شركة الشرق الأوسط لتمويل المشاريع الصغيرة، الاستثمار الثاني في تمويلكم، فينكا الأردن) • الخدمات الاستشارية من مؤسسة التمويل الدولية لبنك الاتحاد	
- عدد القروض الصغيرة غير المسدّدة. خط الأساس: 90,289 (2011) الهدف: 108,000 (2015)	**تحقق.** ارتفع عدد القروض الصغيرة غير المسدّدة بشكل جوهري إلى 109,979.		

نتائج ومؤشرات استراتيجية الشراكة المعدلة	ملخّص عن التقييم والوضع (اعتباراً من نيسان/أبريل 2016)	أنشطة مجموعة البنك الدولي التي ساهمت في تحقيق النتائج	الدروس المستفادة
2.6 بيئة قانونية مناسبة لتنظيم الشراكات بين القطاعين العام والخاص – تحقق إلى حد كبير			
- ينطبق قانون الشراكات بين القطاعين العام والخاص الجديد على جميع معاملات الشراكات بين القطاعين العام والخاص الجديدة والوحدة الخاصة بالشراكات بين القطاعين العام والخاص قامت بتحديد تدفق أولي لخمسة مشاريع شراكات بين القطاعين العام والخاص محتملة، مع مراعاة التحقق منها. خط الأساس: غياب قانون الشراكات بين القطاعين العام والخاص وغياب وحدة خاصة بالشراكات بين القطاعين العام والخاص (2011) الهدف: التطبيق الفعال لقانون الشراكات بين القطاعين العام والخاص الجديد والاستخدام الفعال للوحدة الخاصة بالشراكات بين القطاعين العام والخاص في وزارة المالية (2015)	**تحقق إلى حد كبير.** موافقة مجلس الوزراء على الأنظمة الداخلية للشراكات بين القطاعين العام والخاص الملائمة وتطبيق أنظمة قانون الشراكات بين القطاعين العام والخاص بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية. لم يتم بعد تحديد تدفق للمشاريع.	<u>التمويلات/الخدمات التحليلية والاستشارية الجارية أو المنجزة:</u> • الشراكات بين القطاعين العام والخاص في الأردن (المساعدة الفنية) • تطوير دعم السياسات المؤسسية لبرنامج الشراكات بين القطاعين العام والخاص (المساعدة الفنية) • الشراكة في مجال التنافسية والابتكار (المساعدة الفنية) • التنافسية والاستثمار في الأردن (المساعدة الفنية)	
2.7 تحسين بيئة التعلّم في المدارس المستهدفة – تحقق			
- المدارس التي تنفّذ خطط التحسين (العدد). خط الأساس: 789 (2008) الهدف: 3,000 (2015)	**تحقق.** حتى تاريخه، تقوم 3,716 مدرسة بتنفيذ خطط التحسين.	<u>التمويلات/الخدمات التحليلية والاستشارية الجارية أو المنجزة:</u> • برنامج تطوير التعليم نحو اقتصاد المعرفة / المرحلة الثانية (البنك الدولي للإنشاء والتعمير) • مراجعة الإنفاق العام في مجال التعليم في الأردن (العمل الاقتصادي والقطاعي) • مبادرة E4E للشباب العربي من مؤسسة التمويل الدولية، الالتزام بأول استثمار في السنة المالية 2014 (لومينوس) والدعم الاستشاري لشركة إنتاج Int@j	
- عدد الطلاب بدوام كامل في برامج عميل مؤسسة التمويل الدولية المختلفة. خط الأساس: 5,663 (2013) الهدف: 6,491 (2015)	**تحقق.** تلقّى 7,033 طالب التدريب المهني/الفني.		

الهدف الاستراتيجي 3: التخفيف من الضعف للتخفيف من الفقر – تحقق جزئياً

الأهداف الإنمائية الوطنية

3.1 تحسين الوصول إلى شبكات الأمان والخدمات الاجتماعية

3.2 تحسين قدرة البلديات والمجتمعات المحلية للتصدّي لتأثير تدفق اللاجئين السوريين

3.3 تحسين قدرة الحكومة الأردنية على قياس الفقر بدقة ورصده

نتائج ومؤشرات استراتيجية الشراكة المعدلة	ملخّص عن التقييم والوضع (اعتباراً من نيسان/أبريل 2016)	أنشطة مجموعة البنك الدولي التي ساهمت في تحقيق النتائج	الدروس المستفادة
3.1 تحسين الوصول إلى شبكات الأمان والخدمات الاجتماعية – تحقق جزئياً			
- المستفيدون من برامج شبكات الأمان (الإعانات) ونسبة النساء منهم (%). خط الأساس: 0 (2014) الهدف: 2.5 مليون (2016)، 48.5% من النساء *	**تحقق.**	<u>التمويلات/الخدمات التحليلية والاستشارية الجارية أو المنجزة:</u> • السجل الوطني الموحّد وبرنامج العاملين في مجال الوصول إلى الأفراد (الصندوق الإنتقالي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا)	
- عدد العمّال الذين تشملهم المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي. خط الأساس: 810,000 (2010) الهدف: 1,000,000 (2014)	**لم يتحقق.**	• تقديم الخدمات في مجالي الصحة والتعليم (المساعدة الفنية) • تعزيز الحماية الاجتماعية	
- الأسر الضعيفة التي وصل إليها العاملون الاجتماعيون في مجال الوصول إلى الأفراد الذين تم توظيفهم من قبل المنظمات غير الحكومية. خط الأساس: 0 (2013) الهدف: 6,000 (2015)	**لم يتحقق.**	• قياس أثر السياسات والاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين (صندوق التنمية المؤسسية) التقييم الوطني لنوع الجنس (العمل الاقتصادي والقطاعي) • العمل البرامجي (العمل الاقتصادي والقطاعي/المساعدة الفنية) حول التأمين الاجتماعي • مأسسة الحسابات الصحية الوطنية (المساعدة الفنية) منهج النظم لتحسين نتائج التعليم – تطوير القوى العاملة (SABER WfD) (المساعدة الفنية)	

نتائج ومؤشرات استراتيجية الشراكة المعدلة	ملخص عن التقييم والوضع (اعتباراً من نيسان/أبريل 2016)	أنشطة مجموعة البنك الدولي التي ساهمت في تحقيق النتائج	الدروس المستفادة
3.2 تحسين قدرة البلديات والمجتمعات المحلية للتصدّي لتأثير تدفق اللاجئين السوريين – تحقق			
- المستفيدون من جهود التصدّي لتأثيرات تدفقات اللاجئين السوريين على تقديم الخدمات المباشرة في البلديات (العدد). خط الأساس: 0 (2014) الهدف: 545,000: منهم النساء: 245,250، السكان المستضيفون: 395,000، اللاجئون: 150,000 *(2016)	**تحقق.**	<u>التمويلات/الخدمات التحليلية والاستشارية الجارية أو المنجزة:</u> • مشروع الخدمات الطارئة والصمود الاجتماعي (الصندوق الائتماني متعدد المانحين للمشروع) • التخفيف من تأثير النزوح السوري على الأردن (البنك الدولي للإنشاء والتعمير)	
- البلديات الأكثر تضرراً من تدفق اللاجئين السوريين التي تحرص على ضمان مستويات ما قبل الأزمة من نصيب الفرد من الاستثمارات في مجالين على الأقل من المجالات التالية: (1) النفايات الصلبة، (2) الطرق المحلية، (3) تنظيف الشوارع، (4) الحدائق العامة/الأماكن الترفيهية، (5) الخدمات المجتمعية. خط الأساس: 0 (2014) الهدف: 50 في المئة (2016)	**تحقق.** بلغ 100 في المئة من البلديات المتضررة المستهدفة هذه العتبة.	• النازحون في الأردن (صندوق تقوية قدرات الدول وبناء السلام) تأثير أزمة اللاجئين السوريين (مسوحات من 3 بلدان) (العمل الاقتصادي والقطاعي)	
- عدد الأطفال المحصنين (0-6 سنوات) يبقى عند خط الأساس أو فوقه. خط الأساس: 1.1 مليون (2012) الهدف: 1.1 مليون (2015)	**تحقق.**		

3.3 تحسين قدرة الحكومة الأردنية على قياس الفقر بدقة ورصده – لم يتحقق			
- عدد الفقراء والفقراء العابرين الذين يستفيدون من تحسين استهداف التحويلات النقدية. خط الأساس: 0 (2012) الهدف: 36,000 (2015)	**لم يتحقق.** لم يكن من الممكن توليد بيانات مقارنة للاسترشاد بها في الأنشطة التي يدعمها البنك.	<u>التمويلات/الخدمات التحليلية والاستشارية الجارية أو المنجزة:</u> • الفقر في الأردن (المساعدة الفنية) • السجل الوطني الموحّد وبرنامج العاملين في مجال الوصول إلى الأفراد (الصندوق الإنتقالي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا)	

المرفق الثاني: البرنامج الإقراضي وغير الإقراضي المخطط له وأرقام الإنجاز الفعلية

الأنشطة التحليلية والاستشارية		القروض		تقديرات إستراتيجية الشراكة الوطنية	القروض
الفعلية	المخطط لها	الفعلية			المخطط لها
الأنشطة التحليلية والاستشارية		ملايين الدولارات	الاستثمارات	ملايين الدولارات	الاستثمارات
السنة المالية 2012 خيارات للتعديل المالي الفوري وضبط أوضاع المالية العامة على المدى الطويل (العمل الاقتصادي والقطاعي)	**السنة المالية 2012** دراسة ضبط أوضاع المالية العامة (العمل الاقتصادي والقطاعي)	250	**السنة المالية 2012** القرض البرامجي الأول لأغراض سياسات التنمية	250	**السنة المالية 2012** القرض البرامجي الأول لأغراض سياسات التنمية
مراجعة سياسة التنمية (العمل الاقتصادي والقطاعي)	مراجعة سياسة التنمية (العمل الاقتصادي والقطاعي)	70	**السنة المالية 2013** مشروع تطوير الشركات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في الأردن من أجل تحقيق النمو الشامل	100	**السنة المالية 2013** مشروع المنتج المستقل للطاقة - ضمان المخاطر الجزئي (PRG - IPP3 & IPP4)
تمويل الإسكان في الأردن (المساعدة الفنية)	برنامج الحد من الفقر (المساعدة الفنية)	150	**السنة المالية 2014** التخفيف من تأثير النزوح السوري على الأردن	100	القرض البرامجي الثاني لأغراض سياسات التنمية
تحليل الفقر وآثاره الاجتماعية المتعلق بالشباب واندماجهم في الأردن (العمل الاقتصادي والقطاعي)	تحليل الفقر وآثاره الاجتماعية المتعلق بالشباب واندماجهم (المساعدة الفنية)	250	القرض البرامجي الثاني لأغراض سياسات التنمية	يحدّد لاحقاً	**السنة المالية 2014** القرض الثالث لأغراض سياسات التنمية
الحوار بشأن السياسات الصحية في الأردن (المساعدة الفنية)	استهداف الإعانات (المساعدة الفنية)	50	**السنة المالية 2015** مشروع تطوير الشركات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في الأردن من أجل تحقيق النمو الشامل	يحدّد لاحقاً	**السنة المالية 2015** تسهيل التجارة والبنية التحتية الإقليمية عبر الحدود
تعزيز الإشراف على الملاءة في الأردن (المساعدة الفنية)	الصناعات التنافسية، تطوير الشركات الصغيرة والمتوسطة (المساعدة الفنية)	250	**السنة المالية 2016 الجاري** القرض لأغراض سياسات التنمية لإصلاحات قطاعي الطاقة والمياه (السنة المالية 2016)	يحدّد لاحقاً	التسهيلات للشركات الصغرى والصغيرة والمتوسطة
التقييم الوطني لنوع الجنس في الأردن (العمل الاقتصادي والقطاعي)	تقييم نوع الجنس/خطة العمل المتعلقة بنوع الجنس (العمل الاقتصادي والقطاعي)	60	**الجاري** برنامج تطوير التعليم نحو اقتصاد المعرفة / المرحلة الثانية	يحدّد لاحقاً	التمويل العربي للبنية التحتية
السنة المالية 2013 دعم الإدارة المالية للأنشطة على المستوى الوطني في الأردن	البرنامج الإقليمي بشأن آليات الشكاوى في القطاع العام (المساعدة الفنية)		**قيد الإعداد** فرص اقتصادية للأردنيين واللاجئين السوريين (المؤسسة الدولية للتنمية والتمويل الميسّر) 300 مليون دولار (السنة المالية 2017)		
التحليل التوزيعي في الأردن	الاستراتيجية الوطنية للتشغيل (المساعدة الفنية)		القرض لأغراض سياسات التنمية لإصلاحات قطاعي الطاقة والمياه – 250 مليون دولار (السنة المالية 2017)		
التنافسية والاستثمار في الأردن (المساعدة الفنية)	قانون الضمان الاجتماعي - فرص العمل للمرأة (العمل الاقتصادي والقطاعي)	1080	**إجمالي الاستثمارات:**	450	**إجمالي الاستثمارات:**
السنة المالية 2014 تقييم نوع الجنس/خطة العمل (المساعدة الفنية)	مسح الشركات / الاستعراض المالي (المساعدة الفنية)				
الاستراتيجية الوطنية للتشغيل (المساعدة الفنية)	برنامج تطوير السياحة في وسط مدينة إربد التاريخي والطفيلة (المساعدة الفنية)				
التحليل البرمجي للفقر في الأردن (تقييم الفقر)	إجراءات التخفيف الملائمة على المستوى الوطني (المساعدة الفنية)	1.05	**السنة المالية 2012** التنسيق الإقليمي حول تحسين إدارة الموارد المائية وبناء القدرات بالتعاون مع وكالة ناسا (مرفق البيئة العالمية)	0.6	**السنة المالية 2012** برنامج عمّان للنمو الأخضر
إصلاحات أنظمة الدفع (المساعدة الفنية)	سياسة البرودباند لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (المساعدة الفنية)	0.25	دعم إصلاح الشراء العام في الأردن (صندوق التنمية المؤسسية)	يحدّد لاحقاً	بناء القدرات لتشجيع إعادة استخدام المياه العادمة المعالجة في البحر الأبيض المتوسط (مرفق البيئة العالمية)
قطاع النقل في الأردن (المساعدة الفنية)	تسعير مياه الري في وادي الأردن (المساعدة الفنية)	0.25	تحسين اللجنة الأردنية لمكافحة الفساد (صندوق التنمية المؤسسية)	0.25	بناء قدرات جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين (صندوق التنمية المؤسسية)
الشبكات الذكية للنمو الأخضر والتكامل الإقليمي (المساعدة الفنية)	تمويل الرعاية الصحية في الأردن (المساعدة الفنية)	1.83	خدمات المساعدة القانونية للعراقيين والفلسطينيين (SPBF)	1.8	تعزيز خدمات المساعدة القانونية للاجئين العراقيين والفلسطينيين (SPF)
الشراكة في مجال التنافسية والابتكار (المساعدة الفنية)		0.25	دعم بناء قدرات ديوان المظالم (صندوق التنمية المؤسسية)	2.6	التنمية المدفوعة باعتبارات المجتمعات المحلية لخدمات المساعدة القانونية (JSDF)
مناخ الاستثمار (المساعدة الفنية)		0.25	بناء قدرات جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين	يحدّد لاحقاً	**السنة المالية 2013** الإدارة البيئية الاستراتيجية للنظام البيئي للبحر الأحمر وخليج عدن (مرفق البيئة العالمية الإقليمي)
السنة المالية 2015 الأردن - متابعة الدراسة حول تمكين إصلاح الشراء		3.3	**السنة المالية 2013** مشروع النظام الإيكولوجي وسبل كسب العيش في البادية	3.3	مشروع النظام الإيكولوجي وسبل كسب العيش في البادية (مرفق البيئة العالمية)
الفقر والضعف - المرحلة 1 (العمل الاقتصادي والقطاعي)		2.78	مشروع التخلّص التدريجي من المواد المستنفدة للأوزون (فريق العمل المعني بطبقة الأوزون)		

الأثر التوزيعي للإصلاح - المرحلة 1 (العمل الاقتصادي والقطاعي)		1	مشروع تبادل المعرفة والتنسيق بشأن برنامج النظم الإيكولوجية وسبل كسب العيش في الصحراء (مرفق البيئة العالمية)		
إدارة الاستثمار العام (المساعدة الفنية)		0.23	بناء القدرات الإحصائية في الأردن (الصندوق الائتماني لبناء القدرات الإحصائية)		
تقييم نوع الجنس/خطة العمل (المساعدة الفنية)		0.9	النازحون في الأردن (SPBF)		
الجاري تقديم الخدمات في مجالي الصحة والتعليم (المساعدة الفنية) تحديث الاستراتيجية الوطنية للإسكان في الأردن (المساعدة الفنية) دعم قطاع المياه في الأردن (المساعدة الفنية) الفقر في الأردن (المساعدة الفنية) مراجعة الإنفاق العام في مجال التعليم في الأردن (العمل الاقتصادي والقطاعي) تأثير أزمة اللاجئين السوريين (مسوحات من 3 بلدان) (العمل الاقتصادي والقطاعي) دعم الإصلاحات في قطاع الطاقة في الأردن (المساعدة الفنية) متابعة إصلاح الشراء في الأردن (المساعدة الفنية)		52.7	**السنة المالية 2014** مشروع الخدمات الطارئة والصمود الاجتماعي (الصندوق الائتماني متعدد المانحين للمشروع)		
		3	مشروع الإدارة البيئية الاستراتيجية للنظام البيئي للبحر الأحمر وخليج عدن (مرفق البيئة العالمية)		
		0.25	تعزيز قدرة وفعالية ديوان المحاسبة الأردني (صندوق التنمية المؤسسية)		
		3	تطوير الشركات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في الأردن (الصندوق الإنتقالي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا)		
		9.5	السجل الوطني الموحّد وبرنامج العاملين في مجال الوصول إلى الأفراد (الصندوق الإنتقالي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا)		
		3	تعزيز الإطار التنظيمي والمؤسسي لأغراض تطوير الشركات الصغرى والصغيرة والمتوسطة		
		0.6	**السنة المالية 2015** الجودة والمساءلة في التعليم (الصندوق الائتماني متعدد المانحين)		
	إجمالي المنح:	**84.1**	**إجمالي المنح:**	**8.6**	**إجمالي المنح:**
	المبلغ الإجمالي (الاستثمارات والمنح):	**1164.1**	**المبلغ الإجمالي (الاستثمارات والمنح):**	**458.6**	**المبلغ الإجمالي (الاستثمارات والمنح):**

الملحق 8: الخريطة

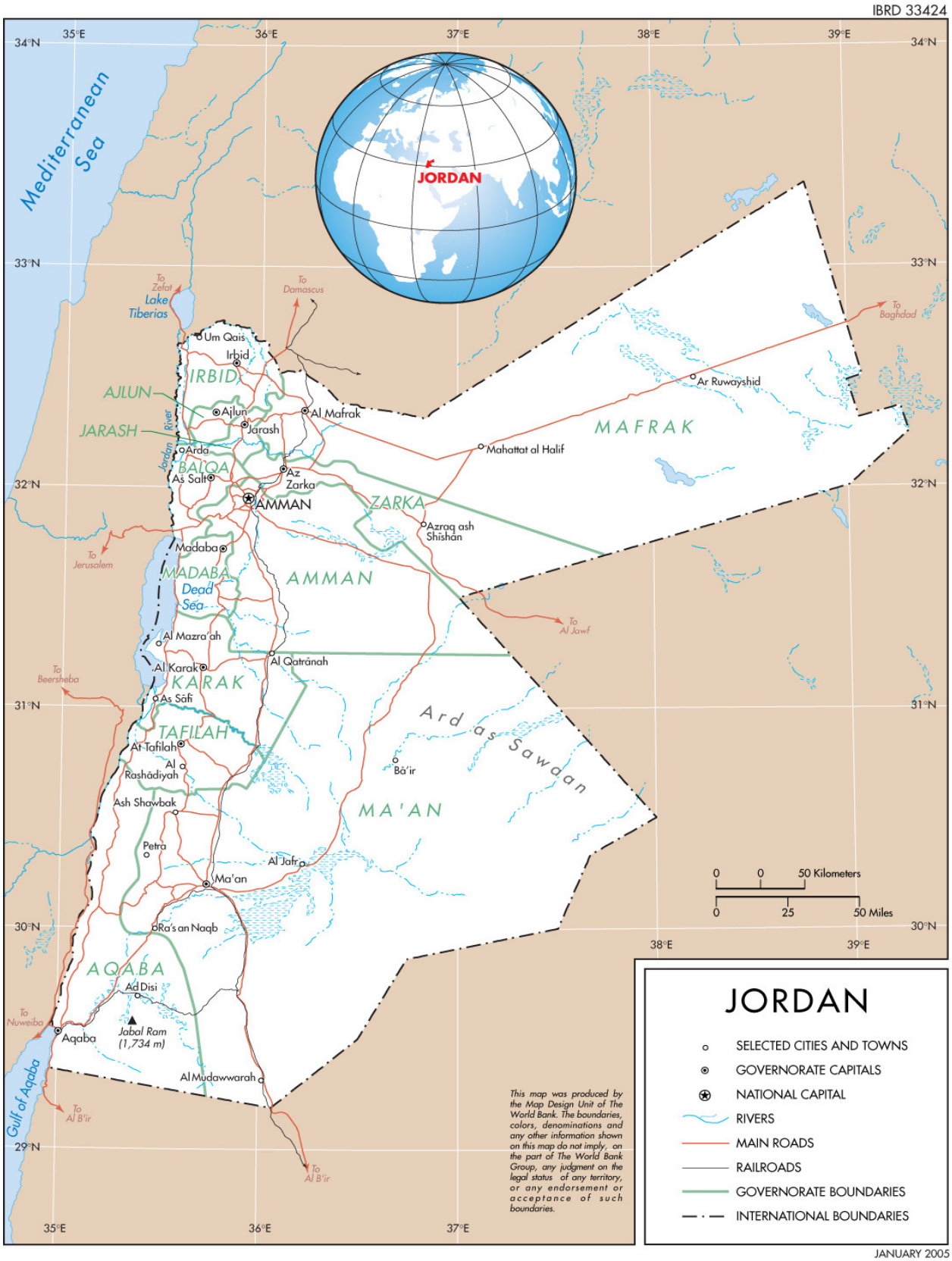
IBRD 33424
JORDAN
Mediterranean Sea
Lake Tiberias
Dead Sea
Jordan River
Gulf of Aqaba
To Zefat
To Damascus
To Baghdad
To Jerusalem
To Beersheba
To Nuweiba
To Al B'ir
To Al Jawf
IRBID
AJLUN
JARASH
BALQA
ZARKA
AMMAN
MADABA
KARAK
TAFILAH
MA'AN
AQABA
MAFRAK
Ard as Sawdan
Um Qais
Irbid
Ajlun
Jarash
Arda
As Salt
Az Zarka
AMMAN
Madaba
Al Mazra'ah
Al Karak
As Safi
At Tafilah
Al Rashadiyah
Ash Shawbak
Petra
Ma'an
Al Jafr
Ra's an Naqb
Ad Disi
Aqaba
Jabal Ram (1,734 m)
Al Mudawwarah
Al Mafrak
Mahattat al Halif
Ar Ruwayshid
Azraq ash Shishan
Al Qatranah
Bā'ir
0 0 50 Kilometers
0 25 50 Miles
34°N
33°N
32°N
31°N
30°N
29°N
35°E
36°E
37°E
38°E
39°E
This map was produced by the Map Design Unit of The World Bank. The boundaries, colors, denominations and any other information shown on this map do not imply, on the part of The World Bank Group, any judgment on the legal status of any territory, or any endorsement or acceptance of such boundaries.
JORDAN
SELECTED CITIES AND TOWNS
GOVERNORATE CAPITALS
NATIONAL CAPITAL
RIVERS
MAIN ROADS
RAILROADS
GOVERNORATE BOUNDARIES
INTERNATIONAL BOUNDARIES
JANUARY 2005